



Bibliotheca Alexandrina



0136510

❦ فهرسة الأحكام الشرعية في طالع الجاهلية الشخصية ❦

❦ الجزء الأول ❦

صحيفة

المهر وما يصلح تحميته مهراً وما لا يصلح

١٧ الفصل الثاني : في وجوب المهر
١٨ الفصل الثالث : في الأسباب التي تؤكد لزوم المهر بقامه للمرأة والأحوال التي يجب لها فيها نصف المهر والتي لا تستحق فيها شيئاً منه

٢٠ الفصل الرابع : في شروط المهر
٢١ الفصل الخامس : في قبض المهر وما للمرأة من التصرف فيه
٢٢ الفصل السادس : في ضمان المهر وهلاكه واستهلاكه واستحقاقه
٢٣ الفصل السابع : في قضايا المهر
٢٥ الفصل الثامن : في الجهاز ومتاع البيت والمنازعات التي تقع بشأنها
٢٦ الباب الثامن : في نكاح الكهنة الكتابيات وحكم الزوجية بعد اعتناقهن للزوجين أو أحدهما
٢٦ الفصل الأول : في نكاح المسلم الكتابيات

صحيفة

٦ في الأحكام المختصة بذات الإنسان
٦ الكتاب الأول : في النكاح
٦ الباب الأول : في مقدمات النكاح
٦ الباب الثاني : في شرائط النكاح وأركانها وأحكامه
٨ الباب الثالث : في موانع النكاح الشرعية وبيان المحلات والمحرمات من النساء
١٠ الباب الرابع : في الولاية على النكاح وفيه فصلان
١٠ الفصل الأول : في بيان الولي وشروطه
١٢ الفصل الثاني : في نكاح الصغير والصغيرة ومن يلحق بهما والكثير والكثيرة المكثرين
١٤ الباب الخامس : في الوكالة بالنكاح
١٥ الباب السادس : في الكفاءة
١٦ الباب السابع : في المهر
١٦ الفصل الأول : في بيان مقدار

فهرسة الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية

صفحة	صفحة
٢٨ الفصل الخامس : في نفقة زوجة الغائب	٢٧ الفصل الثاني : في حكم الزوجة بعد اسلام الزوجين أو احدها
٢٩ الفصل السادس : في دين النفقة	٢٨ الباب التاسع : في النكاح الغير الصحيح والموقوف
٤١ الباب الثالث : في ولاية الزوج وما له من الحقوق	٢٨ الفصل الأول : في النكاح الغير الصحيح
٤٢ الباب الرابع : فيما للزوجة وما عليها من الحقوق	٣٠ الفصل الثاني : في النكاح الموقوف
٤٣ الفصل الأول : فيما على الزوجة من الحقوق لزوجها	٣١ الباب العاشر : في اثبات النكاح والاقراء
٤٢ الفصل الثاني : فيما للمرأة من الحقوق	٣٢ الكتاب الثاني فيما يجب لكل من الزوجين على صاحبه
٤٣ الكتاب الثالث : في فرق النكاح	٣٣ الباب الأول : فيما يجب على الزوج من حسن المعاملة للزوجة
٤٣ الباب الأول : في الطلاق	٣٣ الباب الثاني : في النفقة الواجبة على الزوج للمرأة
٤٣ الفصل الأول : فيمن يقع طلاقه ومن لا يقع ويحل الطلاق وعدده	٣٣ الفصل الأول : في بيان من تسحق النفقة من الزوجات
٤٤ الفصل الثاني : في اقسام الطلاق	٣٤ الفصل الثاني : في بيان من نفقة لمن من الزوجات
٤٥ القسم الأول : في الطلاق الرجعي وحكمه والرجعة	٣٥ الفصل الثالث : في تقدير نفقة الطعام
٤٧ القسم الثاني : في الطلاق البائن ونوعيه واحكام كل منها	٣٧ الفصل الرابع : في تقدير الكسوة والمكس
٤٩ الفصل الثالث : في تعليق الطلاق	
٥٠ الفصل الرابع : في تفويض الطلاق للمرأة	
٥١ الفصل الخامس : في طلاق المريض	

فهرسة الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية

صفحة	صفحة
٥٣ الباب الثاني : في الخلع	٧٠ الفصل الأول : في الرضاة
٥٧ الباب الثالث : في الفرقة بالعدة ونحوها	٧١ الفصل الثاني : في مقدار الرضاع الموجب لتحريم النكاح
٥٨ الباب الرابع : في الفرقة بالردة	٧٣ الفصل الثالث : في المحضاة
٥٩ الباب الخامس : في العدة وفي نفقة العدة	٧٦ الفصل الرابع : في النفقة الواجبة للابناء على الاباء
٥٩ الفصل الأول : فيمن تجب عليها العدة من النساء ومن لا تجب	٧٩ الباب الثالث : في النفقة الواجبة للابوين على الابناء
٦١ الفصل الثاني : في نفقة المعتلة	٨٠ الباب الرابع : في نفقة ذويه الارحام
٦٣ الكتاب الرابع : في الاولاد	٨١ الباب الخامس : في ولاية الام
٦٣ الباب الأول : في ثبوت النسب	٨٤ الكتاب الخامس : في الوصي والمجبر والمهبة والوصية
٦٣ الفصل الأول : في ثبوت نسب الولد المولود حال قيام النكاح الصحيح	٨٤ الباب الأول : في الوصي وتصرفاته
٦٥ الفصل الثاني : في ثبوت نسب الولد المولود من نكاح فاسد او من الوطء بشبهة	٨٤ الفصل الاول : في اقامة الوصي
٦٥ الفصل الثالث : في ولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها	٨٦ الفصل الثاني : في تصرفات الوصي
٦٧ الفصل الرابع : في دعوى الولادة والاقرار بالابوة والبنوة والاخوة وغيرها واثبات ذلك	٩١ الباب الثاني : في الحجر والمراهقة والبلوغ
٦٨ الفصل الخامس : في احكام اللقيط	٩١ الفصل الاول : في الحجر
٧٠ الباب الثاني : فيما يجب للولد على الوالدين	٩٣ الفصل الثاني : في سن التمييز والمراهقة والبلوغ
	٩٣ الباب الثالث : في المهبة
	٩٣ الفصل الأول : في اركان المهبة وشراطينها

فهرسة الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية

* الجزء الثاني *	٢٤ الفصل الثاني : فيما تجوز منه وما لا تجوز
١٠٧ في المارث وفي ابياب	٢٥ الفصل الثالث : فمن يجوز له قبض الهبة
١٠٧ الباب الاول : في ضوابط عمومية	٢٦ الفصل الرابع : في الرجوع في الهبة
١٠٨ الباب الثاني في الموانع من الارث	٢٨ الباب الرابع : في الوصايا وفي فصول
١٠٩ الباب الثالث : في اصحاب الفروض وبيان فروضهم	٢٨ الفصل الاول : في حد الوصية وشرائطها ومن هو اهل لها
١١٠ الباب الرابع : في بيان احوال نصيب ذوي الفروض المتقدمة مع غيبرهم من الورثة	١٠٠ الفصل الثاني : في استحقاق الموصى لم
١١٢ الباب الخامس : في الارث بالتصيب	١٠٢ الفصل الثالث : في الوصية بالمنافع
١١٣ القسم الاول	١٠٣ الفصل الرابع : في تصرفات المريض
١١٤ القسم الثاني	١٠٥ الفصل الخامس : في احكام المنقود
١١٤ القسم الثالث	
١١٥ الباب السادس : في المحجب	
١١٧ الباب السابع : في بيان مسائل متنوعة	
١١٨ الباب الثامن : في العول والرد	
١٢٠ الباب التاسع : في ذوي الارحام وكيفية تورثهم	



كتاب

(الاحكام الشرعية في الاحوال الشخصية)

﴿ على مذهب الامام أبي حنيفة النعمان ﴾

« طبعة ثالثة في مطبعة التأليف بالنجالة بمصر »

مكتبة الهيئة العامة

﴿ ناشره أمين مكتبة ﴾

الشعبة

« طبعة بمطبعة التأليف بالنجالة بمصر سنة ١٨٩٥ »



مقدمة

الحمد لله بحكم المحكم ومولي النعم والصلاة والسلام على جميع الانبياء العظام والرسول
الكرام (أما بعد) فان جلالة مولانا وسلطاننا الخليفة الاعظم أمير المؤمنين وإمام
المسلمين أحام الله بالعرز والاقبال أيامه وأعوامه وظلده باليمن والاجلال حكمة واحكامه
وأمد ظلال نعمته على المخافتين وأبد كلمة صولته في المشرقين ولا زالت الارمان
ناضرة الجبين بعوارف الجريئة ولا برحت الاكبان مزدهرة بعواطفه الجليئة
آمين آمين لا أرضى بواجب حتى أضمر اليها ألف آميناً

قد شمل البلاد والعباد من مراحوه السلطانية بما اجسم له نفع الوجود واسم بفضلوه
كل موجود فرفت الامة العفانية في ظله الظليل وجعل صنعوه الجريئة بالعرز المخالف
والحموز الطارف والتالد وعم الاحسان جميع الاوطان وأبناء الاوطان بنشر العلوم
والمعارف وتعميم صنوف المعارف حتى فتمت المحكمة في زمانه المحمدي آبائهم وأختت
العلوم والفنون طلبها وزدهت الاعمال والعمال بسعادته رفاه الحال وصنوا استقبال
وكان من ضمن ما تبرجلتوه السنية وأثار عواطفه الشاهانية التي بكرز الدهر شكرها
ويتندر عالم الامكان قدرها اهتمامه آية الله تعالى بأمر تميم العدل بين الرعية بالصفة
المشروعة المرعية وتنظيم العدالة في الممالك العفانية العلية فتصانق الامم في ابناءه
الحكمم وورود المهمل المورد من منابع ساحة ذلك الكرم ولما كان كتاب الاحكام
الشرعية في الاحوال الشخصية على مذهب السادة الكرام الخفية هو من أجل الكتب
الحقوقية فقهاً واجل المصنفات القانونية وضعاً وأهمها يلزم لمن يريد اجمال الاصول
الفقهية في جميع انحاء السلطنة السنية لاسيما سكان الديار المصرية وله الرغبة العامة
في افراد الهيئة العمومية وكانت نسخة قد قلّت بل صارت نادرة الحصول صعبة
الوصول مع شدة احتياج العموم اليه وتعليمهم عليه فقد أحبت ان أحضرم الفقه وذوي

وعلم المحقق ومسانيه بأعادة طبعه لتسهيل تناوله ونعميم قمو وصدرت بذلك الرخصة لهذا الداعي من قبل نظارة المعارف العمومية الجليلة وبأشرت طبعة في آفئ مطابع القامع على نمط يكفل حسن الشكل والمبني كما تضمن جمال المفهوم وأحكام المعنى وأخترت مع ذلك الاتقان التماهل في نسبة الأثمان تسهلاً للراغبين وتقريراً للطالين وأسأله عز وجل أن يديم لنا جلالة خلقتنا الأعظم حامي دمار الامم منيف المجد والكرم سلطان الزمان وإمام العصر والأمن مولانا السلطان بن السلطان بن السلطان السلطان الغازي عليه السلام عبد الحميد خان عليه السلام وأن يؤيد سمو الأمير المعظم (حاس باشا الثاني) خديونا الأعظم انه يحجب النداء بجميع الدعاء.

« آمين هنده »





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الحمد فاتحة الكتاب ووفق من شاء بعنايته وإرشاده
 للهداية والصواب القاضي بين عبادِهِ يحيط علوه العادل في قضائِهِ وحكمه القائل في
 محكم كتابِهِ وقوله الفصل وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل والصلاة والسلام
 على سيدنا محمد كنز الحقائق وبحر العلوم الرائق ودرها للنفار المتق من سلاله
 الأطهار صلى الله عليه وعلى آله السادة الأبرار وأصحابه الكرام الأخيار الذين شيدوا
 قواعد الدين على ما أسسه فقداهم عالي المنار (وبعد) فهذه جوهرة في الفتوى فريدة
 ودرّة نفيسة متقطعة بقدر التيسير وفتح القدير من بحر مذهب الإمام الأعظم أبي
 حنيفة النعمان عليه صاحب الرحمة والرضوان ومشتملة على الأحكام المفصلة بذات الإنسان
 من حين نشأته إلى حين منتهى ونقسم ميراثه بين ورثته وقد نظمت لأجلها ليستضاء
 بأنوارها البهية في المحاكم المصرية وبالله التوفيق والعناية والوقاية والكفاية فهو الأول
 بلا بداية والآخِر بلا نهاية



الجزء الأول

﴿ في الاحكام الخاصة بنات الانسان ﴾

﴿ الكتاب الاول : في النكاح ﴾

﴿ الباب الاول : في مقدمات النكاح ﴾

- (مادة ١) يجوز خطبة المرأة المخالعة عن نكاح وعدة
(مادة ٢) تحرم خطبة المصنعة تصريحا سواء كانت معنة لطلاق رجعي أو بائن أو وفاة ويصح اظهار الرغبة تعريضا لمعنة الوفاة دون غيرها من المصنعات ولا يجوز العقد على واحدة منهن قبل اقصاء طعنها
(مادة ٣) يجوز للمخاطب ان يبصر المخطوبة وينظر الى وجهها وكنيتها
(مادة ٤) الوعد بالنكاح في المستقبل بمجرد قراءة الفاتحة بدون اجراء عقد شرعي بايجاب وقبول لا يكون كل منها نكاحا
وللمخاطب المدول عن خطبتها وللخطوبة أيضا رد المخاطب الموعود بتزويجها منه ولو بعد قبولها او قبول وليها ان كانت قاصرة هدية المخاطب ودفعة المهر كلة او بعضه

﴿ الباب الثاني : في شرائط النكاح وأركانه وأحكامه ﴾

- (مادة ٥) يتعد النكاح بايجاب من أحد العاقدين وقبول من الآخر ولا فرق بين أن يكون الموجب هو الزوج أو وليه أو وكيله والمقابل هو الزوجة أو وليها أو وكيلها ان كانت مكلفة أو بالعكس
(مادة ٦) يشترط لعقد النكاح اتحاد مجلس الايجاب والقبول اذا كان

العاقدان حاضرين وإن طال من غير اشتغال بما يدل على الاعراض وساع كل منهما كلام الآخر وإن لم فيها معناه مع عليها أنه مقصود به عقد النكاح وعدم مخالفة القبول للإيجاب

(مادة ٧) لا يصح عقد النكاح إلا بحضور شاهدين حرين أو حرٍّ وحرّتين عاقلين بالغين مسلمين لنكاح مسلم مسلمة سامعين قول العاقدین معاً فاهمين أنه عقد نكاح ولو كانا أعجميين أو فاسقين أو ابني الزوجين أو ابني أحدهما والأصم لا يصلح شاهداً في النكاح ولا النائم ولا السكران الذي لا يسمع ولا يذكر فلا ينعقد النكاح صحيحاً بحضور

(مادة ٨) إذا زوج الأب بنته البالغة العاقلة بأمرها ورضاها وكانت حاضرة بنفسها في مجلس العقد صح النكاح بحضور شاهد واحد رجل أو امرأتين وكذلك إذا أمر الأب غيره أن يزوجه بنته الصغيرة فزوجها بحضور رجل أو امرأتين والأب حاضر بالمجلس صح النكاح

(مادة ٩) لا ينعقد النكاح بالكتابة إذا كان العاقدان حاضرين و ينعقد بكتابة الغائب لمن يريد أن يتزوجها بشرط أن تقرأ أو تقرئ الكتاب على الشاهدين وتسمعها عبارته أو تقول لها فلان بك التي بخطي وتشهدا في المجلس أنها زوجت نفسها منه

(مادة ١٠) ينعقد نكاح الأخرس بإشارته إذا كانت معلومة مؤدية إلى فهم مقصوده

(مادة ١١) ينعقد النكاح صحيحاً بدون تنمية المهر ومع تنية أصلاً وبالنفقة يجب مهر المثل للمرأة

(مادة ١٢) لا ينعقد النكاح المعلق بشرط غير كائن أو حادثة غير محققة الحصول ولا يبطل النكاح المقرون بالشرط الفاسد بل يبطل الشرط دونه كما إذا اشترط الزوج في العقد عدم المهر فشرطه فاسد والعقد صحيح

(مادة ١٣) لا ينعقد النكاح الموقت على الصحيح كنكاح المتعة (مادة ١٤) نكاح المتعة هو أن يعقد الرجل عقدًا على امرأة بلفظ المتعة وهو باطل لا ينعقد أصلاً وإن حضر الشهود ولا يتوارث به الزوجان

(مادة ١٥) تكاح الشفار هو ان يجعل بضع كل من المراتين مهرًا للآخرى
يعتقد صحيحًا ويجب بالعقد مهرًا لكل منهما
(مادة ١٦) لا يثبت في التكاح خيار روية ولا خيار شرط ولا خيار عيب
سواء جعل الخيار للزوج أو للزوجة

فإذا اشترط الزوج في العقد شفاهًا أو بالكتابة جمال المرأة أو بكارعها ان
سلامتها من العيوب أو اشترطت المرأة سلامته من الأمراض والعاهات فالعقد صحيح
والشرط باطل حتى اذا وجد أحدهما صاحبة بخلاف ما اشترط فليس له انكحار في
فسخ التكاح وإنما يكون انكحار بشرط ولو للمرأة اذا وجدت زوجها عيبًا أو نحو
(مادة ١٧) متى انعقد التكاح صحيحًا ثبتت الزوجة ولزم الزوج والزوجة
أحكامه من حين العقد ولو لم يدخل بالمرأة

فوجب عليه مجرد العقد مهر مثلها ان لم يكن سوى لها مهرًا. وتلزم نفقتها بأنواعها
ما لم تكن ناشقة أو صغيرة لا تطيق الوطء ولا يستأنس بها في بيت أو محل استمتاع كل
منها بالآخر ويثبت له ولاية التأديب عليها ونجب عليها طاعته فيما كان مباحًا شرعًا
وتنفيذ ببلالة بيت ولا يخرج بنور حتى شرعي إلا باذنه ولا تحبسه من الاستمتاع بها بلا
عذر شرعي بعد انكحارها محمل مهرها ونهت حرمة المصاهرة ونهت الارث من الجانيين
الى غير ذلك من احكام التكاح

(مادة ١٨) كل عقد تكاح لم تحضره الشهود أو فقد شرطًا آخر من شروط
الصحة فهو فاسد لا ترتب عليه أحكام التكاح ويجب التفريق بين الزوجين ان لم
يتدقرا ولا نهت به حرمة المصاهرة اذا وقع التفريق أو المشاركة قبل الوطء أو ما
يقوم مقامه ولا يطرث فيه الزوجان طالما لم يمس الزوج مهرًا للمرأة وقت العقد فلا
بلزمة مهر مثلها إلا بعد انكحارها في القبل أو فسخ بكارعها ان كانت بكرًا

الباب الثالث : في موانع التكاح الشرعية

وبيان المحلات والمحرّمات من النساء

(مادة ١٩) يجوز للفرّ أن يتزوج أربع نسوة في عقد واحد أو في عقود متفرقة

(مادة ٢٠) يشترط لصحة النكاح ان تكون المرأة محلاً لغير محرمة على من يريد التزويج بها

(مادة ٢١) أسباب القرم قمان مؤبدة وموقتة فالمؤبدة في القرابة والمصاهرة والرضاع والموقتة في الجمع بين محرمين والجمع بين الاجنبيات زيادة على أربع وعدم الدين المساوي والطلاق ثلاثاً وتعلق حق الفير بنكاح او عدة

(مادة ٢٢) يحرم على الرجل ان يتزوج من النسب امه وجدته وان علت وبته وبنت بته وبنت ابنه وان سفلت واخوته وبنت اخوته وبنت اخيه وان سفلت وعنه وعمه اصوله وخالته وخالة اصوله ونجل له بنات العات والاعام وبنات المخالات والاخوال

وكما يحرم على الرجل ان يتزوج من ذكر يحرم على المرأة التزويج بظهور من الرجال

ونجل للمرأة أبناء الاعام والعات وأبناء الاخوال والمخالات

(مادة ٢٣) يحرم على الرجل ان يتزوج بنت زوجته التي دخل بها وهو مشتهى وفي مشتهاة سوا لا كان في نكاح صحيح او فاسد فان دخل بها وهو غير مشتهى او في غير مشتهاة او ماتت قبل الدخول او طلقها ولم يكن دخل بها فلا تحرم عليها بنتها وتحرم عليها ام زوجها بمجرد العقد الصحيح عليها وان لم يدخل بها وزوجه فروع وان سفلت وان علا ولو لم يدخل بها في النكاح الصحيح

(مادة ٢٤) يحرم على الرجل ان يتزوج اصل زوجته وفروعها وتحرم المرفق بها على اصوله وفروعها ولا تحرم عليهم اصولها وفروعها

(مادة ٢٥) كل من تحرم بالقرابة والمصاهرة تحرم بالرضاع الا ما استثنى من ذلك في باب الرضاع

(مادة ٢٦) لايجل للرجل ان يتزوج اخت امراؤ التي في عصمته ولا اخت معتدته ولا حمة احد منها ولا خالتها ولا بنت اخيها ولا بنت اخيها

فانما ماتت المرأة المائسة او وقعت القرعة بينها وبين زوجها بطلاق أو خلع أو فسخ زال المانع وجاز له بعد انقضاء عدتها ان يتزوج اخيها او غيرها من محارمها المتقدم ذكرهن

- (مادة ٢٧) يجرم نكاح زوجة الغير ومعدته قبل انقضاء عدتها سواء كانت معدته لطلاق أو وفاة أو فرقة من نكاح فاسد أو وطء بشبهة
- (مادة ٢٨) يجرم على الرجل ان يتزوج حرة طلقها ثلاثاً حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً ويدخل بها حقيقة ثم يطلقها أو يموت عنها وتنفق عليها
- (مادة ٢٩) يجرم نكاح الحامل الثابت نسب حملها ويصح نكاح الحامل من الزنا ولا يوافقها الزوج حتى تضع حملها ما لم يكن الحمل منه
- (مادة ٣٠) من لا أربع نسوة بنكاح صحيح فلا يجوز له ان ينكح خامسة حتى يطلق احدى الأربع ويترخص حتى تنفقي عدتها
- (مادة ٣١) يجل نكاح الكتابيات المؤمنات بكتاب منزل سواء كن ذميات او غير ذميات مستأمنات او غير مستأمنات مع الكراهة
- (مادة ٣٢) لا يجل نكاح الوثنيات ولا المجوسيات ولا الصابيات اللاتي يعبدن الكواكب ولا يؤمن بكتاب منزل

الباب الرابع: في الولاية على النكاح وفيه فصلان

الفصل الاول: في بيان الولي وشروطه

- (مادة ٤٤) يجب ان يكون الولي حراً عاقلاً بالغاً مسلماً في حق مسلم ومسلماً ولو فاسقاً
- (مادة ٤٥) الولي شرط لصحة نكاح الصغير والصفيرة ومن يلحق بها من الكبار غير المكنون وليس الولي شرطاً لصحة نكاح الحر والحرة العاقلين البالغين بل ينفذ نكاحهما بلا ولي
- (مادة ٤٥) الولي في النكاح المصية بنفسه على ترتيب الارث والمحجب فيقدم الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد الصحيح وان علا ثم الاخ الشقيق ثم الاخ لأم ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ لأم ثم العم الشقيق ثم العم لأم ثم ابنت العم

سواء أجازها الآخر أو لم يجر
(مادة ٤٤) لا يجوز للحاكم الذي له ولاية الانكاح ان يزوج البتة التي لا ولي لها من غسولا من اصوله وفروع

﴿ الفصل الثاني : في نكاح الصغير والصغيرة ومن ﴾

﴿ يلحق بهما والكبير والعكيرة المكلفين ﴾

(مادة ٤٤) للأب والمجد وغيرها من الأولياء ولاية انكاح الصغير والصغيرة بشرط ولو كانت ثيباً وحكم المعنوه والمعنوه والمجنون والمجنونة شهراً كاملاً كالصغير والصغيرة

(مادة ٤٥) اذا ولي الأب أو المجد بغسولا نكاح الصغير والصغيرة ومن يلحق بهما من غير المكلفين وكان غير معروف قبل العقد بسوء الاختيار بمجانة وفسقا لزم النكاح بلا خيار لها بعد البلوغ ولو كان النكاح بغين فاحش زيادة في المهر الذي دفعه الصغير ونقصا في مهر الصغيرة او كان الزوج غير كف لها والمجنونة اذا زوجها ابها الذي هو وليها بغين فاحش في المهر او بغير كف لزمها النكاح ولا خيار لها بعد افاقتها

(مادة ٤٦) لو كان الأب أو المجد مشهوراً قبل العقد بسوء الاختيار بمجانة وفسقا وزوج صغيرة أو صغيرة بغين فاحش في المهر أو بغير كف فلا يصح النكاح أصلاً

(مادة ٤٧) اذا كان المزوج للصغير والصغيرة غير الأب والمجد ولو القاضي فلا يصح النكاح أصلاً بغير كف. أو بغين فاحش في المهر ويصح بالكف. وبهر المثل ولكل منها اذا لم يرض بالنكاح ولو بعد الدخول خيار فسخه بالبلوغ او العلم به بعد (مادة ٤٨) اذا بلغ الصغير والصغيرة واختارا فسخ النكاح الذي باشر غير الأب والمجد لزمها ان يرفعا الأمر الى الحاكم لينسخ النكاح اذا لم يوجد مسقط للظهار فانما مات أحد الزوجين قبل ان ينسخ الحاكم النكاح يرثه الآخر ويلزم كل المهر للمرأة أو لورثتها

(مادة ٤٩) الزوجة التي لها خيار النسخ بالبلوغ اذا بلغت وهي بكر واختارت فتح النكاح ينبغي لها ان تادر باختيار نفسها وتشهد على ذلك قوفاً حال البلوغ ان كانت عالة بالنكاح قبله او عنه او حال عليها ان لم تكن عالة بوقت البلوغ فان سكنت عن اختيار نفسها مخفارة عالة باصل النكاح يبطل خيارها بالسكوت ولا يقبل عذرهما اذا اعتذرت بجهلها بالخيار او الوقت الذي يكون لها الخيار فيه
ومضى اشهدت على اختيارها نفسها ساعة البلوغ او ساعة عليها بالنكاح فلا يضر تأخيرها رفع امرها الى المحاكم بل تبقى على خيارها وان طال الزمن ما لم يوجد منها ما يدل على الرضا

(مادة ٥٠) اذا بلغت الزوجة التي لها الخيار وهي نيب وسكنت عن اختيار نفسها ساعة البلوغ او ساعة عليها بالنكاح ان كانت غير عالة بوقت البلوغ فلا يبطل خيارها بالسكوت ولما يبطل بالرضا صراحة أو دلالة وكذلك الغلام لا يبطل خياره بسكوت بل بافصاحه بالرضا او بوقوع ما يدل عليه

(مادة ٥١) للمهر البالغ العاقل التزوج ولو كان سنهما بلا توسط ولي والمهر المكلفه أيضاً ان تزوج نفسها بلا ولي بكرًا كانت او ثيبًا وينفذ نكاحها ويلزم اذا كان الزوج الذي تزوجت بكونها لها وكان المهر مهر مثلها
(مادة ٥٢) اذا تزوجت الحرة المكلفه بلا رضا وليها باقل من مهر المثل صح العقد وللولي اذا كان عصبة حق الاعتراض على الزوج حتى يتم مهر المثل ان رضى أو ينسخ المحاكم النكاح

واذا تزوجت بغير كفء لها بلا رضا وليها العاصب صراحة قبل العقد فالنكاح غير جائز أصلاً ولا يتبع رضا الولي بعد العقد
واذا لم يكن لها ولي عاصب وزوجت نفسها من غير كفء او كان لها ولي ورثي بزواجها بغير الكفء فالنكاح صحيح

(مادة ٥٣) لا تجبر الحرة البالغة على النكاح بكرًا كانت او ثيبًا بل لا بد من استئذانها واستئذانها فان كانت بكرًا واستأذنها الولي القريب أو وكيله أو رسوله قبل تزويجها أو زوجها الولي واخيرها هو أو وكيله أو رسوله أو قضيولى عدل وطلعت

بالزوج والمهر فسكت عن رده مختارة لا مكروه او تبعت او ضحكت غير مستهزئة
او بكت بلا صوت فذلك اذن في صورة استئذانها قبل العقد واجازة بعد
وان استأذنها غير القريب من الاولياء وعين لما الزوج والمهر فسكت او
تبعت او ضحكت او بكت فلا يعد ذلك منها رضا بل لا بد من الافصاح بالرضا ان
من وقوع ما يدل عليها
(مادة ٥٤) البالغ الثيب اذا استأذنها الولي بميثاق كان أو قريباً فسكت
فلا يكون سكوتها رضا بل لا بد ان تعرب عن نفسها منصفة برضاها او يقع منها ما
يدل عليها

(مادة ٥٥) من زالت بكارتها بعارض او تميس فهي بكر حقيقة كمن فرق
بينها وبين زوجها بعنة او فسخ او طلاق او موت بعد خلوة قبل وطء
ومن زالت بكارتها بزنا فهي بكر حكماً ما لم يتكرر منها او تحذف فان تكرّر منها او
لم يتكرر وحلت فهي ثيب كالملوطاة بشبهة أو بتكاح فاسد
(مادة ٥٦) لا تسلم الزوجة الصغيرة للزوج حتى تطبق الوطء ولا يجبر الاب
على تسليمها وله طلب ما استحق من مهرها من الزوج فان زعم الزوج انها طليقة وانكر
الاب ذلك فعلى المحاكم ان يأمر من يثق بهن من النساء بالكشف عليها فان قلن
بصلاحيتها للرجال يأمر أباها بتسليمها وإلا فلا ولا عرق بالنسب

الباب الخامس : في الوكالة بالنكاح

(مادة ٥٧) يجوز للزوج والزوجة ان يتوليا عقد نكاحها بأنفسهما وان يوكل
يوم شاء انا كانا حرين عاقلين بالغين وللولي أيا كان او غيره ان يوكل بنكاح
من له الولاية عليهم من الصغار ومن يلحق بهم
(مادة ٥٨) يصح التوكيل بالنكاح شأناً وبالكتاب ولا يشترط الاشهاد عليه
لصحة بل لحفية التزوج والتراجع
(مادة ٥٩) لا يجوز للوكيل بالنكاح ان يوكل غيره بلا اذن موكله او
موكلته او بلا شؤيض الأمر رأى

(مادة ٦٠) لا يطالب الوكيل بتسليم الزوجة للزوج ولا بهرما إلا إذا ضمن لها فان ضمن وجب عليه أدائه وليس له الرجوع به على الزوج إلا إذا كان الضمان باذنه

(مادة ٦١) يشترط للزوم عقد الوكيل وتنوذه على من وكله موافقته لما أمر به فان خالف فلا ينفذ عليه التكليف إلا إذا أجازته

الباب السادس : في الكفالة

(مادة ٦٢) تعتبر الكفالة من جانب الزوج لا من جانب المرأة فيجوز ان تكون احدى منة في الشروط المذكورة في المادة الآتية

والكفالة حتى الولي وحق المرأة باعتبارها عند اجراء العقد فلا يضرزها ما بعد (مادة ٦٣) اذا زوجت المحرمة المكنته نفسها بلا رضا وليها العاصب قبل العقد أو زوج الصغيرة غير الاب والجد من الاولياء أو زوجها الاب او الجد وهو ما جرت سمي الاختيار مشهور بذلك قبل العقد يشترط لصحة التكليف ان يكون الزوج كفؤاً للمرأة نسباً ان كانا عريين أصلاً وإسلاماً ومالاً وصلاً وحرفة سواء كانا عريين أو غير عريين فان كان الزوج غير كفء للمرأة في شرط من الشروط المذكورة فالتكليف غير صحيح في الصور المتقدمه

(مادة ٦٤) يعتبر الاسلام بالنظر للزوج وأبوه وجهه لا غير فمسل يتنسل ليس كفؤاً لمسلمة أبوها مسلم ومن له أب واحد مسلم ليس كفؤاً لمن لها أبوان مسلمان ومن له أبوان في الاسلام كفء لمن لها آباء

(مادة ٦٥) شرف العلم فوق شرف النسب فقير العربي العالم كفء للعربية ولو كانت قرشية والعالم الفقير كفء لبنت الفقي الجاهل

(مادة ٦٦) لا عبرة بكثرة المال في التكليف فمن قدر على المهر المتعارف تعجيله وثقة شهران كان غير محترف أو قدر على كفاية المرأة بتكسبه كل يوم ان كان محترفاً فهو كفء لها ولو كانت ذات احوال جسيمة وثروة عظيمة

(مادة ٦٧) لا يكون الناسق كفؤاً لصالحه بنت صالح وإنما يكون كفؤاً لناسقة بنته فاسق أو بنت صالح

(مادة ٦٨) تعتبر الكفاءة حرفة في غير العرب وفيمن يحترف بنفسي من العرب
فإذا تقاربت الحرف فلا يعتبر التفاوت فيها وثبتت الكفاءة وإذا تباعدت
فصاحب الحرفة الدينية لا يكون كفؤاً لبنت صاحب الحرفة الشريفة والعبرة في ذلك
بصرف أهل البلد في شرف الحرف وخصتها

(مادة ٦٩) إذا زوج الوالي موليته الكبيرة برضاها جاهلاً قبل العقد كفاءة
الزوج لما تم علم به أنه غير كفء لما فليس له خيار فسخ النكاح ولا لها ما لم يكن
اشتراط الكفاءة على الزوج أو أخيه الزوج أنه كفء فإذا هو غير كفء فلها
ولولها الخيار في الصورتين

الباب السابع: في المهر

الفصل الأول: في بيان مقدار المهر وما

يصلح تسميته مهرًا وما لا يصلح

(مادة ٧٠) أقل المهر عشرة دراهم فضة وزن سبعة مثاقيل مضروبة أو غير
مضروبة ولا حد لأكثره بل للزوج أن يعي لزوجه مهرًا أكثر من ذلك على
حسب ميسرته

(مادة ٧١) كل ما كان موقوفًا بمال من العقارات والعروض والمجوهرات
والانعام والمكبلات والموزونات ومنافع الاعيان التي تستحق بمقابلتها المال يصلح
تسميته مهرًا

(مادة ٧٢) كل ما ليس موقوفًا بمال في ذاته أو في حق المسلم لا يصلح تسميته
مهرًا وإن سمي فالعقد صحيح والتسمية فاسدة

(مادة ٧٣) يصح تعجيل المهر كله وتأجيله كله إلى أجل قريب أو بعيد
وتعجيل بعضه وتأجيل البعض الآخر على حسب عرف أهل البلد



﴿ الفصل الثاني : في وجوب المهر ﴾

(مادة ٧٤) يجب للزوجة المهر شرعاً بمجرد العقد الصحيح عليها سواء سمى الزوج أو الولي مهرًا عند العقد أو لم يسم أو نقاه أصلًا
(مادة ٧٥) إذا سمى الزوج عشق دراهم أو دينها مهرًا لامرأته وجبت لها العشرة بمقامها وإن سمى أكثر منها وجب لها ما سمى بالقدر ما بلغ
(مادة ٧٦) إذا لم يسم الزوج أولية مهرًا وقت العقد وجب عليه مهر المثل وكذا لو سمى نسبة فاسدة أو حيوانًا مجهول النوع أو ميكلاً أو موزونًا كذلك أو نفى المهر أصلاً

ويجب أيضاً مهر المثل في الشغار وفي تعليم القرآن للامهارة
(مادة ٧٧) مهر المثل للزوجة هو مهر امرأة مماثلها من قوم أبيها كالخمس أو هبتها أو بنت حمها أو عمتها ولا تغل بأهها أو خالها إذا لم تكونا من قوم أبيها وتعتبر المائنة وقت العقد سناً وجمالاً ومالاً وبلداً وحضراً وعقلاً وصلاً وحفة وبكارة وثوبة وطناً وأدباً وعدم ولد ويعتبر أيضاً حال الزوج
فإن لم يوجد من يماثلها من قبيلة أبيها في هذه الأوصاف كلها أو بعضها فمن قبيلة أخرى مماثل قبيلة أبيها

ويشترط في ثبوت مهر المثل إخبار رجلين عدلين أو رجل وامرأتين عدول ولفظ الشهادة فإن لم يوجد ذلك فالقول للزوج بيمينه

(مادة ٧٨) المفوضة التي زوجت بلا مهر إذا طلبت من الزوج أن يقرض لها مهرًا بعد العقد وقبل الدخول قلها ذلك ويجب عليه أن يقرض لها فإذا امتنع ورفضت المرأة أمرها إلى المحاكم بأمره بالقرض فإن لم يفعل نائب منابه وقرض لها مهر مثله بالنظر إلى من يماثلها من قوم أبيها بناءً على شهادة الشهود ويلزم الزوج ما قرض لها سواء كان بالتراضي أو بأمر القاضي

(مادة ٧٩) يجوز للزوج وأبواؤه الزيادة في المهر بعد العقد وتلزمه الزيادة بشرط معرفة قدرها وقبول الزوجة أو وليها في المجلس وبقاء الزوجية
(مادة ٨٠) كما يجوز للزوج الزيادة في المهر يجوز للمرأة البالغة أن تحبط برضاها في حال صحتها كل المهر أو بعضه من زوجها إن كان من الفدين ولا يجوز

لما حظ نهي من الاعيان وليس لاني الصغيرة ان يحط شيئاً من مهرها ولا من مهر
بنو الكثرة الا برضاها

﴿ الفصل الثالث في الاسباب التي تؤكد لزوم المهر بتمامه ﴾
﴿ للمرأة والاحوال التي يجب لها فيها نصف المهر ﴾
﴿ والتي لا تستحق فيها شيئاً منه ﴾

(مادة ٨١) بالوطء في نكاح صحيح او فاسد او بشبهة والمخلوق الصحيحة في
النكاح الصحيح وموت أحد الزوجين ولو قبل الدخول بتأكد لزوم مكل المهر
المسي والزيادة التي زهدت فيه بعد العقد في النكاح الصحيح وكل مهر المثل في الفاسد
والوطء بشبهة وعدم صحة التسمية وما فرض للفروضة بعد العقد بالتراضي او بفرض
القاضي

ولا يسقط المهر بعد تأكد لزومه بأحد هذه المعاني الثلاثة ولو كانت الفرقة من
قبل الزوجية ما لم تبرئة

(مادة ٨٢) المخلوق الصحيحة التي تقوم مقام الوطء وتؤكد لزوم كل المهر في
ان يمنع الزوجان في مكان آمنين من اطلاع الغير عليها بغير اذنها وان يكون
الزوج بحيث يمكن من الوطء بلا مانع حسي او طبعي او شرعي
(مادة ٨٣) حكم المخلوق الصحيحة تحكم الوطء في تأكد لزوم المهر مكل في النكاح
الصحيح ولو كان الزوج عتيقاً وفي ثبوت النسب والنفقة والسكنى وحرمة نكاح اخوت
الزوجة وأربع سواها في غيرها

ولا تكون المخلوق الصحيحة كالوطء في الاحصان وحرمة البنات وحل المرأة
للزواج الاول والرجعة والميراث من الزوج انا ماتت والمرأة في عدة المخلوق
(مادة ٨٤) اذا طلق الزوج امرأة قبل الوطء والمخلوق الصحيحة من نكاح
صحيح وكان قد سي لها مهرأ وقت العقد فلا يجب عليه الا نفقة وان لم يكن سلفه اليها
عاد النصف الآخر الى ملكه بالطلاق مجرداً عن القضاء او الرضا وان كانت حصلت
زيادة في المهر قبل قبضه وكانت متولدة من الاصل تنصف بين الزوجين سواء كان

حصولها قبل الطلاق أو بعد

فإن كان قد سلم المهر كله إليها فلا يعود النصف إلى ملكه بالطلاق بل يتوقف عوده إلى ملكه على الرضا أو القضاء فلا ينفذ تصرفه فيه قبلها وينفذ تصرفها في الكل قبل ذلك بجميع التصرفات الشرعية وإذا تراضيا على النصف أو قضى للزوج به وكانت قد حصلت زيادة في المهر قبل الطلاق أو بعد وقبل القضاء بتصفو للزوج فلا يلزمها إلا نصف قيمة الأصل يوم قبضه والزيادة التي زيدت فيه متصلة كانت أو منفصلة متولدة أو غير متولدة تكون لها خاصة

ولا يتنصف ما زيد بعد العقد على المهر المسمى بل يسقط بالطلاق قبل الدخول (مادة ٨٥) الفرقه التي يجب نصف المهر المسمى بوقوعها قبل الوطء حقيقة أو حكماً في الفرقه التي جاءت من قبل الزوج سواء كانت طلاقاً أو فسخاً كالفرقه بالإيلاء واللعان والعنة والردة وإبائو الإسلام إذا أسلمت زوجته وقطعوا ما يوجب حرمة المصاهرة بأصولها وفروعها فإن جاءت الفرقه من قبلها كزمتها وإبائها الإسلام إذا أسلم زوجها وكانت غير كناية وقطعها ما يوجب حرمة المصاهرة بفرع زوجها أو بأصله فلا يجب لها نصف المسمى بل يسقط

وإن كانت قبضت شيئاً منه مرد ما قبضت

(مادة ٨٦) مهر المثل وما فرض للمنفوسة بعد العقد بالقضاء أو الرضا لا

يتنصف بالطلاق قبل الوطء والمخلوق الصحيحة

فمن طلق زوجته قبلها ولم يكن سوى لها مهرًا وقت العقد أو سى تسمية فاسدة من كل الوجوه حتى يجب لها مهر المثل أو فرض لها فرضاً بعد العقد سقط عنه مهر المثل كله وما فرضه بعد العقد ووجبت لها عليه المنعة إن لم تكن الفرقه من قبلها

(مادة ٨٧) المخلوق الصحيحة لا تقوم مقام الوطء في النكاح الفاسد

فإن كان النكاح فاسداً ووقع التفريق أو المشاركة بين الزوجين قبل الدخول حقيقة فلا مهر للمرأة ولو خلاها الزوج خطرة صحيحة وإن تفرقا بعد الدخول وكان قد سى لها الزوج مهرًا فلها الأقل من المسمى ومهر المثل وإن لم يكن سوى لها مهرًا أو

مى ما لا يصلح مهرًا فلها مهر المثل بالنقأ قدره ما بلغ
(مادة ٨٨) اذا تزوج صبي بمجور عليه امرأة بلا اذن وليه ودخل بها فرد
الولي تكاحها فلا مهر لها عليه ولا متعة
(مادة ٨٩) اذا بلغت الصبية التي زوجها غير الأب والمجد من الاولياء
زوجا كنفًا لها ومهر المثل واختارت نفسها بالبلوغ قبل الدخول بها حقيقة أو حكمًا
فلا مهر لها على زوجها ولا متعة كما تقدم في المادة الخامسة والثلاثين
(مادة ٩٠) المعتبر في المتعة عرف كل بلد لاهلها فيها تكتفي به المرأة عند
الخروج واعتبارها على حسب حال الزوجين
وميجوز دفع بدل المتعة نقداً ولا تريد على نصف مهر المثل ان كان الزوج غنياً
ولا تنقص عن خمسة دراهم ان كان فقيراً
ولا تجب المتعة لمن طلقت قبل الدخول ولها مهر مى ولا للتوفى عنها زوجها
وتستحب للطفلة بعد الدخول سواء مى لها مهرًا أم لا

﴿ الفصل الرابع : في شروط المهر ﴾

(مادة ٩١) اذا مى الزوج للمرأة مهرًا أقل من مهر مثلها واشتراط في نظير
ذلك متفعة فان كانت مباحة الانتفاع وفى بالشرط فلها المسمى وان لم يوف به وجب
عليه تكميل مهر المثل وان كانت الممتعة التي شرطها غير مباحة الانتفاع بطل الشرط
ووجب المسمى ولا يكمل مهر المثل
(مادة ٩٢) اذا تزوج الرجل امرأة بأكثر من مهر مثلها على انها بكر فاذن في
تجب وجب عليه مهر المثل لا الزيادة
(مادة ٩٣) اذا تردد الزوج في المهر كثرة وقلة بين صحابة المرأة وقباحتها
صح الشرطان ووجب المسمى في أي شرط وجد
(مادة ٩٤) اذا اشترط الزوج بكارة المرأة فوجدها ثيباً يلزمه كل المهر
المسمى وان لم يكن مى يلزمه مهر المثل ولا ينقص لثيوبتها



﴿ الفصل الخامس : في قبض المهر ﴾

﴿ وما للمرأة من التصرف فيه ﴾

(مادة ٩٥) للآب والمجد والوصي والقاضي ولاية قبض المهر للقاصرة بكرة كانت أو ثيباً وقبضهم معتبر ببراءة الزوج فلا تطالب المرأة بعد بلوغها والمرأة البالغة تقبض مهرها بنفسها فلا يجوز لأحد من هؤلاء قبض مهر الثيب البالغة إلا بتوكيل منها ولا قبض مهر البكر البالغة اذا نهت عن قبضه فلولم تنو فلهم قبضه

(مادة ٩٦) ليس لأحد من الأولياء غير من ذكر في المادة السابقة ولا للآم قبض صداق القاصرة إلا اذا كان وصياً عليها

فاذا كانت الأم وصية ابنتها وقبضت مهرها وهي صغيرة ثم ادركت فلها ان تطالب امها بدون زوجها وان لم تكن الأم وصية وقبضت عن بنتها القاصرة فلبنت بعد الادراك ان تطالب زوجها وهو يرجع على الأم وكذلك الحكم في سائر الأولياء غير من ذكر قبل

(مادة ٩٧) المهر ملك المرأة تصرف فيه كيف شاءت بلا أمر زوجها مطلقاً وبلا اذن أبيها او جدّها عند عدمه او وصيها ان كانت رشيدة فيجوز لما يمه ورهنه واجارته واعارته ومته بلا عوض من زوجها ومن واليها ومن غيرهم

(مادة ٩٨) اذا وهبت المرأة مهرها كله أو بعضه لزوجها بعد قبضه بنماؤ ثم طلبتها قبل الدخول بها فله الرجوع عليها بنصفه ان كان من القدين أو من المكيلات أو الموزونات فلولم تقبضه أو قبضت نصفه فوهبت الكل في الأولى أو ما بقي وهو النصف في الثانية لا رجوع

ولو وهبت لأجنبي وسلطته على قبضه فقبضه من زوجها أو من ضامته ثم طلبتها الزوج قبل الدخول فله الرجوع عليها بنصفه أيضاً

فان كان المهر ما يتعين بالتميز كالعروض وهبت زوجها النصف أو الكل ثم طلبتها قبل الدخول فلا يرجع عليها بشي مطلقاً وليس لأبي الصغيرة أن يهب شيئاً من مهرها

(مادة ٩٩) لا تجبر المرأة على فوات شيء من مهرها لا لزوجها ولا لأحد من أولادها ولا لوالديها وإذا ماتت قبل أن تستوفي جميع مهرها فلورثتها مطالبة زوجها أو ورثته بما يكون باقياً بدمته من مهرها بعد اسقاط نصيب الزوج الأئيل له من أرثها ان علم موتها قبله

الفصل السادس : في ضمان المهر

وهلاكه واستحقاقه

(مادة ١٠٠) وفي الزوج أو الزوجة ضمان مهرها في حال صغوره كانت الزوجة أو كبره بشرط قبولها الضمان في المجلس ان كانت كبره أو قبول ولها ان كانت صغوره ولا يصح ضمانه في مرض موته ان كان المكفول له أو عنه وارثاً له فان لم يكن وارثاً صح ضمانه بقدر ثلث ماله

(مادة ١٠١) للمرأة المكفول مهرها ان تطالب به ايا شاءت من الزوج بعد بلوغه أو الضامن سواء كان ولها أو وليه

وإذا أدى الضامن رجوع على الزوج ان أمره بالضمان عنه ولا فلا رجوع له عليه (مادة ١٠٢) اذا زوج الأب ابنة الصغير الفقير امرأة فلا يطالب بمهرها إلا اذا ضمه

فان ضمه وإذا عنه فلا يرجع به عليه إلا اذا أشهد على نفسه عند التأدية انه اذا لم يرجع به

ولو مات أبو الصغير الفقير قبل اداء المهر الذي ضمه عنه فللمرأة اخن من تركته ولباقي الورثة حتى الرجوع به في نصيب الصغير من ميراث ابيه

ولو كانت الصغيرة مال يطالب ابوه ولو لم يقم المهر عنه بدفعه من مال ابوه لا من مال نفسه لما له من ولاية التصرف في مال اولاده الصغار

(مادة ١٠٣) اذا كان المهر معيناً فهلك في يد الزوج أو استهلك قبل التسليم أو استحق بعدة فللمرأة الرجوع عليه بثمنه ان كان من ثبوت الامثال أو بقيمة ان كان قيمياً

ولو استحق نصف العيون للمجولة مهرًا فالمرأة بالخيار ان شاءت اخذت الباقي ونصف القيمة وان شاءت ردتها واخذت كل القيمة فان طلقتها زوجها قبل الدخول بها فلها النصف الباقي

الفصل السابع : في قضايا المهر

(مادة ١٠٤) بعد تسليم المرأة نفسها للزوج لا تقبل دعواها عليه بعدم قبضها كل مجمل مهرها إلا اذا كان التجهيل غير متعارف عند اهل البلد فان ادعت بعض المجمل تمنع دعواها وما يمنع المرأة من الدعوى يمنع ورثتها
(مادة ١٠٥) اذا اختلف الزوجان في اصل تسمية المهر فادعى احدهما تسمية قدر معلوم وانكر الآخر التسمية بالكلية وليس للدعي بينه مجلف منكر التسمية فان نكل ثبت ما ادعاه الآخر وان حلف بقضي بهر المثل بشرط ان لا يزيد على ما ادعته المرأة ان كانت هي المدعية للتسمية ولا ينقص عما ادعاه الزوج ان كان هو المدعي لما واذا وقع الاختلاف بينهما بعد الطلاق قبل الدخول حقة او حكماً تجب لها المنة

(١٠٦) اذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال قيام النكاح قبل الدخول او بعد او بعد الطلاق والدخول يجمل مهر المثل حكماً بينهما فان شهد لها بان كان كما قالت او اكثر يثبت قولها بيمينها ما لم يتم الزوج بينه على دعواه وان شهد له بان كان كما ادعى او اقل يصدق بيمينه ما لم يتم عليه البينة وان كان مهر المثل مشتركاً بينهما لا شأناً له ولا لها تحالفاً فان حلفا او اقاما البينة وبما تارت البينات بقضي بهر المثل

ومن نكل منها عن اليمين في الصورتين حكم عليه بما ادعاه صاحبه ومن اقام البينة منها قبلت بيمينه وقضي له بها

وان اختلفا في قدره بعد الطلاق قبل الدخول تحكم متعة المثل على التفصيل المتقدم

(مادة ١٠٧) موت احد الزوجين كجائتها في المحكم اصلاً وقدرًا فاذا مات احدها ووقع الاختلاف بين ورثته وبين الخي في اصل المهر او في قدره يحكم على

الوجه المتقدم في المادة السالفة

فإذا مات الزوجان واختلفت ورثتهما في قدر المهر المسمى فالقول لورثة الزوج ويلزمهم ما يعترفون به وإن اختلفوا في أصل التسمية يقضى بهر المثل على ورثة الزوج أن يجلدوا التسمية وتكفلوا عن البمين وكذلك إذا اختلفوا على عدم التسمية في العقد (مادة ١٠٨) إنما يقضى بجميع مهر المثل للمرأة في الصور المتقدمة إذا وقع الاختلاف قبل تسليمها نفسها فإن وقع الاختلاف بعد التسليم سواء كان وقوعه في حياتها أو بعد موتها أو أحدها وأدعى الزوج أو ورثته إيصال شيء من المهر إليها وقد جرت عادة أهل البلد بأن المرأة لا تسلم نفسها إلا بعد قبض شيء من مهرها فترى ما وصلها معجلاً فإن لم تقر به يقضى عليها بإسقاط قدر ما يتعارف بهجلاً لمثلها ويعطى لها الباقي منه إن حصل اتفاق على قدر المسمى وإلا فإن أنكر ورثة الزوج أصل التسمية فلها بقية مهر المثل وإن أنكروا القدر فالقول لمن شهد له مهر المثل وبعد موتها القول في قدره لورثة الزوج

(مادة ١٠٩) إذا أفتق الخطاطب على معنثة الغير وأبت أن تزوجه بعد انقضاء عدتها فإن اشترط عليها التزوج بها فله حق الرجوع بها دفعة إليها من التقنين للاتفاق على نفسها وإن لم يشترط التزوج بها فلا رجوع له بغيره وكذلك إذا تزوجته وإما الاطمة التي ألعنها فلا يرجع بقيمتها ولو اشترط عليها تزوج نفسها منه (مادة ١١٠) إذا خطب أحد امرأة وبعت إليها بهدية أو دفع إليها المهر كله أو بعضه ولم تزوجها أو لم يزوجه ولها منه أو مانت أو عدل هو عنها قبل عقد النكاح فله استرداد ما دفعه من المهر عيناً إن كان قائماً ولو تغير وتقصت قيمته بالاستعمال أو عوضاً إن كان قد هلك أو استهلك وإما الهدايا فله استردادها إن كانت قائمة أعيانها فإن كانت قد هلكت أو استهلكت فليس له استرداد قيمتها (مادة ١١١) إذا بعت الزوج إلى امرأته شيئاً من التقنين أو العروض أو ما يؤكل قبل الزفاف أو بعد البناء بها ولم يذكر وقت بعثائه من المهر ولا غيره ثم اختلفا فقال الزوج هو من المهر وقالت هو هدية فالقول له بيمينه فيما لم يجر عرف أهل البلد بأرساله هدية للمرأة ولها فيما جرى به عرف أهل البلد بالبيعوت قائم فهي بالخيار إن شاءت أتمته محسوباً من

مهرها وإن شئت ردتته ورجعت بياقي المهر أو كلو ان لم يكن دفع لها شيئا منه وإن ملك أو استهلك تخسب قبعة من المهر وإن بقي لاحدها بعد ذلك شيء يرجع به على الآخر

وإن أقاما البينة فيئنتها مقدمة

﴿ الفصل الثامن : في الجهاز ومتاع ﴾

﴿ البيت والمنازعات التي تقع بشأنها ﴾

(مادة ١١٢) ليس المال بمقصود في النكاح فلا تجبر المرأة على تجهيز نفسها من مهرها ولا من غيره ولا يجبر أبوها على تجهيزها من ماله ولو رقت بجهاز قليل لا يلحق بالمهر الذي دفعة الزوج أو بلا جهاز أصلاً فليس له مطالبتها ولا مطالبة أبيها بشيء منه ولا تنقص شيء من مقدار المهر الذي تراضا عليه وإن بالغ الزوج في بذله رغبة في كثرة الجهار

(مادة ١١٣) إذا تبرع الأب وجهزته البالغة من ماله فإن سلها الجهار في حال صحته ملكته بالقبض وليس لأبيها بعد ذلك ولا لورثته استرداد شيء منه وإن لم يسلمها إليها فلا حق لها فيه ولو سلمها إليها في مرض موته فلا تملكه إلا بأجازة الورثة

(مادة ١١٤) إذا اشترى الأب من ماله في حال صحته جهازا بته القاصرة ملكته بمجرد شرائه سواء قبضته بنفسها وهي مودة في حال صحته أو في مرض موته أو لم تقبضه في حياته وليس له ولا لورثته أخذ شيء منه ولو مات قبل دفع ثمنه يرجع البائع على تركته ولا سبيل للورثة على القاصرة

(مادة ١١٥) إذا جهز الأب بته من مهرها وقد بقي عنه شيء منه فاضلاً عن تجهيزها فلها مطالبة به

(مادة ١١٦) الجهار ملك المرأة وحدها فلا حق للزوج في شيء منه وليس به أن يجبرها على فرش أمتهن له ولا ضيافه وإنما له الاعتصام بها وإنها ورضاها ولو

اعصم شيئاً منه حال قيام الزوجية أو بعدها فلها مطالبة به أو بعتوه ان هلك أن
اسهلك عنه

(مادة ١١٧) انا جهاز الأب بنته وسلمها الى الزوج بجهازها ثم ادعى موافق
ورثته ان ما سلمه اليها أو بعضه عارية وأدعت في اوزوجها بعد موافق انه يملك لها
فان غلب عرف البلد ان الأب يدفع مثل هذا جهازاً لا عارية فالقول لها ولزوجها
ما لم يتم الأب أو ورثته البينة على ما ادعوه وان كان العرف مشتركاً بين ذلك أن
كان الجهاز أكثر مما يجهز به مثلها فالقول قول الأب وورثته والأم في ذلك
كالأب

(مادة ١١٨) اذا اختلف الزوجان حال قيام النكاح أو بعد الفراق في منافع
موضوع في البيت الذي يسكنان فيه سواء كان ملك الزوج أو الزوجة فما يصلح
للنساء عادة فهو للمرأة إلا أن يتم الزوج البينة وما يصلح للرجال أو يكون صالحاً لها
فهو للزوج ما لم يتم المرأة البينة وأما اقامتها قبلت منه وقضي له بها ولو كان المانع
المنازع فهو ما يصلح لصاحبه

وما كان من البضائع التجارية فهو لمن يتعامل بالتجارة منها
(مادة ١١٩) اذا مات أحد الزوجين ووقع النزاع في منافع البيت بين المتي
وورثة الميت فالمفكر الذي يصلح للرجل والمرأة يكون للمتي منها عند علم البينة

الباب الثامن : في نكاح الكتايات وحكم

الزوجية بعد اسلام الزوجين أو أحدهما

الفصل الأول : في نكاح المسلم الكتايات

(مادة ١٢٠) يسمح للمسلم ان يتزوج كتابة نصرانية كانت او يهودية ذمية
أو غير ذمية وان كن ويصح عقد نكاحها بمباشرة وليها الكتاني وشهادة كتابيين
ولو كانا محالين لديهما ولا يثبت النكاح بشهادتها اذا حججه المسلم ويثبت بها اذا
أنكرته الكتابة

(مادة ١٢١) يصح نكاح الكناية على المسلمة والمسلمة على الكناية وهما في
القسم سيات
(مادة ١٢٢) لا تتزوج المسلمة الاً مسلماً فلا يجوز تزوجها مشركاً ولا كنايةاً
يهودياً كان أو نصرانياً ولا ينعقد النكاح أصلاً
(مادة ١٢٣) اذا تزوج المسلم نصرانية فتهودت أو يهودية فتصرت فلا
يفسد النكاح
(مادة ١٢٤) الأولاد الذين يولدون للمسلم من الكناية ذكوراً كانوا أو
أنثاً يتبعون دينه

(مادة ١٢٥) اختلاف الدين من موانع الميراث فلا يرث المسلم زوجته
الكناية اذا ماتت قبل ان تسلم وهي لا ترثه اذا مات وهي على دينها

الفصل الثاني: في حكم الزوجية بعد

اسلام الزوجين أو أحدهما

(مادة ١٢٦) اذا كان الزوجان غير مسلمين فأسلمت المرأة يعرض الاسلام
على زوجها فان أسلم يفرق على نكاحها ما لم تكن المرأة محرماً له وإن أبي الاسلام ان
أسلم وهي محرم له يفرق المحاكم بينهما في الحال ولو كان صغيراً مميّزاً أو معنوياً فان
كان غير مميّز ينتظر تمييزه وإن كان مجنوناً فلا ينتظر شفاؤه بل يعرض الاسلام على
أبويه لا بطريق الاّزام فان أسلم أحدهما تبعه الولد وبقي النكاح على حاله وإن أباه
كل منهما يفرق بهتة وبين زوجته
وان لم يكن له أب ولا أم يقيم القاضي عليه وصياً ليقضي عليه بالفرقة
وتفريق القاضي لأباء الصبي الميّز وأحد أبوي المجنون طلاقاً لا فسخ وما لم
يفرق القاضي بينهما فالزوجية باقية

(مادة ١٢٧) اذا أسلم الزوج وكانت امرأته كنايةاً فالنكاح باق على حاله
طالما كانت غير كناية يعرض عليها الاسلام فان أسلمت فهي زوجة وإن أبى الاسلام
أو أسلمت وكانت محرماً له يفرق بينهما والتفريق بينهما فسخ لا طلاق وما لم يفرق

الحاكم فالزوجة باقية حتى يحصل التفريق
(مادة ١٢٨) اذا اسلم الزوجان معاً بقي النكاح على حاله ما لم تكن المرأة
مهرماً له فان كانت كذلك يفرق الحاكم بينها
وليس له ان يفرق بين الزوجين المحرمين غير المسلمين الا اذا ترافعا اليه معاً
وله ان يفرق من غير مراعاة بين الزوجين اذا كانت كناية معتقة لمسلم وتزوجت
قبل انقضائها

(مادة ١٢٩) اذا اسلم أحد الزوجين وكان بينهما ولد صغير او ولد لها ولد
قبل عرض الاسلام على الآخر او بعد فانه يجمع من اسلم منها ان كان الولد مقيماً في
دار الاسلام سواء كان من اسلم من أبويها مقيماً بها او في غيرها فان لم يكن الولد
مقيماً بدار الاسلام فلا يجمع من اسلم من أبويها

(مادة ١٣٠) لا يجمع الولد جه ولا يصير مسلماً باسلامه ولو كان أبوه ميتاً
وتنفسر تبعه الولد لمن اسلم من أبويها من صغر سواء كان عاقلاً او غير عاقل
ولا تنقطع الأب ولو غر عاقلاً فلو بلغ مجنوناً او معنوياً فلا تزال تبعته مسخرة

باب التاسع : في النكاح الغير الصحيح والموقوف

الفصل الأول : في النكاح الغير الصحيح

(مادة ١٤١) اذا تزوج احد احدهما محارباً نسباً او رضاعاً او صهرية
فالنكاح لا يصح أصلاً ويفرق بينهما ان لم ينفقوا ويمتد الزوج بائناً العقوبات
التعزيرية سياسة ان فعل ذلك طاماً بالحرمة او بعقوبة تلحق بمخالفة ان فعلها جاهلاً بها
(مادة ١٤٢) اذا تزوج احد امرأة الغير أو معتقاً فلا يصح النكاح أصلاً
ويوجب عقوبة ان دخل بها طاماً بالحرمة ويمتد بها يلحق به ان فعله غير طام به
وفي صورة العلم لا حدة على المرأة بعد التفريق فلا يجرم وقاها على الزوج الأول
ولو متزوجة وفي صورة عدم العلم تجب عليها العدة ويجرم على زوجها الأول وقاها
قبل انقضائها

(مادة ١٢٣) اذا تزوج الرجل ائتين خاليتين عن نكاح وعة في عقد واحد فنكاحها غير صحيح ويجب التفريق بينه وبينها ان لم يفرقها ولا مهر لها ان وقع التفريق قبل الدخول

فان كانت احدها متزوجة او معنة فنكاحها غير صحيح ونكاح الخالية صحيح فان تزوجها في عقدتين متعاقبتين وعلم الاسبق منها وكان صحيحاً فنكاح الثانية غير صحيح ويفرق بينهما عند عدم المشاركة وان كان واقعا يحرم عليه قبل مضي عدتها وقاع الاولى

فان لم يعلم الاسبق منها او علم ونسي بطل العقدان معاً ما لم يكن احدهما بعين غير صحيح من الأصل فيصح الآخر

وان وقع التفريق بينه وبينها قبل الدخول بها فله ان يتزوج أيها شاء في الحال ويكون لها معاً نصف المهر في حالة التفريق قبل الدخول ان كان مهرها مسمين في العقد ومتساوين جنساً وقدراً وأدعت كل منها انها الاولى ولا بينة لها ولو أقامت احدها بينة على اسبقية عدتها فنكاحها هو الصحيح ولها نصف المهر دون التي بطل نكاحها

فان اختلف مهرها جنساً او قدراً فلها معاً الاقل من نصفي المهرين المسميين وان لم يكن لها مهر مسمى فالواجب لها منعة واحدة وان كانت الفرقة بعد الدخول وجب لكل منها مهر كامل

(مادة ١٢٤) اذا تزوج الرجل مطلقة ثلاثاً قبل ان يصيبها زوج غيره ويجعلها له او تزوج بمجوسية او خاسية قبل طلاق الرابعة واقضاء عدتها او تزوج امرأة بلا شهود فالنكاح غير صحيح ايضاً والتفريق بينها واجب ولكل منها فسخه وترك صاحبه واخباره بذلك بلا توقف على القضاء قبل الدخول او بعده

(مادة ١٢٥) كل نكاح وقع غير صحيح لا يوجب حرمة المصاهرة انا وقع التفريق قبل الوطء ودواعيه ولا يرث احد منها الآخر ويثبت فيه النسب كما تقدم في المادة الثامنة عشرة

(مادة ١٢٦) اذا استوى وليان في القرب وزوج كل منها الصية من رجل آخر صح الاسبق من العقدتين وبطل الآخر فان جهل الاسبق منها او وقعا معاً

فها باطلان

(مادة ١٢٢) اذا زوج الولي نفسه من موليته البالغة التي تحمل له بغير اذنها قبل العقد فالتكاح غير صحيح ولو سكنت حين بلغها التكاح او افحصت بالرضا.

الفصل الثاني : في النكاح الموقوف *

(مادة ١٢٨) اذا تزوج الصغير او الصغيرة الميزان غير المأذونين او الكبير أو الكبيرة المعنوهان بدون اذن وليها توقف نفوذ العقد على اجازته فان اجاره وكان بغير عين فاحش نقصا في مهر الصغيرة وزيادة في مهر الصغير نفذ وإن لم يكن بطل وكذلك ان كان بين فاحش في المهر وإن اجاره الولي

(مادة ١٢٩) اذا زوج الولي الأب بعد الصغيرة مع وجود الولي الأقرب المتوفى فيه شروط الأهلية توقف نفاذ النكاح على اجازة الأقرب فان اجاره نفذ وإن نقض انتقض وبطل

(مادة ١٤٠) اذا امر الموكل الوكيل بتزويج امرأة غير معينة فزوج امرأة ولو بها عيب أو عاهة من العاهات جاز عليه النكاح وليس له رده فان زوج بنته الصغيرة او موليته القاصرة فلا يلزمه النكاح إلا اذا اجاره صراحة أو دلالة

ولو أمر ان يزوجه امرأة فخالف أمره وزوجه امرأتين في عقد واحد فلا يلزمه المراتان ولا واحدة منها إلا اذا اجازها او اجاز احدها

فلو زوج اياها في عقدين لزمت الأول وتوقف الثاني على اجازته (مادة ١٤١) اذا أمر الموكل وكيلة أن يزوجه امرأة معينة فخالف وزوجه غيرها فلا يلزمه النكاح وإن أمر ان يزوجه امرأة وعين له مقدار المهر فزوجها بأكثر مما عينه فلا ينفذ عليه النكاح أيضا ما لم ينفذ ولا يسقط خياره بدخوله بالمرأة غير عالم بالزيادة التي زادها عليه الوكيل في المهر وليس للوكيل ان يلزمه بالنكاح ولو التزم بدفع الزيادة من ماله

(مادة ١٤٢) اذا أمرت المرأة وكيلها ان يزوجهها ولم تعين احدا فزوجها

من نفسه او من آية او من ابوه فلا يجوز طليها النكاح ولما رده
فان زوجها بأجبي منه وبغير فاحش في المهر فلها ولولها فسخ النكاح اذا لم يتم
الزوج لما مهر المثل
وان زوجها بغير كف لم يجر النكاح أصلاً ولو زوجها بكف ومهر المثل لزمها
النكاح ولو كان بالزوج عيب او مرض
(مادة ١٤٣) اذا غر الزوج المرأة باتسايو لها نساً غير نسو المحققي ثم ظهر
لها بعد العقد باطلاع الولي أنه دونها في الكفاءة فلها اولولها حتى الخيار في اجازة
النكاح وتقضو
(مادة ١٤٤) الفضولي الذي يوجب النكاح او يقبله بلا توكل ولا ولاية
ينتقد نكاحه موقوفاً على اجازة من له الاجازة فان اجازته نفذ وان ابطله بطل

﴿ الباب العاشر: في اثبات النكاح والاقاربه ﴾

(مادة ١٤٥) اذا وقع نزاع بين الزوجين في امر النكاح يثبت بشهادة رجلين
عدلين او رجل وامرأتين عدول
فاذا ادعى احد على امرأة انها زوجته او ادعت في انه زوجها ويحمد المدعى
عليه ويحرم المدعى عن البيعة فله ان يستخلف المجاهد فان حلف سقطت الدعوى وان
نكل قضى عليه بتكولو
(مادة ١٤٦) لا يثبت النكاح بشهادة ابني الزوجين لمن ادعاه منها وكذا
لو كان أحد الشاهدين ابناً للزوج والآخر ابناً للزوجة فان كانا ابني الزوج وحده
او ابني الزوجة وحدهما فادعى أحدهما النكاح وأنكر الآخر تفيل شهادتهما على أصلهما
اذا استشهد بهما الآخر
(مادة ١٤٧) لا يعتبر اقرار الولي على الصغير والصغيرة بالنكاح الا ان يشهد
الشهود على النكاح أو يبلغ الصغير والصغيرة ويصدقانه
(مادة ١٤٨) اذا أقر أحد لامرأة انها زوجته ولم يكن تحت محرم لها ولا اربع
سراها وصدقته وكانت خالية عن زوج وعدة نثمت زوجهما له باقراره وثلاثة
فلها وبطارثان

(مادة ١٤٦) اذا أفرت المرأة في حال صحتها او في مرضها انها تزوجت فلا تآ فان صدقتها في حياها ثبت النكاح وورثها وان صدقتها بعد موتها فلا يثبت النكاح ولا يرثها

﴿ الكتاب الثاني : فيما يجب لكل ﴾

﴿ من الزوجين على صاحبه ﴾

﴿ الباب الأول : فيما يجب على الزوج ﴾

﴿ من حسن المعاملة للزوجة ﴾

(مادة ١٥٠) يجب على الزوج أن يعامل زوجته بالمعروف ويحسن عشرها ويقوم بتفقتها وهي تشمل الطعام والكسوة والسكنى

(مادة ١٥١) يجب قضاء على الزوج ان يعاق زوجته واحدة في مدة الزوجة

(مادة ١٥٢) اذا تعددت الزوجات وكن أحراراً كلهن يجب عليهن ان يعدل

بينهن فيما يقدر عليهن من التسوية في البتوة للمؤانسة وعدم الجور في النفقة

(مادة ١٥٣) البكر والتيب والمجدبة والقديمة والمسلمة والكتانية سواء في

وجوب العدل والتسوية فلا تميز احداهن على الأخرى

ولا فرق في القسم بين ان تكون المرأة صالحة او مريضة او حائضاً او تنسأ

او رقاً او قرناً فلا يقبل عذر الزوج ان قصر في العدل معتذراً بمرض المرأة

او حوضها او نفاسها او حبس في أعضاء تناسلها

(مادة ١٥٤) يقيم عند كل واحدة منهن يوماً وليلة او ثلاثة ايام وان شاء

جعل لكل واحدة منهن سبعة ايام والرأي له في تعيين مقدار الدور وفي

البداية في القسم

وانما يجب التسوية ليلاً بان يعاشر فيو احداهن بقدر ما يعاشر الأخرى ولا

يلزمه ذلك بهاراً ما لم يكن عمله ليلاً فيقسم بهاراً

(مادة ١٥٥) لا ينبغي له ان يقيم عند احداهن اكثر من الدور الذي قدره
الآن باذن الاخرى ولا يدخل عليها الا لعيادتها ان كانت مريضة فان اشتد بها
المرض فلا بأس باقامته عندها حتى يحصل لها الشفاء.

(مادة ١٥٦) اذا تركت احداهن نوبتها الى غيرها من ضرائرها صح تركها
ولها الرجوع في المستقبل ان طلبت ذلك

(مادة ١٥٧) لا قسم في السفر بل له ان يسافر من شاء منهن والقرعة أحب
وليس للتي لم تسافر معه ان تطلب منه بعد عودته الاقامة عندها قدر ما أقام في
السفر مع التي سافرها

(مادة ١٥٨) اذا مرض الزوج في بيت له خالٍ عن أدراجة فله ان يدعو
كل واحدة منهن عنده في نوبتها

ولو مرض في بيت احدى زوجتيه ولم يقدر على التحول الى بيت الاخرى فله
ان يقيم يوحى يشفى بشرط ان يقيم عند الاخرى بعد الصحة بقدر ما أقام مريضاً
عند ضرعها

(مادة ١٥٩) اذا أقام الزوج قبل تعيين مقدار الدور وتعيينه عند احده
زوجتيه مدة كسهر في غير السفر فخاصته الاخرى بأمر الحاكم بالعدل بينها في
المستقبل وبهاؤه عن الجور فان عاد اليه بعد ذلك يمزر ويوجب عقوبة بغیر الحبس.

﴿ الباب الثاني : في النفقة الواجبة على الزوج للمرأة ﴾

﴿ الفصل الاول : في بيان من تستحق النفقة من الزوجات ﴾

(مادة ١٦٠) تجب النفقة من حين العقد الصحيح على الزوج ولو فقيراً أو
مريضاً أو عتيقاً أو صغيراً لا يقدر على المباشرة للزوجة غنية كانت أو فقيرة مسلمة أو
غير مسلمة كبيرة أو صغيرة تطبق الواقع أو تشبه له

(مادة ١٦١) تجب النفقة للزوجة على زوجها ولو في مقبلة في بيت ابها ما لم
طالبها الزوج بالنفقة وتمنع منه حتى

(مادة ١٦٢) تجب النفقة للزوجة لو أبت ان تسافر مع زوجها فيما هو مسافة قصر أو فوقها او منعت نفسها لاستيفاء ما تعرف تجهيلة من المهر سواء كان قبل الدخول بها أو بعده

(مادة ١٦٣) اذا مرضت المرأة مرضاً يمنع من مباشرتها بعد الزفاف والنفقة الى منزل زوجها او قبلها ثم انتقلت اليه وهي مريضة او لم تنتقل ولم تمنع نفسها بفقر حق فلها النفقة عليه

فلو مرضت في بيت الزوج ثم انتقلت الى بيت أهلها فان طالبها الزوج بالنفقة ولم يمكنها الانتقال بمحضه او نحوها فلها النفقة وإن امتنعت بفقر حق مع قدرتها على الانتقال بنفسها ما ذكر فلا نفقة لها

(مادة ١٦٤) اذا كان الزوج محبوساً ولو بدين عليه لزوجه فلا تسقط نفقتها وإن كان غير قادر على أدائه

(مادة ١٦٥) اذا كان الزوج موسراً وكان لامرأة خادمة تجب عليه نفقتها بقدر ما يمكنها على حسب العرف بشرط ان تكون الخادمة مملوكة لها ملكاً تاماً ومتفرغة لخدمتها لا تشغل لها غيرها واذا زفت اليه بخدم كثير استخفت نفقة الجميع عليه ان كان ذا يسار واذا رزق اولاداً لا يكفهم خادم واحد يفرض عليه نفقة خادمين او اكثر على قدر حاجة اولاده

الفصل الثاني : في بيان من لا نفقة له من الزوجات

(مادة ١٦٦) اذا كانت الزوجة صغيرة لا تصلح للرجال ولا تشتهي للوفاع ولو فيها دون الفرج فلا نفقة لها على زوجها الا اذا أسكنها في بيت للاستئناس بها

(مادة ١٦٧) المريضة التي لم تزف الى زوجها ولم يمكنها الانتقال أصلاً لا نفقة لها

(مادة ١٦٨) الزوجة التي تسافر الى الحج ولو لأداء فريضة بدون ان يكون معها زوجها لا نفقة لها عليه مدة غيابها وإن سافرت مع محرم لها فإن سافر زوجها وأخذها معه فلها عليه نفقة المحضر ونفقة السفر ولو لازمو

وإن سافرت في وأخذت زوجها معها فلها عليه نفقة المحض لا نفقة السفر
(مادة ١٦٩) الزوجة المحترفة التي تكون خارج البيت بماراً وعند الزوج
ليلاً إذا منها من الخروج وعصته وخرجت فلا نفقة لها ما دامت خارجة
(مادة ١٧٠) إذا حبست المرأة ولو في دين لا تقدر على إيفائه فلا يلزم
زوجها نفقتها منه حبسها إلا إذا كان هو الذي حبسها في دين له
(مادة ١٧١) الناشئة وهي التي خالفت زوجها وخرجت من بيتها بلا إذن
بغير وجه شرعي يسقط عنها في النفقة مدة نشوزها وإن كانت لها نفقة مفروضة بمقابلة
تسقط أيضاً بنشوزها وكذا المستدانة بغير أمر الحاكم وأم الزوج وتكون ناشئة أيضاً
إذا كان البيت المقيان يؤمكها لها ومنعته من الدخول عليها ما لم تكن سائلة النفقة
منه فلم ينقلها.

فإن عادت الناشئة إلى بيت زوجها ولو بعد سفره أو دعت به بدخل عليها إذا كان
المنزل لها عاد عنها في النفقة ولا يعود ما سقط منها بنشوزها
وإن منعته من الاستمتاع بها وهي في بيتها فلا تكون ناشئة نشوزاً موجباً
لسقوط النفقة

(مادة ١٧٢) المتكوبة تكاتفاً فاسداً والموطوءة بشبهة لا نفقة لها إلا المتكوبة
بلا شهود فإذا فرض الحاكم لاحداها نفقة قبل ظهور فساد التكاثج وفرق بينهما
فللزوج الرجوع عليها بما أخذته منه بأمر الحاكم لا بما أخذته بلا أمر

﴿ الفصل الثالث : في تقدير نفقة الطعام ﴾

(مادة ١٧٣) تقدر نفقة الطعام بقدر حال الزوجين يساراً وإعساراً فإن
كانا موسرين فنفقة اليسار وإن كانا مسرين فنفقة الإعسار وإن كانا مختلفين حالاً
فنفقة الوسط فلو كان الزوج هو الفقير لا يحتاج إلى تقدير وسع والباقي دين عليه
إلى الميسرة

(مادة ١٧٤) تفرض النفقة اصنافاً أو تقوم الاصناف بدرام على حسب
اختلاف أسعار المأكولات في البلدة غلاء ورخصاً رطابة للجانبين فإذا غلا السعر

تراد النفقة المقدرة للمرأة وإذا رخص تنقص عن الزوج ولو بعد القضاء بها
(مادة ١٢٥) يدير في فرض النفقة واعطائها للمرأة الاصلح ولا يسر فان كان
الزوج معتقاً يكتسب قوته كل يوم تقدر النفقة عليه يوماً بيوم ويعطى نفقة كل
يوم مجزئاً عند مساء اليوم الذي قبله
وان كان من الصناع الذين لا ينفضي عملهم الا بمضي الاسبوع تقدر عليه
كل اسبوع

وان كان تاجراً أو من ارباب الماهيات فرض عليه كل شهر وان كان مزارعاً
تفرض عليه كل سنة فان ما طلها الزوج في دفع النفقة في مواعيدها المقررة فلها ان
تطلب نفقة كل يوم

(مادة ١٢٦) للزوج ان يلي الاتفاق بنسوة على زوجة حال قيام النكاح
فاذا اشتهكت مطله في الاتفاق عليها وثبت ذلك عند المحاكم ولم يكن الزوج صاحب
مائة وطمع كثير بحيث يمكن ان تتناول منه مقدار كفايتها يحضر المحاكم ويقدر
النفقة بحضوره على الوجه المنقسم في المادة السالفة وبأمره باعطائها اياها لتنفق على
نفسها فاذا امتنع مع البسر من اعطائها بعد امر المحاكم وطلبت المرأة حصة له ان
بحصة الا انه لا ينبغي ان بحصة في اول مرة بل يؤخر الحبس الى مجلسين او ثلاثة
يفضل في كل مجلس فان لم يدفع حصة حيث تد للمحكمة ان يبيع عليه من امواله ما ليس
من اصول حوائجه ويصرف ثمنه في نفقتها

(مادة ١٢٧) اذا ثبت اعسار الزوج وعجز عن القيام بنفقة زوجته فلا بحصة
المحكمة ولا يفرق بينها بسبب عجز بل يفرض لها النفقة وبأمرها بالاستدانة عليه وتجب
الادانة على من تجب عليه نفقتها من اقرارها عند جرم الزوج
وان كان لها اولاد صغار تجب الادانة لاجلهم على من تجب عليه نفقتهم لولا
وجود الأب

ويجس من تجب عليه الادانة اذا امتنع

(مادة ١٢٨) اذا فرض المحاكم النفقة أو تراضى الزوجان على شيء معين
فللرأة اذا طلت أو خافت غيبة زوجها ان تأخذ عليه كنفلاً جبراً يضمن لها نفقة
شهر أو أكثر على قدر المثل التي يمكن ان ينفقها الزوج

(مادة ١٧٩) الفقة المقدرة لا تبقى مجال واحدة بعد تقديرها بل تتغير تبعاً لتغير أحوال الزوجين بحيث لو قضى بنفقة الأعراس أو بنفقة اليسار فإيسار أحدها أو أعرس تقدر نفقة الوسط ولن أيسر بعد أعراسها ثم نفقة اليسار للمستقبل (مادة ١٨٠) لا يجوز للمرأة أخذ أجر من زوجها على ما عيئه من الطعام لأكملها ولن كان لا يجب عليها ذلك قضاء وإنما يجوز لها أخذ الأجر على ما تسويه من الطعام بأمر للبيع

﴿ الفصل الرابع : في تقدير الكسوة والسكنى ﴾

(مادة ١٨١) كسوة المرأة واجبة على الزوج من حيث العقد الصحيح عليها ويفرض لها كسوتان في السنة كسوة للشتاء وكسوة للصيف ويصير في تقديرها حال الزوجين يساراً وأعراساً وعرف البلد (مادة ١٨٢) تفرض الكسوة ثياباً أو ثقبير الثياب بدرام ويقضى بقيمتها وتعطى لها مجلة (مادة ١٨٣) لا يقضى للمرأة بكسوة جديدة قبل تمام المدة إلا إذا تفرقت كسوتها بالاستعمال المعتاد وإذا ضاعت الكسوة عندها فهي المسؤولة عنها ولا يجب لها على الزوج غيرها قبل حلول المدة (مادة ١٨٤) تجب السكنى للمرأة على زوجها في دار على حبسها إن كانتا موسرين ولأفعليو أسكنها في بيت من دار على حدته في المرافق الشرعية ولا جبران بحسب حال الزوجين (مادة ١٨٥) ليس للزوج أن يجبر المرأة على إسكان أحد معها من أهله ولا من أولاده الذين من غيرها سوى ولده الصغير الغير المميز وله إسكان أمته وأم ولده معها وليس لها أن تسكن معها في بيت الزوج أحدًا من أهلها ولو ولدها الصغير من غيره ولا يكون ذلك إلا بالرضا (مادة ١٨٦) إذا أسكن الزوج امرأة في مسكن على حبسها من دار فيها

أحد من أقاربو فليس لما طلب مسكن غيره إلا إذا كان له يؤذونها فعلاً أو قولاً ولما طلب ذلك مع الضرر

فإن كان في نفس المسكن المقيمة في يوضع لها أو إحدى أقارب زوجها فلها طلب مسكن غيره ولو لم يؤذوها فعلاً أو قولاً

(مادة ١٨٢) إذا كانت المرأة تستوحش من المسكن الذي اسكنها في زوجها بأن كان كبيراً كالدار الخالية من السكان المرتفعة المجران أو كان الزوج يخرج ليلاً ليبث عند صرتها ولم يكن لها ولد أو خادمة تستأنس بها فعليه أن يأتمنئها بمؤنة أو ينقلها إلى حيث لا تستوحش

(مادة ١٨٨) يفرض للمرأة ما تنام عليه من فراش ولحاف وما تقتضيه للتعود على قدر حالها ولا يسقط عنه ذلك ولو كان لها امتعة من فراش وغوم وعلية أيضاً ما يلزم من سائر ادوات البيت وما تنظف وتنظف به المرأة على عادة أهل البلد

الفصل الخامس : في نفقة زوجة الغائب

(مادة ١٨٩) تفرض النفقة لزوجة الغائب في مال وان كان له مال حاضر في منزله من جنس النفقة كالنخل والقمح من أصناف المأكولات والذهب والفضة المضروبين وغير المضروبين أو كان له مال من ذلك مودع عند أحد أو دين عليه أو قرض المودع أو المدينون بالمال وبالزوجة أو لم يقرأ أو كان الحاكم يعلم بها أو أقامت المرأة بينة على الوديعة أو الدين وعلى التكاج وإن كان لا يقضى لها به على الغائب ويبدأ الحاكم في فرض النفقة بمال الوديعة ثم بالدين فلو كان للغائب مال حاضر في بيته من جنسها فرضها فيه وبأخذ الحاكم عليها كفيلاً بالمال الذي يقبضه ويحلفها أن زوجها الغائب لم يترك لها نفقة وإنما لم تكن ناشئة ولا مطلقة مضت عندها

(مادة ١٩٠) إذا لم يخلف الغائب مالاً وأقامت المرأة بينة على التكاج يقضى لها الحاكم بالنفقة حوثة وبأمرها بالاستئذنة على زوجها ويكفلها ويحلفها كما تقدم وأن طلبت فتح التكاج فلا يمتنع

(مادة ١٦١) اذا حضر الزوج الغائب وادعى انه عجل لما التفتة قبل سنين وأقام البينة على ذلك ولم يتم واستخلفها فنكحت فهو باختيار ان شاء استرد التفتة من المرأة وإن شاء رجع بها على الكفيل وإن أقرت المرأة انه عجل لما التفتة يرجع بها عليها لا عليه

(مادة ١٦٢) اذا رجع الغائب وأنكر النكاح ولا بينة للمرأة فالقول قوله مع حلفه فانما حلف وكان المال الذي قبضته وديعة فله ان يرجع به على المرأة أو على المودع وإن كان ديناً فله الرجوع على الغرم وهو يرجع على المرأة

(مادة ١٦٣) اذا رجع الزوج الغائب وأقام البينة على الطلاق وإنقضاء العدة وعدم استحقاق المرأة التفتة التي اخذها في غيابه ضمننت في لا الدافع من المودع أو المديون إلا اذا شهدت بينة الزوج ان الدافع كان يعلم بالطلاق لمجهتد يكون عليه الضمان

(مادة ١٦٤) اذا ادعى المودع او المديون الذي أمره القاضي بالاتفاق على زوجة الغائب انه دفع اليها المال للتفتة وأنكرت المرأة ذلك يقبل قول المودع بلا بينة ولا يقبل قول المديون إلا بينة

(مادة ١٦٥) اذا كانت الوديعة او المال الذي في بيت الزوج الغائب من غير جنس التفتة فليس للزوجة ان تباع منه شيئاً في تفتة نفسها ولا للقاضي بيع شيء منه وتؤخر عقاراته ويصرف من أجرها في تفتة المرأة

(مادة ١٦٦) في كل موضع جاز للقاضي ان يقضي للمرأة بالتفتة من مال زوجها الغائب جاز لها ان تأخذ منه ما يكفيها بالمعروف من غير قضاة

﴿ الفصل السادس : في دين التفتة ﴾

(مادة ١٦٧) تقسم التفتة الكافية للشخص وزوجته وعباله بقدر الضرورة على قضاء ديونه

(مادة ١٦٨) لا تقصر التفتة ديناً إلا بالتقضاء أو بتراضي الزوجين على شيء معين

(مادة ١٩٩) النفقة المفروضة للزوجة بحكم القاضي او بالتراضي لا تسقط بمضي المدة فان لم تطالب بها المرأة ولم تقيضها كلها او بعضها في موعيدها المقررة فلها ما دامت حية مطيعة والزوج حي ان ترجع عليه بالمقدار المتجدد منها بعد القضاء ان الرضا سواء كانت المدة الماضية قليلة او كثيرة

(مادة ٢٠٠) ليس للمرأة الرجوع على زوجها حاضراً كان او غائباً بما آتتته من مالها قبل فرض القاضي او بالتراضي على شيء معين بل يسقط ذلك بمضي شهر فاكثر لا اقل

(مادة ٢٠١) النفقة المفروضة بالقضاء او الرضا والمستندة بنظر امر المحاكم يسقط ديها بموت احد الزوجين ولا يسقط دين النفقة بالطلاق الا اذا تحقق انه وقع لسوء اخلاق المرأة

(مادة ٢٠٢) النفقة المستندة بأمر المحاكم لا يسقط ديها بأي حال بل تكون ديناً ثابتاً لها في تركه زوجها واجباً آذاؤاً ثم ان كانت الاستدانة بأمر المحاكم فللغير الرجوع على ايها شاء من الزوج او من المرأة وان كانت بلا أمر المحاكم فلا رجوع له الا على المرأة وهي ترجع على زوجها ان ثبت لها عليه حق

(مادة ٢٠٣) لا تسترد النفقة التي دفعت للزوجة مجهلاً لا بموت ولا طلاق سواء عجلها الزوج او ايوه ولو كانت قائمة

(مادة ٢٠٤) الابراء عن النفقة قبل فرضها قضاء او رضا باطل وبعده صحيح عن نفقة المدة الماضية وعن نفقة يوم واحد مستقبلاً دخل اوله ان كانت مفروضة كل يوم وعن اسبوع واحد ان كانت مفروضة كل اسبوع وعن نفقة شهر واحد مستقبلاً قد اسهل ان كانت مفروضة كل شهر وعن نفقة سنة واحدة مستقبلاً قد دخلت ان كانت مفروضة سنوياً

(مادة ٢٠٥) دين النفقة والدين الخائب في ذمة المرأة لزوجها لا يلتزمان قصاصاً

فانما طلبت المرأة بمقاصة دين نفقتها بما عليها لزوجها فلا تجاب الى مطلوبها الا اذا رضي بذلك وان طلب هو مقاصة دين نفقتها بما له عليها يجاب الى طلبه



الباب الثالث : في ولاية الزوج وماله من الحقوق

(مادة ٢٠٦) ولاية الزوج على المرأة تأديبية فلا ولاية له على أموالها الخاصة بها بل لها التصرف في جميعها بلا اذن ورضاء وبدون ان يكون له وجه في معارضتها معتمداً على ولايته ولما ان تقبض غلة املاكها وتوكل غير زوجها بادارة مصالحها وتنفذ عقودها بلا توقف على اجازته مطلقاً ولا على اجازة ايها او جدها عند فقده او وصيها ان كانت رشيقة محسنة للتصرف

ومها تكن ثروتها فلا يلزمها شيء من النفقات الواجبة على الزوج
(مادة ٢٠٧) للزوج بعد ابناء المرأة مهمل صداقتها ان يمنحها من المخرج من بيتها بلا اذن في غير الاحوال التي يباح لها المخرج فيها كزيارة والديها في كل اسبوع مرة ومحارمها في كل سنة مرة وله منعها من زيارة الاجتنبات وعيادتهن ومن المخرج الى اللوام ولو كانت عند المحارم وله اخراجها من منزل ابويها ان كانت صالحة للرجال ولوفاها مهمل صداقتها واسكانها بين جيران صالحين حيث سكن من البلدة التي تزوجها بها ولو اشتراط عليه ان لا يخرجها من منزلها

وله ان يمنع أهلها من القرار والمقام عندها في بيتها سواء كان ملكاً له او اجارة او عارية

(مادة ٢٠٨) يجوز للزوج ان كان مأموماً وأوفى المرأة مهمل صداقتها ان ينقلها من حيث تزوجها فيها هو دون مسافة القصر سواء كان الانتقال من مصر الى مصر او من مصر الى قرية او بالعكس

وليس له ان ينقلها جبراً فيها هو مسافة القصر فاقها ولو اوفاهما جميع المهر
(مادة ٢٠٩) يباح للزوج تأديب المرأة تأديباً خفيفاً على كل معصية لم يرد في شأنها حد مقرر

ولا يجوز له أصلاً ان يضربها ضرباً فاحشاً ولو جنى

(مادة ٢١٠) اذا وقع التفريق بين الزوجين واشتد الخصام ورفع الامر الى المحاكم فله ان يعين عدلين ويحصلها حكيمين الاول ان يكون احدهما من اهله

والآخر من اهله ليستما شكواها وينظرا بينها ويسعيا في اصلاح امرها وان لم يتيسر لها الاصلاح فليس لها التفريق بينها بالخلع الا ان يكونا وكيلين من قبل الزوجين بذلك

(مادة ٢١١) اذا اشتكت المرأة نفوز زوجها وضربه اياها ضرباً قاحلاً ولو بجنح وثبت ذلك عليه بالبينة يهزر

الباب الرابع : فيما للزوجة وما عليها من الحقوق

الفصل الاول : فيما على الزوجة من الحقوق لزوجها

(مادة ٢١٢) من الحقوق على المرأة لزوجها ان تكون مطيعة له فيما يأمرها به من حقوق الزوجية ويكون مباحاً شرعاً وان تنفذ ببلامة بيتو بعد ايقاعها مهمل صلتها ولا تخرج منه الا باذنه وان تكون مبادرة الى فراشه اذا اتسها بعد ذلك ولم تكن ذات عذر شرعي وان تصون نفسها وتحافظ على ماله ولا تعطي منه شيئاً لاجد مما لم تجرِ المادة باعطائه الا باذنه

الفصل الثاني : فيما للمرأة من الحقوق

(مادة ٢١٣) للمرأة ان تمتع نفسها من الوقاع ودواحيه ومن اخراجها من بيتها ولو بعد الدخول بها راضية الى ان يوفيقها زوجها جميع ما بين نهيجه من مهرها ان كان بعضو مميلاً ويسفو مؤجلاً وان لم يبين قدر المهمل منه فحقى تستوفى قدر ما مهمل لملها على حسب عرف أهل البلد ولها منعة ايضاً ان كان المهر مؤجلاً كله الا اذا اشترط الزوج الدخول بها قبل حلول الاجل ورضيت به

(مادة ٢١٤) اذا لم يوف الزوج المرأة ما تعورف نهيجه من مهرها جاز لها الخروج من بيتو بلا اذنه ولا تكون بذلك ناشئة ولا تسقط نفقتها

(مادة ٢١٥) للمرأة ان تخرج لزيارة والديها في كل اسبوع مرة ولزيارة

محارمها في كل سنة مرة ولا تبنت عند أحد منهم بغير إذن زوجها ولا يمنع أبوها من الدخول عليها لزيارتها في كل جمعة مرة ولا غيرهم من المحارم في كل سنة مرة (مادة ٢١٦) إذا كان أبو الزوجة مريضاً مرضاً طويلاً فاحتاجها ولم يكن لديه من يقوم بشأنه فعليها الذهاب اليه وتعاونه بقدر احتياجه ولو كان غير مسلم وإن أبي الزوج ذلك

﴿ الكتاب الثالث : في فرق النكاح ﴾

﴿ الباب الأول : في الطلاق ﴾

﴿ الفصل الأول : فيمن يقع طلاقه ومن ﴾

﴿ لا يقع ويحل الطلاق وعدده ﴾

(مادة ٢١٧) للزوج دون المرأة ان يرفع قيد النكاح الصحيح بالطلاق ويقع طلاق كل زوج بالغ عاقل ولو كان مجبوراً عليه لسنه او مريضاً غير مختل العقل او مكراً او مازلاً (مادة ٢١٨) يقع طلاق السكران الذي سكر بمحظور طائفاً مختاراً لا مكراً ولا مضطراً

(مادة ٢١٩) يقع طلاق الاخرى باشارته المعبودة الدالة على قصده الطلاق (مادة ٢٢٠) لا يقع طلاق النائم والمجنون والممنوع ومن اختل عقله لكبر أو مرض او مصيبة فاجأته وإنما يقع طلاق المجنون اذا علقه بشرط وهو عاقل ثم جن ووجد الشرط وهو مجنون

(مادة ٢٢١) لا يقع طلاق أي الفاسر على زوجته ولا طلاق الفاسر ولو كان مراهقاً

(مادة ٢٢٢) يقع الطلاق لفظاً وبالكتاب المرسومة المستبينة وكما يجوز للزوج

ان يوقعة بنفسه يجوز له ان يوكل بغيره بان يرسله الى المرأة مسطوراً في كتاب
وان يأذنها بايقاعه تنويهاً على نفسها وتوكيلاً على غيرها من ضرائرها
(مادة ٢٢٣) محل الطلاق المرأة المتكوبة والمعتدة من طلاق رجعي او بائن
غير ثلاث المحرم والمعتدة لفرقة في طلاق كالفرقة بالابلاء والعنة ونحوهما او لنسخ باباء
احد الزوجين الاسلام

(مادة ٢٢٤) عدد الطلاق يعتبر بالنساء فطلاق المحرم ثلاث متفرقات ان
كانت مدخولاً بها او غير متفرقات سواء كانت مدخولاً بها ام لا فلا محل لمطلقتها
بعد الثلاث من تكاثر صحيح حتى تنكح زوجاً غيره ويفارقها بعد الوطء في القبل
وتنفقي عدداً

(مادة ٢٢٥) لا يصح وقوع الطلاق الا بصيغة مخصوصة او ما يقوم مقامها
والصريح للمخصوصة بالطلاق اما صريجة او كتابة

فالصريجة هي اللفاظ المشتملة على حروف الطلاق والالفاظ التي غلب استعمالها
عرفاً في الطلاق بحيث لا تستعمل الا في معنى لغة من اللغات وما يقوم مقام الصيغة
الصريجة هي الكتابة المرسومة المستتينة وإشارة الاخرس والإشارة الى العدد بالاصابع
مصحوبة بلفظ الطلاق وما ذكر يقع الطلاق بلا نية انما لا بد لوقوعه من اضافة
اللفظ الى المرأة المراد تطلبتها ولو الاضافة معنوية

والكتابة هي الالفاظ التي لم توضع للطلاق وتحنبله وغيره وهذا لا يقع بها الطلاق
الا بنية او دلالة الحال ويقوم مقام صيغة الكتابة الكتابة المستتينة الغير المرسومة
فتوقف على النية

الفصل الثاني: في أقسام الطلاق

(مادة ٢٢٦) الطلاق قسمان رجعي وبائن والبائن نوعان بائن بينونة ضرى
وبائن بينونة كبرى فالاول من النوعين ما كان بواحدة او اثنتين والثاني ما كان
بالثلاث ويسمى بتأ



القسم الأول : في الطلاق الرجعي وحكمه والرجعة

(مادة ٢٣٧) يقع الطلاق رجعياً بصريح لفظ الطلاق اذا اضيف اللفظ ولو معنى الى المرأة المدخول بها حقيقة غير مقرون بمعوض ولا بعدد الثلاث لا نصاً ولا اشارة ولا منسوخاً بنعت حقيق ولا بأقل التفضيل ولا مشياً بصفة تدل على اليقونة

فمن قال لامرأته المدخول بها حقيقة انت طالق او مطلقة او طلقك فند اوقع عليها طلاقاً واحدة رجعية سواء نواها رجعية او بائنة او نوى أكثر من ذلك او لم ينو شيئاً

(مادة ٢٣٨) صيغنا على الطلاق والطلاق يلزم في يقع بكل منها واحدة رجعية ولو نوى اثنين وإن نوى باللفظ ثلاثاً وقمن
(مادة ٢٣٩) يقع الطلاق رجعياً بثلاثة ألفاظ من ألفاظ الكتابة وفي اعندي واستبرئي رحمك وانت واحدة

فمن قال لزوجته لفظاً منها وهو في حالة الرضا توقف وقوع الطلاق على نيتي فان نوى به الطلاق تقع واحدة رجعية ولو نوى غيرها او أكثر من واحدة ولم ينو شيئاً فلا يقع شيء

وإن خاطبها به في حالة الغضب او جرباً عن طلبها الطلاق منه يقع عليها طلاق واحدة رجعية بلا نية

(مادة ٢٤٠) الطلاق الرجعي بواحدة كان او اثنين للمرة لا يرفع أحكام النكاح ولا يزيل ملك الزوج قبل مضي العدة بل لا تزال الزوجية قائمة ما دامت المرأة في العدة وإنما تعكف في بيها المضاف اليها بالسكنى ويندب جعل سنة بيها وبين زوجها ونقبتها عليه مدة العدة ولا يجرم دخوله عليها ولو من غير اذنها ويجوز له الاستمتاع والوقاع ويصور بذلك مراجعاً وإذا مات احدهما قبل انقضاء العدة ورثة الآخر سواء طلبها زوجها في حال صحته او في مرضه برضاها او بدونه

(مادة ٢٤١) كل من طلق زوجة المدخول بها حقيقة تطليقة واحدة رجعية او تطليقتين كذلك لو حرة فله ان يراجعها ولو قال لا رجعة لي بدون حاجة الى

تجديد العقد الأول ولا الى اشتراط مهر جديد ما دامت في العدة سواء علقت بالرجعة او لم تعلم وسواء رضيت بها او آيت ولا يملك الرجعة بعد انقضاء العدة ولا رجعة في عدة المطلقة بعد الخلوة ولو كانت الخلوة صحيحة

(مادة ٢٢٢) تنح الرجعة قولاً براجعتك ونحوه خطاباً للمرأة او راجعت زوجي ان كانت غير مخاطبة وفعلاً بالوقاع ودواعيه التي توجب حرمة المصاهرة ولو اختلاساً منه او منها

(مادة ٢٢٣) يلزم ان تكون الرجعة منجزة في الحال فلا يصح اضافتها الى وقت مستقبل ولا تعليقها بشرط

(مادة ٢٢٤) الرجعة صحيحة بلا شهود وبلا علم المرأة الا انه يندب للراجع ان يعلم المرأة بها اذا راجعها قولاً بان يشهد شاهدين عدلين عليها ولو بعد حصولها فعلاً (مادة ٢٢٥) تنقطع الرجعة بملك المرأة عصمتها اذا ظهرت من المحضة

الاخوة لثام عشرة ايام وان لم تفصل

(مادة ٢٢٦) اذا وقع نزاع بين الزوجين فادعت المنة انتضاء عدما بالمحض وادعى الزوج عدم انتضاءها وان له حق الرجعة تصدق المرأة ببينها وتخرج من العدة ان كانت المنة محتملة وأقل مدة عدة مجبض ستون يوماً للحر

(مادة ٢٢٧) الرجعة لا يهدم الطلقات السابقة بل اذا راجع الزوج امرأة بعد طلقتين ثم أوقع عليها الثالثة زال ملكه وحلها له الى ان تتزوج غيره بنكاح صحيح ويفارقها بعد الوطء في القبل بطلاق او موت

(مادة ٢٢٨) يشجل الموجل من المهر باقتضاء العدة في الطلاق الرجعي فمن طلق زوجته رجعيّاً وانقضت عدتها صار ما كان موجلّاً في ذمتها من المهر حالاً فتطالب به

وانما يجمل الموجل اذا لم يكن منقماً فان كان كذلك فلا يشجل بل تأخذ على نجومه وأقساطه في مواعيدها



﴿ القسم الثاني : في الطلاق البائن ﴾

﴿ ونوعيه وأحكام كل منها ﴾

(مادة ٢٣٩) يقع الطلاق بائناً بصريح لفظ الطلاق اذا اضيف اللفظ الى المرأة المدخول بها مقروناً بعدد الثلاث نصاً أو إشارة بالإصابع مع ذكر لفظ الطلاق أو منعوتاً تمتعت حقوقي أو مضاعفاً الى أفضل تفضيل بين أن عن الشدة والزيادة أو مشجهاً بما يدل على بينونة

فمن قال لأمراً أنت طالق تطلقه شديداً أو طويلة أو عريضة أو أشد الطلاق أو أطوله أو أعرضه أو تطلقه كالجبل تقع عليها واحدة بائنة وإن قال لما أنت طالق بائن أو البتة بائنت بواحدة سواء نوى أولم ينو

نوى بذلك الثلاث وقعن وإن قال لما أنت طالق ثلاثاً أو أشار إليها بثلاثة أصابع منشورة قائلاً أنت طالق هكذا بائنت بينونة كبرى

وكذلك ان قال لما أنت طالق أكثر الطلاق أو أنت طالق مراراً أو ألف مرة (مادة ٢٤٠) كل طلاق يلحق المرأة غير المدخول بها فهو بائن

فمن قال لزوجته غير المدخول بها حقيقة أو حكماً أنت طالق بائنت بواحدة ولا عت عليها وكذا لو اخطئ بها بلا وطء ولكن عليها العت فإن طلقها ثلاثاً بكلمة واحدة وقعن وإن فرق الثلاث بائنت بالأولى فلا تلحقها الثانية ولا الثالثة

(مادة ٢٤١) من طلق زوجته طلاقاً رجعيّاً بواحدة أو اثنتين لو حرة ولم يراجعا حتى انقضت عدتها بائنت بينونة صغرى ملكتها نفسها فلا يملك الرجعة عليها (مادة ٢٤٢) من طلق امرأته طلاقاً واحداً مقروناً بعوض وقبلت في مجلسها بائنت بواحدة

(مادة ٢٤٣) من قال كل حل أو حلال الله أو حلال المسلمين عليّ حرام طلقت جميع نسائه طلقة واحدة بائنة بلا نية وإن نوى بذلك الثلاث وقعن فإن قال الحرام يلزمي احرمك أو أنت معي في الحرام بائنت المخاطبة بذلك

ولولم ينوطلاً وان كان له امرأة غيرها فلا يقع عليها شيء.
(مادة ٢٤٤) جميع الفاظ الكفايات ان وقع بها الطلاق يكون بانكاً بواحدة
او ثلاث على حسبية الزوج ما عدا الالفاظ الثلاثة المذكورة في مادة ٢٢٩ فراجبها
(مادة ٢٤٥) اذا ألى الزوج البالغ العاقل من امرأته وير في ايلائو ولم
يقف اليها في مدة الأشهر الأربعة التي في اقل مدتها للفرقة بانك بواحدة وسقط الابل.
ان كان موثقاً

(مادة ٢٤٦) الطلاق البائن بينونة صغرى وهو ما كان دون الثلاث بجل
قيد النكاح ويرفع احكامه ويزيل ملك الزوج في الحال ولا يبقى للزوجة ائرسوى
العدة وتستمر المرأة في بيتها ويحصل بينه وبينها حجاب فلا يدخل عليها ولا ينظرها
وان ضاق عنها البيت اولم يكن ديناً فإخراجها منه اولى
وان مات احدهما في العدة فلا يرثه الآخر الا في حال فراره او فرارها بشرطه
المذكور في طلاق المريض

(مادة ٢٤٧) الطلاق البائن بينونة صغرى لا يزيل المحل فلا تحرم المبانة بها
دون الثلاث على مطلقتها بل له ان يتزوجها في العدة وبعدها انما لا يكون ذلك الا
برضاها وبعده ومهر جديدين ويمنع غيره من نكاحها في العدة

(مادة ٢٤٨) الطلاق البت يزيل في الحال الملك والمحل مما
فمن طلق زوجته الحرة من نكاح صحيح ثلاث طلاقات بكلمة واحدة قبل الدخول
او بعد الدخول سواء كانت الثلاث متفرقات او غير متفرقات بحرم طليو ان
يتزوجها حتى تنكح غيره نكاحاً صحيحاً نافذاً ويطأها وطأ حقيقياً في المحل المتيقن موجباً
للغسل ثم يطلتها او يموت عنها ويمضي عليها

وموت الزوج الثاني قبل وطئها لا يجعلها للاول
(مادة ٢٤٩) نكاح الزوج الثاني بهم بالدخول ما دون الثلاث من
الطلاقات السابقة كما بهم الثلاث ويثبت حلاً جديداً فتعود المرأة للزوج الاول
اذا تزوجها بملك جديد اي بملك عليها ثلاث طلاقات لوجه
(مادة ٢٥٠) الطلاق لا يلحق المنكحة نكاحاً فاسداً فالفرقة فيه متاركة لا

طلاق حقيقي

فمن طلق منكوحته فاسداً ثلاثاً فله ان يتزوجها بعد صحيح بلا محلل وبملك عليها ثلاث طلاقات

﴿ الفصل الثالث : في تعليق الطلاق ﴾

(مادة ٢٥١) الطلاق لفظياً كان او بالكتابة يصح ان يكون مغزراً او معلقاً فالخبر ما كان بصيغة مطلقة غير مقيدة بشرط ولا مضافة الى وقت وهذا يقع في المحال .

والملتق ما كان معلقاً بشرط او حادثة او مضافاً الى وقت وهذا يتوقف وقوعه على وجود الشرط او الحادثة او حلول الوقت المضاف اليه والتعليق من

(مادة ٢٥٢) يشترط لصحة التعليق ان يكون مدلول فعل الشرط معدوماً على خطر الوجود لا محققاً ولا مستحيلاً ولا منفصلاً الاً لعذر .

فالملتق على محقق يخبر فيما لبقائه حكم ابتدائي والتعليق على امر محال لغو وكذا يلغو الطلاق المدخول فيه الشك والطلاق المضاف لحالة منافية لا يواقع او وقوعه وكذلك المعلق على المشقة الالفيه مسموماً متصلاً لا منفصلاً الاً لعذر

(مادة ٢٥٣) يشترط في لزوم التعليق ان يكون في ملك النكاح حقيقة ان حكماً اي حال قيامه او في عتق الطلاق الرجعي او البائن في بعض صورته او مضافاً الى الملك

فان اضافة المعلق الى امرأة اجنبية منه ثم تزوجها ووقع الشرط بعد تزوجها فلا يلزم ولا تطلق المرأة بوقوعه

(مادة ٢٥٤) زوال ملك النكاح بوقوع طلاقه بائنة او انتحان لا يبطل البين المعقودة حال قيامه

فمن طلق طلاقاً امرأتين بما دون الثلاث او بها لوحدة ثم ابانها بما دون الثلاث منجراً قبل وجود الشرط ثم تزوجها ووجد الشرط يقع الطلاق المعلق كله

(مادة ٢٥٥) زوال الحمل بوقوع الثلاث يبطل تعليق ما دون الثلاث والثلاث ايها المرح

فمن علق ما دون الثلاث او الثلاث للحر ثم نجر الثلاث قبل وجود الشرط ثم تزوجها بعد الغيل بطل التعليق بحيث لو وجد الشرط لا يقع شيء من الطلاقات التي علقها في الملك الاول

(مادة ٢٥٦) تقبل البين ولا يبقى لما عمل بعد وجود الشرط سواء كان وجوده في الملك او بعد زواله لكن ان وجد تمامه والمرأة في الملك حقيقة او في عدة الطلاق يقع عليها الطلاق وان وجد بعد زواله فلا يقع شيء

(مادة ٢٥٧) لا يبحث المحالف في بين واحدة أكثر من مرة في جميع ادوات الشرط الا اذا استعمل كلمة كلما

فان ادخلها على غير الزوج بان قال لامرأتي كلما زرت اخذك فانت طالق فلا تنتهي البين الا بالزيارة الثالثة وفي كل زيارة يبحث حتى اذا انتهت الثلاث ثم تزوج المرأة بعد زوج آخر فلا يقع عليها الطلاق ان زارت

وان ادخلها على سبب الملك وهو الزوج بان قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق فلا تنتهي البين بالثلاث بل تطلق المرأة بكل تزوج ولو بعد زوج آخر

(مادة ٢٥٨) اذا علق الزوج الطلاق على شرطين او على شيئين فان وجدا او الثاني منها والمرأة في الملك حقيقة او حكماً وقع الطلاق والا فلا

(مادة ٢٥٩) ما لا يعلم وجوده الا من المرأة فلا تصدق الا في حق نفسها خاصة فان علق طلاقها وطلاق ضربها على حبسها فقالت حسنت ولم يصدقها الزوج طلقت في باقرارها دون ضربها

وان كان المحيض قد انقطع عنها فلا يقبل قولها

الفصل الرابع: في تفويض الطلاق للمرأة

(مادة ٢٦٠) للزوج ان يفوض الطلاق للمرأة ويملكها اياه اما بتجهيزها نفسها او جعل امرها بيدها او بتفويضه لمشيئتها ولا يملك الزوج الرجوع عن التفويض بعد ايجابه قبل جواب المرأة

(مادة ٢٦١) اذا قال الزوج لامرأتي اختاري نفسك او امرك بيديك ناوما

تنويض الطلاق اليها فلها ان تختار نفسها ما دامت في مجلس عليها مشافهة ان كانت حاضرة او اخياراً ان كانت غائبة ولو طال للمجلس ما طال ما لم تم او تعرض فان قامت منه قبل صدور جوبها او أنت قبله بما يدل على اعراضها بطل خيارها ما لم يكن التنويض معلقاً بمشيئتها بأداة تفيد عموم الوقت او مؤقتاً بوقت معين

فان كان معلقاً بمشيئتها بأداة تفيد عموم فلها اختيار نفسها متى شاءت وإن كان مؤقتاً فلا يبطل خيارها الاً بمضي الوقت حتى لو كانت غائبة ولم تعد بالتنويض الاً بعد فوات الوقت المعين فلا خيار لها

(مادة ٣٦٢) اذا قالت المتفوض اليها الاختيار او التي جعل امرها بيدها في مجلس عليها اختبرت نفسي او طلقت نفسي بانك بواحدة سواء نوى الزوج بذلك واحدة او اثنتين

ولصح نية الثلاث في الامر باليد ولا تصح في التقدير
(مادة ٣٦٣) اذا فوض الطلاق لمشيئة المرأة وقال لها بصريح لنفسي فطلقت نفسك فطلعت في المجلس تقع واحدة رجعية

(مادة ٣٦٤) المخالفة في اصل العدد تبطل الجواب لو خالفت باكثر من اقل فاذا فوض الزوج للمرأة تطليقة واحدة فطلعت نفسها ثلاثاً فلا يقع شيء ولو قال لها طلقي نفسك ثلاثاً او اثنتين فطلعت واحدة وقعت الواحدة

(مادة ٣٦٥) المخالفة في الوصف لا تبطل الجواب بل يبطل الوصف الذي به المخالفة ويقع على الوجه الذي فوض به الزوج

فلو أمرها بيمين مخالفت او برجي فعكست الجواب فانه يقع ما أمر به وهذا اذا لم يكن الطلاق معلقاً بمشيئتها

فان كان معلقاً بمشيئتها وخالفت في الوصف بطل الجواب رأساً وكذا لو خالفت في العدد ولو بأقل

الفصل الخامس: في طلاق المريض

(مادة ٣٦٦) المرض الذي يصير به الرجل فاراً بالطلاق من توريث

زوجه ولا تنفذ تبرعته الا من الثلث هو الذي يقلب عليه فهو الملاك ويصح عن القيام بمصالحه خارج البيت بعد ان كان قادراً عليه سواء أقع في الفراش او لم يقعه (مادة ٢٦٧) من يخاف عليه الملاك غالباً كمن خرج من الصف ببارز رجلاً او قدم للقتل من قصاص او خاف الفرق في سفينة تلاطمت عليها الامواج حكمه حكم المريض الغالب عليه الملاك

(مادة ٢٦٨) المتعد والمسلول والمفلوج ما دام يزاد ما هم من العلة فتحكمهم كالمرض

فان قدمت العلة بأن تطاولت سنة ولم يحصل فيها ازدياد ولا تغير في احوالهم فتصرفهم بعد السنة في الطلاق وغيره كتصرفات الصحيح

(مادة ٢٦٩) من كان مريضاً مرضاً يقلب عليه الموت منه او واقعاً في حالة خطر يمحى منها الملاك غالباً وبأن امرأته وهو كذلك طائفاً بلا رضاها ومات في المرض او هو على تلك الحالة بذلك السبب أو بقوى والمرأة في العدة فانها ترث منه اذا استمرت اهلها للارث من وقت الابانة الى الموت فان برئ الزوج من مرضه او زالت عنه تلك الحالة ثم مات بعلة او حادثه وهي في العدة فانها لا ترثه

(مادة ٢٧٠) ترث المرأة ايضاً زوجها اذا مات وهي في العدة وكانت مستغفلة للبراث في الصور الآتية

«الاولى» اذا طلبت من زوجها وهو مريض ان يطلقها رجماً فأبىها بما دون الثلاث او بثلاث

«الثانية» اذا لاعبها في مرضه وفرق بينهما

«الثالثة» اذا آلى منها مريضاً ومضت منه الابلاء في المرض حتى بانث منه بعلم قريبها

(مادة ٢٧١) لا ترث المرأة من زوجها في الصور الآتية

«الاولى» اذا أكره الزوج على ابانتها بوعيد تلف

«الثانية» اذا طلبت هي منه الابانة طائفة مختارة

«الثالثة» اذا طلبتها رجماً او لم يطلقها وفعلت مع ابنه ما يوجب حرمة المصاهرة او مكنته من نفسها ظوئاً او كرهاً بغير تحرير أو

« الرابعة » اذا أكل منها في صحته وبانت في مرضه
 « الخامسة » اذا اختلعت المرأة منه برضاها او اخارت نفسها بالبلوغ او وقع
 التفريق بينها بالعتة او نحوها بناء على طلبها
 « السادسة » اذا كانت المرأة كناية وقت ابانتها ثم أسلت بعدها او كانت
 مسلمة وقت الابانة ثم ارتدت ثم أسلت قبل موته فاسلامها في هذه الصورة لا يعيد
 حقها في الميراث منه بعد سقوطه بردها
 « السابعة » اذا آبأها وهو محبوس بقصاص او وهو محصور في حصن او في
 صف القتال او في سفينة قبل خوف الفرق او في وقت فشو الوباء او وهو قائم
 بمحله خارج البيت متشكياً من ألم
 (مادة ٢٧٣) اذا باشرت المرأة سبب الفرقه وهي مريضة لا تقدر على القيام
 بمصالح بيتها بأن اوقعت الفرقه باختيار نفسها بالبلوغ او بفعلها بائن زوجها ما
 يوجب حرمة المصاهرة وماتت قبل انقضاء العدة فان زوجها برئها

﴿ الباب الثاني : في الخلع ﴾

(مادة ٢٧٣) اذا تشاق الزوجان وخافا ان لا يقوما بما يلزمهما من حقوق
 الزوجية ونوجباهما جاز الطلاق بالخلع في التكاج الصحيح
 (مادة ٢٧٤) يشترط لصحة الخلع ان يكون الزوج الخالع اهلاً لا يقع
 الطلاق وان تكون المرأة محللاً
 (مادة ٢٧٥) العوض ليس بشرط في الخلع فيقع صحيحاً بؤ وبدونه سواء كانت
 المرأة مدخولاً بها ام لا
 (مادة ٢٧٦) يجوز قضاء الزوج ان يخالع زوجته على عوض اكثر مما ساقه اليها
 (مادة ٢٧٧) كل ما صلح من المال ان يكون مهرأ صلح ان يكون بدلاً للخلع
 (مادة ٢٧٨) يقع بالخلع طلاق بائن سواء كان بمال او بغير مال ونصح فيه
 نية الثلاث ولا يتوقف على القضاء
 (مادة ٢٧٩) اذا أوجب الزوج الخلع ابتداء وذكر معة بدلاً توقف وقومه

واستحقاق البذل على قبول المرأة عامة بمناء وبعد انجاب الزوج لا يصح رجوعه عنه قبل جوارها وهو لا يقتصر على المجلس حتى لا يبطل بقيامه عنه قبل قبولها ويقتصر على مجلس عليها به فلا يصح قبولها بعد مجلس عليها فان كان الخلع بلفظ خلعتك بلا ذكر بدل فلا يتوقف على قبولها بل يقع البائن وإن لم تقبل بخلاف ما اذا كان بلفظ المفاعة او الامراو ذكر مرة المال فلا بد من قبولها

(مادة ٢٨٠) اذا اوجبت المرأة الخلع اجتهده بأن قالت اختلعت نفسي منك بكذا فلها الرجوع عنه قبل جوار الزوج ويقتصر على المجلس فهبطل بقيامها او قيامه عنه قبل القبول ولو قبل بعد لا يصح قبوله

(مادة ٢٨١) اذا خالع الزوج امرأة او بارأها على مال مسمى غير الصداق وقبلت طائفة مختارة لزمها المال ويرث كل منها من الحقوق الثابتة عليه لصاحبه وقت الخلع او المباشرة ما يتعلق بالنكاح الذي وقع الخلع منه فلا تطالب المرأة بما لم تقبضه من المهر ولا بمقتضى ماضية مفروضة ولا بكسوة ولا بمقتضى ان خالعها زوجها قبل الدخول ولا يطالبها هو بمقتضى عجلها او لم ترض مدتها ولا بهرسله اليها وكذلك اذا لم يحميا شيئا وقت الخلع يبرأ كل منها من حقوق الآخر فلا يطالبها بما قبضت ولا تطالبه بما بقي في ذمتها قبل الدخول وبعد

(مادة ٢٨٢) اذا كان البذل متنياً بأن خالعها لا على شيء فلا يبرأ أحد منها عن حق صاحبه

(مادة ٢٨٣) اذا خالعها بكل المهر ورضيت فان كان مقبوضاً رجع بمجموعه عليها وإن لم يكن مقبوضاً سقط عنه سواء كان الخلع قبل الدخول او بعد وإذا خالعها على بضو فان كان الكل مقبوضاً والخلع بعد الدخول يرجع عليها بذلك البعض ويترك لها الباقي وإن كان قبل الدخول يرجع عليها بنصف البعض الذي وقع عليه الخلع وإن لم يكن المهر مقبوضاً سقط عنه مطلقاً

(مادة ٢٨٤) قنة المدة والسكنى لا يستطآن ولا يبرأ الخالع منها الا اذا نص عليها صراحة وقت الخلع

(مادة ٢٨٥) اذا هلك بدل الخلع قبل تسليبه للزوج او ادعاء آخر واثبت

أنه حقة فعلها مثله ان كان مثلياً او قيمته ان كان قيمياً

(مادة ٢٨٦) اذا اشترط الزوج على المرأة وقت الخلع برأته عن اجرة رضاع وله منها مئة سنتي الرضاع واشترط امساكها له والقيام بتفقد بعد النظام مدة معلومة وقبلت ذلك فنجبر على ارضاع الولد مدة الستين وتلزم بتفقد في المدة المعنية لامساكها فان تزوجها او هربت وتركته له الولد او ماتت في قبل تمام مدة الرضاع او قبل تمام مدة امساكها فله ان يرجع عليها ببقية اجرة الرضاع الى تمام مدته وبنفقة ما ينفي من المدة التي قبلت امساك الولد فيها ما لم يشترط وقت الخلع عدم الرجوع عليها بشيء اذا ماتت في او الولد قبل تمام المدة

وكذلك اذا خالها على ارضاع حملها ستين وظهرا له لم يكن في بطنها ولد ان اسقطت او مات الولد قبل المدة فانه يكون للخال حق الرجوع عليها بقيمة الرضاع عن المدة كلها او ما يكون باقياً منها

(مادة ٢٨٧) اذا اختلعت المرأة على امساك ولدها الى البلوغ فلها امساك الاثنى حون العلام

وان تزوجت في اثناء المدة فلزوج اخذ الولد منها ولو اتفقا على تركه عندها وينظر الى اجرة مثل امساكها في المدة الباقية فيرجع بها عليها

(مادة ٢٨٨) اشترط الرجل في الخلع امساك وله عنه مدة الحضنة باطل وان صح الخلع للمرأة اخذت وامساك مدة الحضنة ما لم يسقط حقها بموجب وعلى ابنة اجرة حضنته ونفقته وان كان الولد فقيراً

(مادة ٢٨٩) لا يسقط دين نفقة الولد بدين الخال على المرأة فاذا خالته على نفقة ولدها وكانت معسرة ومطلبة بها فنجبر عليها وتكون ديناً له في نعمتها يرجع به عليها اذا هسرت

(مادة ٢٩٠) يجوز لابي الصغيرة ان يخلعها من زوجها فان خلعها بالمال او بهرمها ولم يضمنه طلق بائناً ولا يلزمها المال ولا يلزمه ولا يسقط مهرها

وان خلعها على مهرها او على مال والتزم باذاتيه من مال الخال صح وقامت الفرقة ولزمه المال او قيمته ان استحق ولا يسقط المهر بل تطالب به المرأة زوجها وهو يرجع

يو على ايها ان كان المخلع على المهر

(مادة ٢٩١) اذا جرى المخلع بين الزوج وزوجته القاصرة واشترط عليها بدلاً معلوماً توقف على قبولها فان قبلت وهي من اهل القبول بان كانت تعقل ان النكاح جالب والمخلع سالب ثم المخلع ولا مال عليها ولا يسقط مهرها وان لم تقبل ان قبلت ولم تكن من اهلها فلا تطلق ولو قبل عنها ابوها فان بلغت واجازت قبوله خارجاً عنها

وان طلقها الزوج على مهرها وهي صغيرة مبرورة وقبلت تطلق رجعيًا ولا يسقط مهرها

(مادة ٢٩٢) لا يصح خلع الاب عن ابنه الصغير وليس له ان يميز خلعاً او قسماً ابنه القاصر

(مادة ٢٩٣) المحجور عليها لسنه اذا اخطعت من زوجها على مال وقعت الفرقة ولا يلزمها المال

وان طلقها تطليقة على ذلك المال تقع رجعية

(مادة ٢٩٤) خلع المريضة مرض الموت صحيح وان كان على مال يعتبر من ثلث مالها فان ماتت وهي في العدة فللعقلها الاقل من ميراثها ومن بدل المخلع ومن ثلث المال

وان ماتت بعد انقضاء العدة فله الاقل من البذل ومن الثلث

وان برئت من مرضها فله جميع البذل المسمى

(مادة ٢٩٥) لا يطالب الوكيل بالمخلع من قبل المرأة بالبذل للمطالع طيو الا اذا اضافت الى نفقها اضافة ملك او ضمان فان كان كذلك وجب طيو ادائهم ويرجع يو على موكلتيه

(مادة ٢٩٦) يصح تحويل بدل المخلع والطلاق وتأجيله الى اجل قريب او بعيد

(مادة ٢٩٧) اذا خالع الزوج امرأته واخذ منها بدلاً بغير حق بان كان النكاح فاسداً من اصله لا يقبل المخلع فلها ان تسترد ما اخذه



الباب الثالث : في الفرقة بالعتة ونحوها

(مادة ٢٩٨) اذا وجدت الحرة زوجها عتيباً لا يقدر على اتيانها في القبل ولم تكن حاملة بمجال وقت النكاح فلها ان تطلب التفريق بينها وبينه اذا لم ترض به
واذا وجدت على هذه الصفة ولم تقصده زماً فلا يسقط حقها لا قبل المرافعة ولا بعدها

(مادة ٢٩٩) اذا رافعت المرأة زوجها الى المحاكم واكدت انه عيب وطلبت التفريق بسأله المحاكم فان صدقها وأقرانه لم يصل اليها يؤجل سنة كاملة قمرية بحسب منها رمضان وأيام حيضها ومدة غيبته ان غاب لحج او غيره لا مدة غيبتها ولا مدة مرضه ومرضها ان كان لا يستطاع معه الوقاع

واذا هذه السنة من يوم المخصوصة الا اذا كان الزوج صغيراً او مريضاً او محرماً فان كان كذلك فابتدأوا يستبرأ من حين بلوغه او شفائه او فك احرامه

(مادة ٣٠٠) اذا لم يصل الزوج لامرأته ولو مرة في مدة الاجل المقدر له وعادت المرأة شاكية الى المحاكم بعد اغتصابها طالبة التفريق بأمر المحاكم بطلاقها فان أبق فرق بينهما وهذه الفرقة طلاق لا فسخ

ولو وجدت بمجبوراً جاهلة ذلك وقت النكاح وطلبت مفارقتها بفرق بينهما للحال بدون امهال

(مادة ٣٠١) اذا انكر الزوج دعوى المرأة عليه بالعتة ودعى الوصول اليها قبل التأجيل او بعد يعين المحاكم امرأتين من بنى هين للكشف عنها فان كانت ثيباً من الاصل او بكر او قالنا في نيب يصلق الزوج بينهما ولو ادعت المرأة زوال بكارتها يعارض فان حلف سقط حقها واذا اكلت عن البين او قالنا في بكر فان كان ذلك قبل التأجيل يؤجل سنة كما مر في المادة السالفة وإن كان بعد التأجيل تخير المرأة في مجلسها فان اختارت الفرقة بفرق بينهما وان عدلت واختارت الزوج او قاست او اقامها احد من مجلسها قبل ان تختار بطل اختيارها

(مادة ٣٠٢) الفرقة بالعتة ونحوها لا يترب عليها تحريم المرأة بل اذا تراخست في والعين على التزوج ثانياً بعد التفريق جاز لها ذلك في العدة وبعدها

ولا يتطارت الزوجان في الفرقة بالعتة ونحوها

الباب الرابع : في الفرقة بالردة

- (مادة ٢٠٢) اذا ارتد احد الزوجين عن الاسلام انفسخ النكاح وقعت الفرقة بينهما للحال بلا توقف على القضاء وهذه الفرقة فسخ لا تنقص عدد الطلاق
- (مادة ٢٠٤) المحرمة بالردة ترتفع بارتجاع السبب الذي احدها فانما جدد المرتد اسلامه جاز له ان يحدد النكاح والمرأة في العتة او بعدها من غير محلل وتغير المرأة على الاسلام وتجديد النكاح بهر يسير وهذا ما لم يكن طلقها ثلاثاً وهي في العتة وهو بدار الاسلام ففي هذه الصورة تحرم عليه حرمة مقياة بنكاح زوج آخر
- (مادة ٢٠٥) اذا ارتد الزوجان معاً او على التعاقب ولم يعلم الاسبق منهما ثم اسلما كذلك يبقى النكاح قائماً بينهما وانما يفسد اذا اسلم احدهما قبل الآخر
- (مادة ٢٠٦) اذا وقعت الردة بعد الدخول بالمرأة حقيقة او حكماً فلها كامل مهرها سواء وقعت الردة منها او من زوجها
- (مادة ٢٠٧) وانما وقعت الردة قبل الدخول فان كانت من قبل الزوج فلها نصف المهر المسمى او المنعة ان لم يكن مهر مسمى وان كانت من قبلها فلا شيء لها من المهر ولا من المنعة
- (مادة ٢٠٨) اذا مات المرتد في عتة المرأة المسلمة فانما ترثه سواء ارتد في حال صحته او في مرض موته
- (مادة ٢٠٩) اذا ارتدت المرأة فان كانت ردها في مرض موتها او ماتت وهي في العتة يرثها زوجها المسلم وان كانت ردها وهي في الصحة وماتت مرتدة فلا نصيب له في ميراثها



﴿ الفصل الخامس : في العدة وفي نفقة المندة ﴾

﴿ الفصل الاول : فمين تجب عليها العدة ﴾

﴿ من النساء ومن لا تجب ﴾

(مادة ٢١٠) العدة من مواعن النكاح لغبر الزوج

وتجب على كل امرأة وقعت الفرقة بينها وبين زوجها بعد الدخول بها حقيقة في النكاح الصحيح والفاقد وبعد الخلوة الصحيحة او الفاسدة في النكاح الصحيح سواء كانت الفرقة عن طلاق رجعي او بائن يئونة صغرى او كبرى او طريق بعنة ونحوها او لمان او نقصان مهر او خيار بلوغ او فسخ او مشاركة في النكاح الفاسد او وطء بشبهة

وتجب ايضا على كل امرأة توفي عنها زوجها ولو قبل الدخول بها في النكاح الصحيح

(مادة ٢١١) عدة الطلاق او الفسخ بجميع أسبابه في حق المرأة الحرة الحائض المدخول بها حقيقة او حكماً في النكاح الصحيح ولو كناية تحت مسلم ثلاث حيض كإكمال ان كانت من ذوات المحض

وكذا من وطئت بشبهة او بنكاح فاسد عدتها بالحيض لموت الواطء فيها وللفريق أو المشاركة بعد الدخول الحقيقي لا بعد الخلوة ولو كانت صحيحة ولا يجنس حيضة وقعت فيها الفرقة بأي نوع بل لا بد من ثلاث حيض كإكمال غيرها حتى تلك المرأة عصبتها وتحمل للأزواج

(مادة ٢١٢) اذا لم تكن المرأة من ذوات المحض لصغرها وكبرها بلغت بالنسب ولم تحض أصلاً فعدة الطلاق او الفسخ في حقها ثلاثة أشهر كاملة

فاذا وجبت العدة في غرة الشهر تعتبر الشهور بالأهلة ولو نقص عدد ايام بعضها عن ثلاثين يوماً وإذا وجبت في خلاله تعتبر العدة بالايام وتنقضي بمضي تسعين يوماً (مادة ٢١٣) اذا اعطيت المرأة المراهقة بالاشهر ثم حاضت قبل تمامها وجب

عليها ان تستأنف العدة بالحيض وكذا الآية التي دخلت العدة بالاشهر اذا رأت الدم على العادة قبل تمام الاشهر انتقض ما مضى من عدتها ووجب عليها استئناؤها بالحيض فلا تحل للأزواج الا بعد ثلاث حيض كإكمال فاذا رأت الدم على العادة بعد تمام الاشهر فقد انتقضت عدتها ولا تستأنف غيرها وتكاحها جائز بعدها وتعند في المستقبل بالحيض

(مادة ٢١٤) المرأة التي رأت الدم ابانها ثم ارضع عنها واقطع لمرض او غيره واستمر طهرها سنة فاكثر تعند بالحيض ولا تنقضي عدتها حتى تبلغ سن الاياس وتربص بعد ثلاثة اشهر كاملة

وسن الاياس خمس وخمسون سنة
(مادة ٢١٥). ممتدة الدم التي تحورت ونسبت عادتها بعد مضي سبعة اشهر من وقت الطلاق او التسخ

(مادة ٢١٦) عدة الحامل وضع جميع حملها مستيناً بعض خلقه او كله سواء انحل قيد نكاحها بموت او طلاق او فسخ
فلو اسقطت سقطاً لم يستين بعض خلقه فلا تنقضي به العدة

(مادة ٢١٧) عدة الحرة التي مات عنها زوجها اربعة اشهر وعشرة ايام ان كانت حائلاً واستمر النكاح صحيحاً الى الموت ولا فرق بين ان تكون صغيرة او كبيرة مسلمة او كفاية تحت مسلم مدخولاً بها او غير مدخول بها وعدة الامة ان بالحيض فحيضتان وان بالاشهر لموت وغيره فعلى النصف من الحرة ولا فرق بينهما في العدة بوضع الحمل

(مادة ٢١٨) اذا مات زوج المطلقة رجساً وهي في العدة تصد عدة الوفاء وتهدم عدة الطلاق سواء كان وقوفه في حال صحة الزوج او في مرض موته

(مادة ٢١٩) اذا مات من اهان امرأتها في مرض موته بغير رضاها وكان موته في عدتها حتى ورثة تتقل عدتها وتعند ما بعد الاجلين من عدة الوفاء وعدة الطلاق اعني اربعة اشهر وعشرة فيها ثلاث حيض

(مادة ٢٢٠) من تزوج معندته من طلاق بائن غير ثلاث وهي في العدة ثم طلقها وجب عليها ما مهر كامل وعليها عدة مستقبله ولو لم يدخل بها

(مادة ٢٢١) مبدأ العدة بعد الطلاق في نكاح الصحيح وبعد طريق الحاكم ان المشاركة في النكاح الفاسد وبعد الموت فوراً وتنقضي العدة ولو لم تعلم المرأة بالطلاق او الموت حتي لو بلغها الطلاق او موت زوجها بعد مضي مدة العدتين فقد حلت للازواج

ولو اقر الزوج بطلاقها منذ زمان ماض ولم تم عليو بينة فالعدة تعتبر من وقت الاقرار لا من الوقت المسند اليه وللرأة النفقة ان اكدتة ولا نفقة لها ان صدقتة وكان الزين المسند اليه الطلاق قد استغرق مدة العدة فان لم يستغرق تجب لما بقي

(مادة ٢٢٢) تسند معدة الطلاق والموت في البيت المضاف الى الزوجين بالسكنى قبل الفرقة وان طلقت او مات عنها وهي في غير مسكنها عادت اليه فوراً ولا تخرجان منه الا ان يصرا خراجها او يهمل او يمنى انهاءه او تلف مال المرأة او لا تجد كراء المسكن فتقتل معدة الوفاة لا قرب موضع منه ومعدة الطلاق الى حيث يشاء الزوج

ولا تخرج معدة الطلاق رجعيّاً كان او بائناً من بينهما الا لضرورة ولمعدّة الوفاة المخرج لقضاء مصالحها ولا ثبت خارج بينهما

(مادة ٢٢٣) لا تجب العدة على مطلقة قبل الدخول والمخلوة من نكاح صحيح ولا تجب بمجرد المخلوة من نكاح فاسد ولو كانت صحيحة

الفصل الثاني : في نفقة المصندة

(مادة ٢٢٤) كل فرقة طلاقاً او فسخاً وقست من قبل الزوج لا توجب سقوط النفقة سواء كانت بمصيته ام لا فجب عليو النفقة مدة العدة وان طالعت « أولاً » لمعدّة الطلاق رجعيّاً كان او بائناً بينونة صغرى او كبرى حاملاً كانت المرأة او حامللاً

« ثانياً » للملاعبة والمباعدة بالابلاء او بالمخلع مالم تهرث منها وقت وقوعه

« ثالثاً » للمباعدة بابائيه عن الاسلام

« رابعاً » لزوجته من اختار التمتع بالبلوغ

« خامساً » للباينة بردتو او بقلو باصلها او بفرعها ما يوجب حرمة المصاهرة
(مادة ٢٢٥) كل فرقة وقعت من قبل الزوجة بلا معصية منها لا توجب
سقوط النفقة

فوجب للمعنة بخيار بلوغ او علم كفاة او نقصان مهر ولامرأة العنين اذا
اختارت نفسها

(مادة ٢٣٦) كل فرقة جاءت من قبل المرأة وكانت بمصبتها توجب
سقوط النفقة

فلا توجب للمعنة لفرقة ناشئة عن ردعها بعد الدخول او الخلوة بها او عن فعلها
طامعة ما يوجب حرمة المصاهرة باصل زوجها او بفرعه وانما تكون لما السكني ان لم
تخرج من بيت العدة

(مادة ٢٣٧) كل امرأة بطلت نفقتها بالفرقة لا تعود لها النفقة في العدة وان
زال سبب الفرقة

فاذا اسلمت الباينة بالردة والعدة باقية فلا تعود لها نفقتها بخلاف المطلقة ناشئة
اذا تركت الشوزوطات الى بيت الزوج كان لها اخذ النفقة

(مادة ٢٣٨) المراهقة التي اعتدت بالاشهر ورأت الدم قبل مضىها لها النفقة
في العدة المجديدة التي وجب عليها استئنافها بالاقراء

وكذلك من حاضت حيضة او حيضتين ثم ارتفع عنها الدم لمرض او غيره وامتد
طهرها وصارت مجبورة على استمرار عدتها بالحض لها النفقة والكسوة الى ان يعود
دها وتقضي عدتها بالحض او تبلغ سن الاياس وتعد بالاشهر بعد

(مادة ٢٣٩) اذا لم يفرض الزوج لمطلقة نفقة في عدتها ولم تخاصم المعنة فيها
ولم يفرض الحاكم لها شيئاً حتى انقضت العدة سقطت نفقتها

(مادة ٢٤٠) النفقة المفروضة للمعنة بالتراضي او بحكم القاضي لا تسقط بمضي
العدة مطلقاً

(مادة ٢٤١) لا توجب النفقة بانواعها للحر المتوفى عنها زوجها سواء كانت
حائلاً او حاملاً



﴿ الكتاب الرابع في الاولاد ﴾

﴿ الباب الاول : في ثبوت النسب ﴾

﴿ الفصل الاول : في ثبوت نسب الولد ﴾

﴿ المولود حال قيام النكاح الصحيح ﴾

(مادة ٢٢٢) اقل مدة الحمل ستة اشهر وغالبها تسعة اشهر وأكثرها ستمائة شهراً

(مادة ٢٢٣) اذا ولدت الزوجة حال قيام النكاح الصحيح ولدا فقام ستة اشهر فصاعداً من حين عقد نكاحه ثبت نسب من الزوج فان جاءت يولداً من ستة اشهر من تزوجها فلا يثبت نسب منة إلا اذا ادعاه ولم يقل انه من الزنا

(مادة ٢٢٤) اذا نفي الزوج الولد المولود فقام ستة اشهر من عقد النكاح فلا ينتفي إلا اذا غناه في الاوقات المقررة في المادة التي بعد الآتية وتلاعن مع المرأة لدى المحاكم وقرع بينهما

(مادة ٢٢٥) لا يتلاعن الزوجان إلا اذا اجتمعت فيها اهلية اللعان وشرايطه وهي ان يكون النكاح صحيحاً والزوجة قائمة ولو في عتد الرجعي وان يكون كل منهما اهلاً لاواه الشهادة لا تتحملها اي مسلمين حريين عاقلين بالغين ناطقين لا أغرسين ولا مجنونين في قذف وان تكون المرأة زبادة على ذلك عفيفة عن الزنا وقتها فان كانا كذلك وتلاعنا بفرق المحاكم بينهما ويقطع نسب الولد من ابيه ويحذف بامه

وان لم يتلاعنا ولم تتوفر فيها اهلية اللعان فلا ينتفي نسب الولد وكذا اذا اكتسب الزوج غنسه قبل اللعان او بعده وبعد التفريق بلزوم الولد ويجد حد القذف

(مادة ٢٣٦) انما يصح نفي الولد في وقت الولادة او عند شراء ادلها او في ايام الصحة المعتادة على حسب عرف اهل البلد
وإذا كان الزوج غائباً بحالة طو كحالة ولادتها
(مادة ٢٣٧) لا يثبت نسب الولد في الصور الستة الآتية وإن تلاحن

الزوجان وفرق المحاكم بينها

« الأولى » اذا نفاه بعد مضي الاوقات المبينة في المادة السالفة

« الثانية » اذا نفاه بعد الاقرار به صراحة او دلالة

« الثالثة » اذا نزل الولد ميتاً لم نفاه او نفاه ثم مات قبل اللعان او بعد

قبل تفريق المحاكم

« الرابعة » اذا ولدت المرأة بعد التفريق وقطع نسب الولد ولذا آخر من

يعلن واحد ففي هذه الصورة يلزمه الولدان ويطلق المحكم الأول^(١)

« الخامسة » اذا نفاه بعد المحكم بثبوت نسبه شرعاً

« السادسة » اذا مات الزوج او المرأة بعد نفي الولد قبل اللعان او بعد

قبل التفريق

(مادة ٢٣٨) قطع المحاكم الولد عن نسب أبيه بجرجه من العصبه ويسقط

حقه في النفقة والارث دون غيرها ويبقى النسب متصلاً بين الولد وأبيه الملاعن في

حق الشهادة والزكاة والتمكاح والقصاص وفي عدم اللعان بالغير فلا يجوز شهادة

احدهما للأخر ولا صرف زكاة ماله اليه ولا يجب على الاب القصاص بقتله وإذا كان

لابن الملاعنة ابن ولنا فيه بنت فلا يجوز للاب ان يتزوج تلك البنت وإذا ادعاء

غير الملاعن لا يفتق به

(مادة ٢٣٩) اذا مات ابن اللعان عن ولد فادعاء الملاعن يثبت نسبة منه

ويقام طوبى المند ويرث من المتوفي

وإذا ماتت بنت اللعان عن ولد فادعاء الملاعن فلا يثبت نسبة منه

ولا يرث منه

(مادة ٢٤٠) الفرقة باللعان مطلق بائن وما لم يفرق المحاكم بين الزوجين

(١) قوله شرعاً كأن اختلف الطفل على طفل آخر فتشكك وحكم بالارث على ما يقتضيه

بعد اللعان فالزوجية قائمة ويجرى التوارث بينها اذا مات احدها وكان الآخر مستقياً للبراث ولما يحرم على الملاعن وقاع المرأة والاستمتاع بها وحرمة الفرقة باللعان تدوم ما دام كل من الزوجين املاً له فان خرجا أن احدهما عن أهليته جاز للزوج ان يتزوج المرأة في العدة وبعدها

الفصل الثاني: في ثبوت نسب الولد المولود من

نكاح فاسد او من الوطء بشبهة

(مادة ٢٤١) اذا ولدت المتكوجة نكاحاً فاسداً قبل الماركة والتفريق وكانت ولادتها لتمام ستة اشهر فاكثر ولو لعشر سنين من حين وقاعها لا من حين العقد عليها ثبت نسب الولد من ابيه بلا دعوة وليس له نفقة فان ولدت بعد فسخ النكاح بالمباركة او التفريق فلا يثبت نسبة الا اذا جاءت بول لاقل من ستين من وقت الفرقة

(مادة ٢٤٢) الموطوءة بشبهة في الحمل او في العقد اذا جاءت بولد يثبت نسبة من الواطء ان ادعاه وكذلك الموطوءة بشبهة النسل التي رقت الى الواطء وقيل له في زوجته ولم تكن كذلك

(مادة ٢٤٣) اذا تزوج الزاني مزينة الحامل من زناه فولدت لمضي ستة أشهر منذ تزوجها يثبت نسب الولد منه وليس له نفقة وان جاءت بول لاقل من ستة أشهر منذ تزوجها فلا يثبت نسبة الا اذا ادعاه غير معترف اه من الزنا

الفصل الثالث: في ولد المطلقة والتوفي عنها زوجها

(مادة ٢٤٤) اذا لم تقر المطلقة الكهنة بانقضائها فان كانت مطلقة رجياً يثبت نسب ولدها من زوجها سواء ولدت لاقل من ستين من وقت الطلاق او انماها او لاكثر ولو نفاه لاعت وان كانت مطلقة طلاقاً باتناً بواحدة او ثلاثة

وجاءت بولد لاقل من ستين يثبت نسبة منه
وكذلك المتوفي عنها زوجها اذا لم تقر بانقضاء عدتها يثبت نسب ولدها اذا
جاءت به لاقل من ستين من حين الوفاة
فان ولدت المطلقة بائناً او المتوفي عنها زوجها ولداً لاكثر من ستين من حين
البت او الموت فلا يثبت نسبة الا بدعوة من الزوج او الورثة
(مادة ٢٤٥) اذا أقرت المطلقة رجلاً او بائناً او المتوفي عنها زوجها
بانقضاء عدتها في مدة تحبلك ثم ولدت فان جاءت بالولد لاقل من نصف حول من
وقت الاقرار ولاقل من ستين من وقت الفرقة يثبت نسبة من أيه
وان جاءت بولد لاقل من نصف حول من حين الاقرار ولاكثر من ستين من
وقت البت او الموت فلا يثبت نسبة
(مادة ٢٤٦) اذا كانت المطلقة مراقة مدخولاً بها ولم تدع حبالاً وقت
الطلاق ولم تقر بانقضاء عدتها وولدت لاقل من تسعة اشهر منذ طلقها زوجها
يثبت نسب الولد منه فان جاءت يوم ايام تسعة اشهر فاكثر فلا يثبت نسبة واذا
أقرت بانقضاء عدتها فان جاءت بالولد لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار
ولاقل من تسعة من وقت الطلاق ثبت نسبة والا فلا
وان ادعت حبالاً وقت الطلاق يثبت نسب ولدها اذا جاءت بولد لاقل من
ستين لو الطلاق بائناً ولاقل من سبعة وعشرين شهراً لو الطلاق رجماً
(مادة ٢٤٧) المراهقة التي توفي عنها زوجها ولم تدع حبالاً وقت وفاته ولم
تقر بانقضاء عدتها اذا ولدت لاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام ثبت نسب الولد منه
وان جاءت يوم ايام عشرة اشهر وعشرة ايام او لاكثر فلا يثبت النسب منه
وان ادعت حبالاً وقت الوفاة محكماً كالكيفية يثبت نسبة منه لاقل من ستين
ان لم تقر بانقضاء العدة فان أقرت بانقضاءها لا يثبت نسبة الا اذا ولدت لاقل من
سنة اشهر من وقت الاقرار



﴿ الفصل الرابع : في دعوى الولادة والافرار بالابوة ﴾

﴿ والبنوة والاخوة وغيرها واثبات ذلك ﴾

(مادة ٢٤٨) اذا ادعت الزوجة المتكوجة الولادة ومجدها الزوج تثبت بشهادة امرأة مسلمة حرة عدلة كما لو انكر تعيين الولد فانه يثبت تعيينه بشهادة القابلة المتصفة بما ذكر

(مادة ٢٤٩) اذا ادعت معتقة الطلاق الرجعي أو البائن أو معتقة الوفاة الولادة لاقبل من سنتين من وقت الفقرة ومجدها الزوج أو الورثة فلا تثبت إلا بحجة تامة ما لم يكن الزوج أو الورثة قد اقروا بالحمل أو كان الحمل ظاهراً غير خاف فان جدد تعيين الولد يثبت بشهادة القابلة كما مر

(مادة ٢٥٠) اذا اقر رجل ببنوة غلام مجهول النسب وكان في السن بحيث يولد مثله للملأ وصدقة الغلام ان كان ميّزاً يعبر عن نفسه اولاً بصدقة يثبت نسبة منه ولو اقر ببنوته في مرضه وتلزمه نفقته وتربيته ويشارك غيره من ورثة المقر ولو جحدوا نسبة ويرث ايضاً من أبي المقر وإن جحد

وان كان للغلام ام وادعت بعد موت المقر انها زوجته وان الغلام ابنها منه وكانت معروفة بأنها أمه وبالا سلام وحرية الاصل أو بالحرية العارضة لما قبل ولادته يستبين فانها ترث ايضاً من المقر

فان نازعها الورثة وقالوا انها لم تكن زوجة لايهم او انها كانت غير مسلمة وقت موته ولم يعلم اسلامها وقتئذ وانما كانت زوجة له وهي أمه فلا ترث وكذلك الحكم اذا جهلت حرمتها أو أمومتها للغلام أو اسلامها ولو لم ينازعها احد من الورثة (مادة ٢٥١) اذا لم تكن المرأة متروجة ولا معتدة لزوج طارت بالأبوة لصبي يولد مثله للملأ وصدقتها ان ميّزاً اولاً بصدقتها صح اقرارها عليها ويرث منها الصبي وترث منه

فان كانت متروجة أو معتدة لزوج فلا يقبل اقرارها بالولد إلا ان يصدقها الزوج أو نظام البينة على ولادتها لو معتدته أو تشهد امرأة مسلمة حرة عدلة لو متكوجة أو تدعي انه من غيره

(مادة ٢٥٢) اذا أقر ولد مجهول النسب ذكرًا كان او انثى بالأبوة لرجل او بالأبوة لامرأة وكان يولد مثله لكل المقرلة وصدة فقد ثبتت أبوتها له ويكون عليه ما للأبوين من الحقوق وله عليها ما للأبناء من النفقة والحضانة والتمرية (مادة ٢٥٣) من مات أبوه فأقر بأخ مجهول النسب لا يقبل إقراره إلا في حق نفسه فلا يسري على بقية الورثة الذين لم يصدقوا وبشاركة المقرلة في نصيبه وبأخذ نصفه

(مادة ٢٥٤) الدعي ليس أبًا حقيقياً فمن تنفى ولذا معروف النسب فلا تازمة نفقته ولا اجمع حضنته ولا تحرم عليه مطلقة ويتصاهران ولا يتوارثان (مادة ٢٥٥) تثبت الابوة والبنوة والاخوة وغيرها من انواع القرابة بشهادة رجلين صليين او رجل وامرأتين صول

ويمكن اثبات دعوى الابوة والبنوة مقصودة بدون دعوى حق آخر معها اذا كان الاب او الابن المدعى عليه حياً حاضراً او نائبه فان كان ميتاً فلا يصح اثبات النسب منه مقصوداً بل ضمن دعوى حق يقيمها الابن والاب على خصم

والخصم في ذلك الوارث او الوصي او الموصى له او الدائن او المدينون وكذلك دعوى الاخوة والعمومة وغيرها لا تثبت الا ضمن دعوى حق

الفصل الخامس : في أحكام اللقيط

(مادة ٢٥٦) اللقيط وهو المولود الذي يترك أهله خوفاً من العيلة او فراراً من تهمة الزنية يستحق النفقة عليه من ابناء بجنسه وبأثم مضية ويضم محرزه احياء - لنفسه

فمن وجد طفلاً منبوذاً في اي مكان فعليه اسعافه والتقاطه وهو فرض ان غلب على ظنه هلاكه لولم يلتقطه ولا أفتندوب ويجرم طرحه والتأثير بعد التقاطه (مادة ٢٥٧) اللقيط حر في جميع احكامه ومسلم ولو كان ملتقطه ذمياً ما لم يوجد في مقر أهل الذمة وكان ملتقطه غير مسلم

(مادة ٢٥٨) الملتقط احدى باسك اللقيط من غير فليس لاحد احدث منه
 قهراً ولو كان حاكماً إلا بسبب يوجب ذلك كأن كان غير اهل لحفظه وإن وجب
 اثنان مسلم وغير مسلم وتنازعا يرجح المسلم ويقضى له به
 فان استويا في الدين وفي الترجيح فالرأي منقوض الى القاضي
 (مادة ٢٥٩) اذا وجد مع اللقيط مال فهو له ويتقرب الملتقط عليه منه بعد
 استئذان القاضي

فان اغنى من مال غنص على اللقيط فهو متبرع ولا يكون ما افقته ديناً على اللقيط
 إلا ان يأذن له القاضي بالاغناق عليه

(مادة ٢٦٠) يسلم الملتقط اللقيط لتعلم العلم أولاً فان لم يجد فيه قابلية سلة
 لمرفة يتخذها وسيلة لكسبه وله نقلة حيث شاء وشراء ما لا يملكه منه من طعام وكسوة
 وقبض ما يوجب له او يتصدق به عليه وليس له خنثه ولا تزويجه ولا اجارته لتكون
 الاجرة للملتقط ولا التصرف في ماله بغير شراء ما ذكر من حوائج الضرورية

(مادة ٢٦١) اذا ادعى اللقيط واحد ولو غير الملتقط ثبت نسبة منه بمجرد
 دعواه ولو دنياً ويكون اللقيط مسلماً تبعاً للواجد او المكنان ان كان اللقيط حياً فان
 كان ميتاً فلا يثبت إلا بحجة ولو لم يترك مالا
 وان ادعاه نفس الملتقط نازعه خارج فالملتقط اولى به ولو وصف الخارج في
 جسده علامة ووافقت

(مادة ٢٦٢) اذا ادعى اللقيط اثنان خارجان وسبقت دعوى احدهما على
 الآخر فهو اثنان السابق عند عدم البرهان
 وان ادعياه معاً ووصف احدهما علامة فيه ووافقت الصحة يقضى له به ما لم
 يبرهن الآخر

وان ادعاه مسلم وذمي معاً فالمسلم اولى به
 وان استوى المدعيان معاً ولم يكن لاحدهما مرجح على الآخر ثبتت نسبة منه
 ويلزمها في حقها يلزم الآباء للأبناء من اجرة الحضنة والنفقة بانواعها ويرث من
 كل منها ان كان اهلاً للميراث
 (مادة ٢٦٣) اذا ادعت اللقيط امرأة ذات بعل فان صدقها او اقامت بيعة

على ولادتها او شهدت لما القابلة سمعت دعوتها وثبت نسبة منها ومن بعدها ولا فلا
 وإن لم يكن ذات بعل فلا بد من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين
 (مادة ٣٦٤) إذا لم يكن للقطر مال ولا ادعى احد نسبة إلى المقتطع الا عاق
 طليو وبرهن على كونه لغيره برب له من بيت المال ما يحتاج اليه من نفقة وكسوة
 وسكنى ودواء اذا مرض ومهر اذا زوج القاضى ويكون ارثه ولو دية لبيت المال
 وطليو ارش جنايته

الباب الثاني : فيما يجب للولد على الوالدين

(مادة ٣٦٥) يطلب من الوالد ان يعطي تأديب ولده وتربيته وقليو ما
 هو مبسر له من علم او حرفة وحفظ ماله والقيام بنفقته ان لم يكن له مال حتى يصل
 الذكر الى حد الاكتمال ويتزوج الانثى
 و يطلب من الوالدة الاعتناء بشأن ولدها وارضاعه في الاحوال التي يتعين
 عليها ذلك

الفصل الاول : في الرضاة

(مادة ٣٦٦) تتعين الام لارضاع ولدها وتجبر طليو في ثلاث حالات
 « الاولى » اذا لم يكن للولد ولا لأمه مال يستأجر به مرضعة ولم توجد متبرعة
 « الثانية » اذا لم يجد الأب من ترضاة غيرها
 « الثالثة » اذا كان الولد لا يقبل ثدي غيرها
 (مادة ٣٦٧) اذا امت الأم ان ترضع ولدها في الاحوال التي لا يتعين عليها
 ارضاعه فعلى الاب ان يستأجر مرضعة ترضاة عندها
 (مادة ٣٦٨) اذا ارضعت الأم ولدها من زوجها حال قيام الزوجية او في
 عة الطلاق الرجعي فلا تسقط اجرة على ارضاعه
 فاذا استأجرها لارضاع ولده من غيرها فلها الاجرة

(مادة ٢٦٩) اذا ارضعت الأم ولدها من زوجها بعد عدة الطلاق البائن او فيها وطلبت اجرة على ارضاع فلها الأجرة

(مادة ٢٧٠) الأم احق بارضاع ولدها بعد العدة ومقدمة على الاجنبية ما لم يطلب أجرة أكثر منها ففي هذه الحالة لا يضار الاب

وان رضيت الاجنبية بارضاعه مجازاً او بدون أجرة المثل والام تطلب اجرة المثل فالاجنبية احق منها بالارضاع وترضعه عندها وللأم اخذ اجرة المثل على الحضنة ما لم تكن المتبرعة محرماً للصغير وتبرع بحضنته من غير ان تمنع الام عدة والاب معسر فقهر الام بين امساكه مجازاً ودفعه للمتبرعة كما هو موضح في مادة ٢٦٠ (مادة ٢٧١) في كل موضع جاز استئجار الام على ارضاع ولدها يكون لها الاجرة ولو بلا عقد اجارة مع ابي او وصيه فيما من المحاكم بدفع اجرة المثل لما دقة ارضاعه

ومدة الارضاع في حق الاجرة حولان لا أكثر

(مادة ٢٧٢) حكم الصلح كالاستتجار فاذا صاحبت أم الولد اباه عن اجرة الرضاع على شيء فان كان الصلح حال قوام الزوجية او حكماً فهو غير صحيح وان كان في عدة البائن بواجبة او ثلاث صح ووجب ما اصطفا طيبه
(مادة ٢٧٣) الاجرة الممنوعة للام على ارضاع ولدها لا تسقط بموت ابيو بل تجب لها في تركته وتشارك غرماءه

(مادة ٢٧٤) الظن ابي المرضعة المستأجرة اذا ابت ان ترضع الطفل بعد انتضاء مدة الاجارة وكان لا يقبل ثدي غيرها تجبر على ابقاء الاجارة ولا تلزم بالملك عند ام الطفل ما لم يشترط ذلك في العقد

﴿ الفصل الثاني : في مقدار الرضاع الموجب لتحريم النكاح ﴾

(مادة ٢٧٥) يثبت تحريم النكاح بالارضاع اذا حصل في مدة الحملان المتعددة له ولو بعد استئفاء الطفل بالطعام فيها ويكفي في التحريم قطرة واحدة من لبن المرأة المرضعة ولو حلبها من ثديها بعد موتها اذا تحقق وصول القطرة الى جوفه الرضيع من

فيمصاً او ايجاراً او من أنفه اسعاطاً
فلو انقم الحلمة ولم يدرأ دخل اللبن في حلقه ام لا فلا يثبت الفهرم وكذا لا
يثبت بالحقن والاقطار في الاذن والجافة والآمة
(مادة ٢٢٦) كل من أرضعت طفلاً ذكرًا كان او انثى في مدة الحملين
ثبتت أمومتها له وبنته للرجل الذي نزل اللبن يوطئ سواه وطئها بتكاح صحيح ان
فاسد او يشبهه وتثبت أخوته لاولاد المرضعة الذين ولدتهم من هذا الرجل او من
غيره وأرضعتهم قبل ارضاعه او بعده واولاد الرجل المولودين من صلبه من غير هذه
المرضعة ولا ولاده من الرضاعة

(مادة ٢٢٧) يحرم بالرضاع ما يحرم بالنسب والمصاهرة فلا يجل للرجل ان
يتزوج أصوله وفروعهم من الرضاع وأخته الحقيقية رضاعاً وأخته من أبيه وأخته من
أمه وبنت أخته وعمته وخالته وطيلة ايتو رضاعاً وطيلة أيو كذلك ولو لم يدخل
بها ويجل له ان يتزوج من الرضاع أم أخيه وأم أخته وأخت ابنه وأخت بنته
وجدة ابنه وجدة بنته وأم عمه وأم خالته وعمه بنته وعمته بنته وبنت
عمة ابنه وبنت عمة بنته وبنت أخت ابنه وبنت أخت بنته وأم ولد ابنه وأم ولد
بنته وأم أخت أخيه وأم أخت أخته

ويحل للمرأة من الرضاع ابنا أخيها وأخواتها وجد ابنا وأبوعها وأبو خالها
وخال ولدتها وان خالة ولدتها وابن أخت ولدتها .

(مادة ٢٢٨) اذا أرضعت زوجة الرجل الكبيرة ضرمتها الصغيرة في مدة
الحولين حرمتا عليه حرمة مؤبدة ان دخل بالكبيرة ولا جاز تزوج الصغيرة ثانياً
حيث كان اللبن من غيره ولا مهر للكبيرة ان لم يكن دخل بها وللصغيرة نصف مهرها
ويرجع به على الكبيرة ان تعمدت الفساد وكانت عاقلة طائفة مستيقظة عالمة بالتكاح
وفسادها بالارضاع ولم تقصد دفع جوع او هلاك فان لم تكن كذلك فلا رجوع له عليها
(مادة ٢٢٩) يثبت الرضاع بشهادة رجلين عدلين او رجل وامرأتين عدول
فان ثبت يفرق المحاكم بين الزوجين ولا مهر على الزوج ان وقع الفراق قبل الدخول
وطيه الأقل من المسمى ومن مهر المثل ان وقع بعد الدخول ولا نفقة عليه ولا سكرى



﴿ الفصل الثالث : في الحضانة ﴾

(مادة ٢٨٠) الأم النسبية أحق بحضانة الولد وتربيته حال قيام الزوجية وبعد الفرقة اذا اجتمعت فيها شرائط اهلية الحضانة

(مادة ٢٨١) الحضانة الدمية أما كانتا وغيرها احق بحضانة الولد كالمسلمة حتى يعقل ديناً او يخشى عليه ان يألف غير دين الاسلام

(مادة ٢٨٢) يشترط ان تكون الحضانة حرة بالغة عاقلة امينة لا يضع الولد عندها باشتغالها عنه قادرة على تربيته وصيائه وان لا تكون مرتقة ولا متزوجة بنهر محرم للصغير وان لا تمسكه في بيت المفضين له ولا فرق في ذلك بين الام وغيرها من المحاضنات

(مادة ٢٨٣) اذا تزوجت الحضانة أما كانت او غيرها بنزوح غير محرم للصغير سقط حقها في الحضانة سواء دخل بها الزوج ام لا
ومضى سقط حقها انتقل الى من يليها في الاستحقاق من المحاضنات فان لم توجد مستحقة اهل للحضانة فولوي الصغير أخيراً ومضى زال المانع يعود حق الحضانة للحاضنة التي سقط حقها بتزوجها بنهر محرم للصغير

(مادة ٢٨٤) حق الحضانة يستفاد من قبل الام فيعتبر الاقرب فالاقرب من جهةها ويقدم المذكر بالام على المذكر بالاب عند اتحاد المرتبة قراباً

فاذا ماتت الام او تزوجت باجنبي اولم تكن اهلاً للحضانة ينتقل حقها الى امها فان لم تكن او كانت ليست اهلاً للحضانة تنتقل الى ام الاب وان علت عند علم اهلية القرى ثم لاختوات الصغير وتقدم الاخت الشقيقة ثم الاخت لام ثم الاخت لاب ثم لبنات الاخوات بتقدم بنت الاخت لابيها ثم لام ثم لخالها الصغير وتقدم الخالة لابيها ثم الخالة لام ثم لاب ثم لبنت الاخت لاب ثم لبنات الاخ كذلك ثم لعامت الصغير بتقدم العمة لابيها ثم لام ثم لاب ثم خالة الأم كذلك ثم خالة الاب كذلك ثم عات الاهبات والآباء بهذا الترتيب

(مادة ٢٨٥) اذا فُقدت الطارم من النساء او وجدت ولم تكن اهلاً للحضانة تنتقل للعصبات بترتيب الارث فيقدم الاب ثم الجد ثم الاخ الشقيق ثم الاخ لاب ثم

بنو الاخ لشقيق ثم بنو الاخ لاب ثم الم الشقيق ثم الم لاب
فاذا تساوى المستحقون للحضانة في درجة واحدة يقدم أصلهم ثم اوزعهم ثم
أكبرهم سناً

ويشترط في المصبة اتحاد الدين فاذا كان للصبي الذي اختار احدهما مسلم
والآخر ذي يسم للذي لا للمسلم

(مادة ٢٨٦) اذا لم توجد عصبة مستحقة للحضانة او وجد من ليس اهلاً لها
بان كان فاسقاً او معنوفاً او غير مأموّن فلا تسل اليه المحضونة بل تدفع لذي رحم
محرم ويقدم الجد لام ثم الاخ لام ثم ابته ثم الم لام ثم الخال لا يوين ثم الخال لاب
ثم الخال لام

ولا حق لبنات الم والعمة والخال والخاله في حضانة الذكور ولهن الحق
في حضانة الاناث

ولا حق لبني الم والعمة والخال والخاله في حضانة الاناث وإنما لم حضانة الذكور
فان لم يكن للابن المحضونة إلا ابن عم فالاختيار للحاكم ان رآه صالحاً فيها اليه
وإلا سلبها لامرأة ثقة امينة

(مادة ٢٨٧) اذا امتنعت المحاضنة عن الحضانة فلا يجبر عليها إلا اذا تبينت
لها بان لم يوجد للطفل حاضنة غيرها من المحارم او وجدت من دونها وامتنعت فمحبت
تجبر اذا لم يكن لها زوج اجنبي

(مادة ٢٨٨) اجرة المحضنة غير اجرة الرضاعة والنفقة وكلها تلزم ابا الصغير
ان لم يكن له مال فان كان له مال فلا يلزم اياه منها شيء إلا ان يتزوج
(مادة ٢٨٩) اذا كانت ام الطفل في المحاضنة له وكانت منكوبة او معتدة
لطلاق رجعي فلا اجر لها على المحضنة وإن كانت مطلقة بائناً او متروجة بغير للصغير
او معتدة له فلها الاجرة وإن اجبرت عليها وإن لم يكن للمحاضنة مسكن تمسك فيه الصغير
التفقر فعلى آيو سكناها جميعاً

وإن احتاج المحضون الى خادم وكان ابنه موسراً يلزم به

وغير الام من المحاضنات لها الاجرة

(مادة ٢٩٠) اذا ابت ام الولد ذكراً كان او انثى حاضه مجاناً ولم يكن له

مال وكان ابوه معسراً ولم توجد متبرعة من محاربه مخبر الام على حضائه وتكون اجريها ديناً على ابيه

فاذا وجدت متبرعة اهل للحضانة من محارم الطفل فان كان الاب موسراً ولا مال للصغير فالام وان طلبت اجرة احق من المتبرعة وان كان الاب معسراً وللصي مال او لا تخير الام بين اسماكو مجاناً ودفعو للمتبرعة

فان لم تختر اسماكو مجاناً يزرع منها ويسلم للمتبرعة ولا تمنعها من رؤيته وتمهيد كما تقدم في مادة ٢٧٠

وكذلك الحكم ان كان الاب موسراً وللصي مال فان كانت المتبرعة اجنبية فلا يدفع اليها الصي بل يسلم لامو باجرة المثل ولو من مال الصغير (مادة ٢٩١) تنتهي مدة الحضانة باستثناء الغلام عن خدمة النساء وذلك اذا بلغ سبع سنين

وتنتهي مدة حضانة الصبية ببلوغها تسع سنين وللأب حيلة اخذها من المحاضنة فان لم يطلبها يجبر على اخذها وإذا انتهت مدة المحاضنة ولم يكن للولد أب ولا جد يدفع للاقرب من العصة او للوصي لو غلاماً ولا تسلم الصبية لغير محرم فان لم يكن عصبه ولا وصي بالنسبة للغلام يترك المحضون عند المحاضنة الى ان يرى القاضي غيرها اولى له منها

(مادة ٢٩٢) يمنع الأب من اخراج الولد من بلد أمه بلا رضاها ما دامت حضانتها

فان أخذ المطلق ولدً منها لتزوجها باجبي وعدم وجود من يتقل اليها حق المحضانة جاز له ان يسافر به الى ان يعود حق امه أو من يقوم مقامها في الحضانة (مادة ٢٩٣) ليس للام المطلقة ان تسافر بالولد المحاضنة له من بلد أبيه قبل انقضاء المدة مطلقاً

ولا يجوز لها بعد انقضاءها ان تسافر به من غير إذن أبيه من مصر الى مصر بينها قناوت ولا من قرية الى مصر كذلك ولا من قرية الى قرية بعيدة الا اذا كان ما

تنتقل اليه وطنها لما وقد عقد عليها فيه
فان كان كذلك فلها الانتقال بالولد من غير رضا أبيه ولو كان بعيداً عن
محل اقامته
فان كان وطنها ولم يعقد عليها فيه أو عقد عليها فيه ولم يكن وطنها فليس لها
أن تسافر اليه بالولد بغير إذن أبيه إلا اذا كان قريباً من محل اقامته بحيث يمكنه
مطالعة ولده والرجوع الى منزله قبل الليل
وإذا ما الانتقال بالولد من مصر الى قرية فلا يمكن منه الام بغير إذن الزوج ولو
كانت القرية قريبة ما لم تكن وطنها وقد عقد عليها ثمة
(مادة ٢٩٤) غير الام من المحاضنات لا تقدر بأي حال أن تنقل الولد من
محل حضنته إلا بإذن أبيه

الفصل الرابع : في النفقة الواجبة للأبناء على الآباء

(مادة ٢٩٥) تجب النفقة بأنواعها الثلاثة على الأب الحر ولو ذمياً لولده
الصغير الحر الفقير سواء كان ذكراً أو أنثى الى أن يبلغ الذكر حد الكسب ويقدر
عليه وتزوج الأنثى
(مادة ٢٩٦) يجب على الاب نفقة ولده الكبير الفقير المأجر عن الكسب
كرمين وذوي عاهة نمعة عن الكسب ومن كان من أبناء الأشراف ولا يستأجر
الناس ونفقة الأنثى الكبيرة الفقيرة ولو لم يكن بها زمانة ما لم تنزوج
(مادة ٢٩٧) لا يشارك الأب أحد في نفقة ولده ما لم يكن مصراً زماناً عاجزاً
عن الكسب فيلحق بالمت ونسقط عنه النفقة وتجب على من تجب عليه نفقته في
حالة علمه
(مادة ٢٩٨) اذا كان الاب مصراً ولا زمانة يو نمعة عن الكسب فلا تسقط
عنه لمجرد اعساره نفقة ولده بل يتكسب وينفق عليه بقدر الكفاية فان أبي مع قدرته
على الاكتساب يجبر على ذلك ويجب في نفقة ولده
فان لم يف اكتسابه بحاجة الولد أو لم يكتسب لطعم تيسر الكسب يومر

القريب بالاتفاق على الولد نيابة عن أبيه ليرجع عليه
(مادة ٢٩٩) الأم حال عسر الأب أو ك من سائر الأقارب بالاتفاق
على ولدها

فإذا كان الأب معسراً وفي موسعة تؤثر بالاتفاق على ولدها ولا يشاركها المجد
وان كان الأيمان معسرين ولها أولاد يستحقون النفقة يؤمر بها القريب كما
ذكر آنفاً ويجوز عليها ان أبي مع يسر
ويكون اتفاق القريب ديناً على الأب المعسر يرجع به اذا أيسر سواء كان
المتفق أمأ أو جها أو غيرها

فان كان الأب معسراً وزمناً عاجراً عن الكسب فلا رجوع لأحد عليه بها
أنفقة على ولدك

(مادة ٤٠٠) اذا كان أبو الصغير الفقير معدوماً وله اقارب موسرون من
اصوله فان كانت بعضهم وارثاً له وبعضهم غير وارث ونسأولاً في القرب والجزئية
يرجع الوارث وتلزم نفقة الصغير فلو كان له جد لأب وجد لأب فنفقة على الجد لأب
فان لم يتساووا في القرب والجزئية يعتبر الأقرب جزئية وتلزم بالنفقة فلو كان
له أم وجد لأب فنفقة على الأم

وان كانت اصوله وارثين كلهم فنفقة عليهم بقدر استحقاقهم في الارث
فلو كان له أم وجد لأب فنفقة عليها اثلاثاً على الأم الثلث وعلى الجد الثلثان
(مادة ٤٠١) اذا كانت أقارب الطفل الفقير المعدوم أبوه بعضهم اصولاً
وبعضهم حواشي فان كان أحد الصنفين وارثاً والآخر غير وارث يعتبر الأصل
لا الحاشية وتلزم بالنفقة سواء كان هو الوارث أم لا فلو كان للولد جد لأب وأخ
شقيق فنفقة على الجد ولو كان له جد لأب وعم فنفقة على الجد لأب فان كان كل من
الأصول والحواشي وارثاً يعتبر الارث وتجب عليهم النفقة على قدر انصائهم في الارث
فلو كان للصغير أم وأخ عصبي أو أم وابن أخ كذلك أو أم وعم كذلك فنفقة
عليها اثلاثاً على الأم الثلث وعلى الصبة الثلثان

(مادة ٤٠٢) اذا كان الأب غائباً وله اولاد من نجب نفقتهم عليه وله مال
عندهم من جنس النفقة فللمأكم ان يأمر بالاتفاق عليهم منه ان كان نسبهم معروفاً او

معلوما لدى المحاكم وكذلك الحكم اذا كان للغائب مال مودع عند احد او دين عليه وهو من جنس النفقة وافر المودع او المدين بالمال وبالأولاد اولم يقر بالمحكم يعلم ذلك وإن لم يكن مال الغائب من جنس النفقة بان كان عقاراً او عروفاً فلا يباع منه شيء بالنفقة بل تؤمر الام بالاستئانة عليه لنفقة الاولاد وللولد اذا كان مال ابيه الغائب من جنس النفقة ان يتفق منه بقدر كفايته بلا قضاء

(مادة ٤٠٢) لا يجب على الاب نفقة زوجة ابيه الصغير الفقير الا اذا ضمنها وانما يؤمر بالاتفاق عليها ويكون ديناً له يرجع به على ابيه اذا ايسر (مادة ٤٠٤) اذا بلغ الولد حد الاكتساب فان كان ذكراً فلاب ان يؤجر او يدفع له حرفة ليكتسب ويتفق عليه أبوه من كسبه ويحفظ ما فضل منه لسلالة ابيه بعد بلوغه وإن لم يف كسب الغلام فعلى ابيه تمام الكفاية واذا استغنت الاشء بكسبها من الملاحظة او المنزل فنفسها في كسبها ان وفقت بمجائها والا فعلى ابيها اتمامها (مادة ٤٠٥) اذا اشتكت الام من عدم اتفاق الاب او من تقصيره على الولد بفرض الحكم له النفقة ويأمر باعطائها لامي لتتفق عليه فان ثبتت خيانتها تدفع لها صراحاً ومساءً ولا يدفع لها جملة او تسلم لغيرها ليتولى الاتفاق على الولد وإن ضاعت نفقة الولد عند الام يفرض على ابيه له غيرها

(مادة ٤٠٦) اذا صاحمت المرأة زوجها عن نفقة الاولاد صح الصلح فان كان ما اصطفا عليه أكثر قدرًا من النفقة وكانت الزيادة يسيرة تدخل تحت التقدير فهي عفو وإن كانت لا تدخل تحت التقدير تطرح عن الاب وإن كان المصالح عليه اقل من مقدار النفقة بحيث لا يكفيهم تزداد بقدر الكفاية

(مادة ٤٠٧) اذا قضى القاضي للزوجة على زوجها بنفقة ولدها الصغير منه فهي في حكم نفقة الزوجة في عدم سقوطها بغير شهر فاكثر بعد الفرض ولو بغير استئانة بأمر القاضي وعليه عمل القضاة الآن وهو الارفق بخلاف سائر المحاكم ولو فرض القاضي النفقة للصغير على ابيه ومضت منه ولم تقبضها الام حتى مات الاب فان كانت النفقة مستدانة بأمر القاضي يكون للام الرجوع بها في تركتها

كما ترجع بها عليه ولو كان حياً ولو لم تكن مستدانة بأمر القاضي حتى مات سقطت النفقة بالاتفاق

﴿ الباب الثالث : في النفقة الواجبة للأبوين على الإبناء ﴾

(مادة ٤٠٨) يجب على الولد الموسر كبيراً كان أو صغيراً ذكرًا أو أنثى نفقة والده ووالدته وجداته والفقراء مسلمين كانوا أو ذميين قادرين على الكسب أو عاجزين

ولا يشارك الولد الموسر أحد في نفقة أصوله المحتاجين
(مادة ٤٠٩) إذا كان الأب زمناً أو مريضاً مرضاً يحوجه إلى روية تقوم بشأنه أو إلى خادم يخدمه وجبت نفقة الزوجة أو الخادم على ولده الموسر كما يجب له نفقة خادم على أبيه أن كان معسراً ومحتاجاً إلى ذلك كما تقدم في الأب وإذا كان للأب الفقير عدة زوجات فلا يجب على ولده الموسر إلا نفقة واحدة عند الحاجة كما سبق

(مادة ٤١٠) المرأة المعسرة المتزوجة بغير أبي الولد نفقتها على زوجها لا على ولدها إنما إذا كان زوجها معسراً أو غائباً وولدها من غيره موسراً يؤمر بالاتفاق عليها ويكون ديناً له يرجع به على زوجها إذا أيسر أو حضر
(مادة ٤١١) لا يجب على الابن الفقير نفقة والده الفقير إلا إذا كان الابن كسوباً والأب زمناً لا قدرة له على الكسب فتحته يشاركه الأب في الثوت ديانة وإلام المحتاجة بمنزلة الأب الزمن ولو لم يكن بها زماعة وإن كان للابن الفقير عيال يضم أبوي المحتاجين إلى عياله وينفق على الكل ولا يجب على إعطائها شيئاً على حدوت

(مادة ٤١٢) إذا كان الابن غائباً وله مال مودع عند أحد أو دين عليه وهو من جنس النفقة فللقاضي أن يفرض منه النفقة لأبوي الفقيرين ولو أغنى المودع الوديعه أو المدين الدين على أبوي الغائب بلا إذن أو بغير أمر القاضي ضمن للغائب ما أنفق ولا رجوع له على أبوي

ولو اتفق المودع الوديعه على ابي الغائب بلا آمن ثم مات الغائب ولا وارث له
غير الاب فلا رجوع للاب على المودع
(مادة ٤١٣) نفقة الشيخ الكبير والزمن والمريض على بيت المال اذا لم يكن
لم مال ولا قريب يعلم
(مادة ٤١٤) لا عيرة بالارث في النفقة الواجبة على الابناء للوالدين بل تعتبر
الجرمية والقرابة بتقديم الاقرب فالاقرب
فانما كان للرجل الفقير ابن وبنت موسران فنفقة عليها بالسوية
وان كان له ولدان موسران احدهما مسلم والثاني نصراني او يهودي فالنفقة عليها
أيضاً بالسوية
وان كان له ابن وابن ابن موسران فنفقة على الابن
فان كان الابن غائباً ولا مال له حاضريه ثم ابن الابن بالاتفاق ويرجع به
على آبيو اذا حضر
وان كان له ابن ابن وبنت بنت فالنفقة عليها بالسوية

الباب الرابع : في نفقة ذوي الأرحام

(مادة ٤١٥) تجب النفقة لكل ذي رحم محرم فقير تحمل له الصدقة على من
يرثه من اقاربه ولو صغيراً بقدر ارثه منه
ويجبر القريب عليها ان آبي وهو موسر ولا فرق بين ان يكون ذو الرحم المحرم
الحجاج ذكراً صغيراً او كبيراً عاجراً عن الكسب او اشي صغيراً او بالغة زمنة او
صحيحة البدن قادرة على الكسب لا مكتسبة بالنفل
(مادة ٤١٦) لا نفقة مع الاختلاف ديناً الا للزوجة والاصول والفروع
الذميون فلا تجب على مسلم لاختلاف الدين ولا على ذي لاختلاف المذهب ولا على مسلم او
ذي لا يهود غير الذميون ولو كانوا مستأمنين ولا على مستأمن من مسلمين أو ذميين
(مادة ٤١٧) لا تجب نفقة على رحم غير محرم مع وجود الرحم المحرم او عدمه
فاذا لم تستو الأقارب في المحرمية بان كان بعضهم محرماً وبعضهم غير محرم يعتبر

في انجاب النفقة أهلية الارث لا حقيقة

فلو كان للفقير خال من قبل الاب والام او من قبل احدهما وابن عم لآب وام
ففنقتة على الحال وان كان ابن العم هو المارث

(مادة ٤١٨) اذا استوت الاقارب في القرية وأهلية الارث يترج المارث
حقيقة ويلزم بالنفقة بقدر الارث ان كان موسراً فلو كان لذي الرحم للمهرم للمناج
خال وعم موسران فنفقة على العم

ولو كان له خال وخالة من قبل الاب والام فالنفقة عليها اثلاثاً
ولو كان له أخوات متفرقات فنفقة عليهن أخماً ثلاثة أخماس على الشقيقة
وخمس على الاخوت لآب وخمس على الاخوت لأم

ولو كان له اخوة متفرقة فالسلس على الاخ لأم والباقي على الشقيق
(مادة ٤١٩) النفقة المفروضة للابوين وللنوي الارحام تسقط بمضي شهر
فاكثر ما لم تكن مستدانة فضلاً بامر القاضي فلا تسقط وتكون ديناً على من وجبت
عليه تؤخذ من تركته بعد موته

الباب الخامس: في ولاية الاب

(مادة ٤٢٠) للآب ولو مستوراً الولاية على أولاده الصغار والكبار غير
المكتهن ذكوراً وإناثاً في النفس وفي المال ولو كان الصغار في حضنة الام وأقاربها
وله ولاية جبرم على النكاح

(مادة ٤٢١) اذا بلغ الولد سنوها أو مجتوباً تسهر ولاية ابيو عليه في النفس
وفي المال وان بلغ حافلاً ثم عنه اوجن عادت عليه ولاية ابيو

(مادة ٤٢٢) اذا كان الآب عدلاً محمود السيرة او مستور الحال أميناً على
حفظ المال فله التصرف والتجارة بالمعروف في مال الصغير والصغيرة ومن يلحق بها
وله ان يدفعه للغير مضاربة وان يوكل غيره بذلك وله الاجارة في النفس للذكور وفي
المتولات والاراضي والنواب وسائر الاموال

(مادة ٤٢٣) اذا باع الآب المذكور في المادة السابقة من اموال وله هراً

او عقاراً او اشترى له شيئاً او اجر شيئاً من ماله يمثل القيمة او يسير الفين صح العقد
وليس للولد نقضه بعد الادراك
وان باع او اجر شيئاً بفاحش الفين يبطل العقد ولا يتوقف على الاجازة
بعد البلوغ

وان اشترى لولده شيئاً بفاحش الفين ينفذ العقد على نفسه ولا على ولده
واذا ادرك الولد قبل انقضاء مدة الاجارة الصحيحة فان كانت على النفس فله
الخيار ان شاء نقضها وان شاء امضاها وان كانت على المال فليس له نقضها
(مادة ٤٢٤) اذا كان الاب فاسد الرأي ميب التدير فلا يجوز له بيع عقار
ولده الصغير والكبير المطلق يوا اذا كان خيراً له ولخبرته ان يبيعه بضعف قيمته فان
باعه بأقل من ضعفها لم يجز بيعه فللولد نقض البيع بعد البلوغ

(مادة ٤٢٥) اذا كان الاب مبذراً مطلقاً مال ولده غير أمين على حفظه
فللقاضي ان ينصب وصياً ويتزع المال من يدايه ويسلمه الى الوصي ليحفظه
(مادة ٤٢٦) للاب شراء مال ولده لنفسه وبيع ماله لولده فان اشترى مال
ولده فلا يبرأ عن الثمن حتى ينصب القاضي لولده وصياً يأخذ الثمن من ابيه ثم يرده
طوبى لمحضنة للصغير

وان باع مال نفسه لولده فلا يصير قابضاً له بمجرد البيع حتى لو هلك المبيع قبل
التمكن من قبضه حقيقه يهلك على الاب لا على الولد
(مادة ٤٢٧) يجوز للاب ان يرهن ماله من ولده وان يرهن مال
ولده من نفسه

وله ان يرهن مال ولده بدينه او بدين نفسه واذا رهنه بدين نفسه فملك فان
كانت قيمة الرهن اكثر من الدين ضمن الاب قدر الدين دون الزيادة
(مادة ٤٢٨) لا يملك الاب اقراض مال ولده الصغير ولا اقتراضه ولا هبة
شيء منه ولو بعوض وله اعارته حيث لم يفتش الضياع ولا التلف
(مادة ٤٢٩) اذا كان للصبي دين لم يباشر امواله حتى ينفذ نفسه فليس له ان يمثال
يو الا اذا كان الحال طوبى املاً من الخيل لا دونه ولا مثله
فان كان ابو الصغير هو الذي باشر عقد الدين بنفسه جاز له ان يقبل المحالة

على من هو مثل المجل او دونه في الملاءة والوصي في ذلك كالاب
(مادة ٤٢٠) اذا اشترى الاب لولته الصغير الفقير شيئاً مما هو واجب عليه
فليس له الرجوع وان اشترى له شيئاً مما لا يجب عليه وقصد بذلك الرجوع رجع
ان اشهد

(مادة ٤٢١) اذا مات الاب مجهلاً مال وله فلا يقسم منه شيئاً وان مات
غير مجهل ماله وكان المال موجوداً فله بعد رشده اولاديه اخذت بيمينه وان لم يكن
موجوداً اخذ بدله من تركته

(مادة ٤٢٢) اذا بلغ الولد وطلب ماله من ابيه فادعى ابيه ضياعه او اختافه
عليه نفقة المثل في مئة صفر والمئة تحمله يصدق الاب بيمينه

(مادة ٤٢٣) يملك الاب لا الام ولا غيرها من سائر الاقارب ولا القاضي
بيع عروض ابيه الكبير الغائب لا عقاره وله بيع عروض وعقار ابيه الصغير الغائب
وغير المكلف للنفقة ونفقة امه وزوجته واطفاله

وليس للأب ان يبيع مال وله الغائب صغيراً كان او كبيراً في دين له عليه
سوى النفقة ولا يبيع أكثر من مقدار النفقة

(مادة ٤٢٤) اذا مات الاب فالولاية من بعده على نفس اولاده الجدد وعند
فقد الاولياء المذكورين في مادة ٢٥

والولاية في مالم من بعده للوصي الذي اختاره وان لم يكن قريباً له ثم الى وصي
وصيه فان مات الاب ولم يوص فالولاية في مال الصغار والكبار المقتنين بهم الى
المجد الصحيح ثم لوصيه ثم لوصي فان لم يكن المجد ولا وصيه فالولاية للقاضي العام



﴿ الكتاب الخامس : في الوصي والحجر والمبنة والوصية ﴾

﴿ الباب الاول : في الوصي وقصراته ﴾

﴿ الفصل الاول : في اقامة الوصي ﴾

- (مادة ٤٣٥) من اوصى اليو فقبل الوصاية في حياة الموصي لذته وليس له الخروج عنها بعد موت الموصي ما لم يكن جسة وصياً على ان يخرج نفسه منها متى شاء .
- (مادة ٤٣٦) من اوصى اليو فرد الوصاية في حياة الموصي فان ردها بعلو صح الرد وان ردها بنهر علو لا يصح
- (مادة ٤٣٧) من اوصى اليو فلم يقبل الوصاية في حياة الموصي بل ردها بعلو ثم قبل بعد موته لا يصح قبولة
- (مادة ٤٣٨) من اوصى اليو فسكت ولم يصرح بالقبول وعلمه فبات الموصي فله الخيار ان شاء رد الوصاية وان شاء قبلها
- (مادة ٤٣٩) قبول الوصاية دلالة كقبولها صراحة فانما تصرف الموصي اليو بيع شيء من تركه الموصي او بشراء شيء او شيئاً يصلح للورثة او بقضاء دين او اقتضائه كان تصرفه قبولا للوصاية وصحها
- (مادة ٤٤٠) وصي الميت لا يقبل التخصيص فانما اوصى اليو في نوع خاص صار وصياً عاماً
- وكذلك لو اوصى الى احد بقضاء دينه الى آخر باقتضاه فيها وصيان عامان في كل ماله
- (مادة ٤٤١) يجوز الوصاية الى الزوجة والام وغيرها من النساء الى احد الورثة او غيرهم ويجوز جعل الام او غيرها مشقة اي ناظرة على اولاده مع وجود الوصي
- (مادة ٤٤٢) وصي الي الصغير اولى من الجدة فانما اقام الرجل زوجته او غيرها وصياً من بين على ذلك الصغير ومات مصرّاً على ذلك فليس للجد حق في

الولاية على مال الصغير

فاذا مات ابو الصغير ولم يوص الى احد وللصغير جد صحيح فادر امين فالولاية له (مادة ٤٤٣) يكون الوصي مسلماً حراً عاقلاً بالغاً أميناً حسن التصرف فاذا

اوصى الميت لغير ذلك فالقاضي يعزله ويستبدله

(مادة ٤٤٤) يجوز للموصي ان يعزل الوصي من الوصاية ويخرجه عنها بعد

قبوله ولو في غيبته

(مادة ٤٤٥) اذا كان الوصي الذي اختاره الميت عدلاً قادراً على القيام

بالوصاية فلهن للقاضي عزله وان كان عاجزاً عن القيام بها حقيقة يضم اليه غيره وان ظهر للقاضي عجزه اصلاً يستبدله وان قدر بعد ذلك بمعه وصياً كما كان

ولا يعزل الوصي بمجرد شكاية الورثة منه او بعضهم وانما يعزل اذا ظهرت غيابه

(مادة ٤٤٦) اذا لم يكن للميت وصي مختار وكان عليه دين او في تركته

وصية ولم يوجد وارث لاثبات ذلك وايضا الدين واستيفائه وتنفيذ الوصية او كان

احد الورثة صغيراً فللمحاكم ان ينصب وصياً وله ذلك ايضاً اذا كان ابو الصغير مسرفاً

مهدراً للمال او اجمع الى اثبات حق صغير ابرم غائب غيبة منقطعة او تعنت الورثة

في بيع التركة لقضاء ما عليها من الديون

(مادة ٤٤٧) اذا اقام الميت وصيه او اختارها قاض واحد فلا يجوز لاحدها

ان ينفرد بالتصرف وان تصرف فلا ينفذ تصرفه الا باذن صاحبه ما عدا الاحوال

الآتية وهي

تجهيز الميت والخصومة في حقوق التي على الغير وطلب الديون المطلوبة له لا

قبضها وقضاء الديون المطلوبة منه بجس حق وتنفيذ وصية معينة لتقير معين وشراء

مالا به منه للطفل وقبول الهبة له وتأجير الطفل لعل واجارة ماله ورد العارية

والدائع المعينة ورد ما اغتصبه الميت وما اشتراه شراء فاسداً وقصة الكميلات

والموزونات مع شريك الموصي وبيع ما يخشى عليه التلف وجمع الاموال الفائضة

وان نص الموصي على الاشهاد او الاجماع يتبع ما نص عليه

(مادة ٤٤٨) اذا اوصى الميت الى اثنين ومات فقبل احدهما ولم يقبل الآخر

يضم القاضي اليه غيره ان شاء وان شاء اطلق للقبيل التصرف

ولو جعل الموصي مع الوصي مشفراً يكون الوصي اولى بامساك المال انما لا يجوز له التصرف في شيء بدون علم المشرف ورأيه
(مادة ٤٤٩) وصي الوصي للمنفار وصي في التركيبين ولو خصصه بتركه وصي وصي القاضي وصي في التركيبين ايضاً ان كانت الوصاية عامة

الفصل الثاني : في تصرفات الوصي

(مادة ٤٥٠) اذا كانت التركة خالية عن الدين والوصية والورثة كلهم صفار يجوز للوصي ان يتصرف في كل المقتولات بيعها ولو بيسور الفين وان لم يكن للأبناج حاجة لهما

وليس له ان يبيع عقار الصغير الا بمسوغ من المسوغات الفرعية الآتية وهي ان يكون في بيعه خير للتميم بان يسهل لرغبة فيه ينصف قيمته أو يكون على الميت دين لا وفاء له الا من ثمنه فيباع منه بقدر الدين أو يكون في التركة وصية مرسلة ولا عروض فيها ولا قود لفادها منها فيباع من المنار بقدر ما ينفذ الوصية

أو يكون التيمم محتاجاً الى ثمن للنفقة عليه فيباع ولو بطل القيمة او بيسور الفين أو تكون موصية وخراجة تريد على ثلاث أو يكون المنار داراً او حائوياً آيلاً الى الخراب فيباع خوفاً من ان ينقض أو يخاف عليه من تسلط جار ذي شوكة عليه فان باع الوصي عقار الصغير بدون مسوغ من هذه المسوغات فالبيع باطل ولا تعلق الاجارة بعد بلوغ التيمم

والصغير والغنيل والبناء دون العرصة معطوذة من المقتولات لا من العقارات فللوصي بيعها بلا مسوغ من المسوغات المذكورة
(مادة ٤٥١) اذا كانت التركة غير مشغولة بالدين او الوصية وكانت الورثة كلهم كباراً حضرة فلا يصح بيع شيء من التركة بلا ارمم وإنما له اقتضاء ديون الميت وقبض حقوقه ودفعها للورثة فان كانت الورثة كلهم كباراً غنياً فللوصي ان

بيع العروض ويحفظ ثمنها دون العقار وكذلك ان كان بيع كبراء وبعضهم حاضر والبعض الآخر غائب فليس له الا بيع نصيب الغائب من العروض وما العقار فلا يباع الا الدين (مادة ٤٥٢) اذا لم يكن على الميت دين ولا وصية وكان بعض الورثة صغاراً والبعض كباراً فللوصي ولاية بيع العروض والعقار على الصغار باحد المسوغات دون الكبار الا اذا كانوا غيباً فله بيع حصتهم من العروض دون العقار (مادة ٤٥٣) اذا كانت التركة مشغولة بالدين او بالوصية ولا تقود فيها ولم تنفذ الورثة الوصية ولم يفضل الدين من ماله يجوز للوصي ان كانت التركة مستغرقة بالدين ان يبيعها كلها من منقول وعقار وان لم تكن التركة مستغرقة بالدين ولا تقود فيها لقضاء او لتنفيذ الوصية فله ان يبيع منها في الدين بقدر ادائه كله وفي الوصية بقدر النافذ منها سواء شاعت الورثة او ابط

ينبغي للوصي ان يتدبى بيع المنقول ويؤدي الدين وينفذ الوصية من ثمنه فان لم يفي ثمنه بذلك يبيع من العقار بقدر الباقي وليس له ان يبيع ما زاد على الدين او الوصية

(مادة ٤٥٤) ليس للجد الصحيح ولا لوصي بيع العقار ولا العروض لقضاء الدين عن الميت ولا لتنفيذ الوصية وإنما له يبيع لقضاء الدين عن الايتام ويرفع الغرماء أمرهم الى القاضي لبيع لهم من التركة بقدر ديونهم وكذا الموحي لم

(مادة ٤٥٥) ليس لوصي الام ان يتصرف في شيء ما ورثة الصغير من تركته غير تركته امه سواء كان عقاراً او منقولاً مشغولاً بالدين او خالياً عنه كالا يتصرف فيها ورثة الصغير من امه اذا كان له اب او جد حاضر او وصي من قبلها فاذا لم يكن للصغير اب ولا جد ولا وصي من جهتها جاز تصرف وصي الام في تركتها ببيع المنقول وحفظ ثمنه وشراء ما لا بد للصغير منه خاصة وليس له بيع العقار ما لم يكن عليها ديون او أوصت بوصية فان وصيها يملك بيع العقار المشغول بالدين او الوصية لأداء الدين وتنفيذ الوصية

ومثل وصي الام من أصول الصغير وبكذلك فليس له بيع عقاره ولو بيع وجود

أحد المسوغات الشرعية وإنما له بيع ما لا بد منه لحاجته من المفولات وشراء ما لا بد له منه

(مادة ٤٥٦) يجوز للوصي أن يبيع مال اليتيم تنفية له وتكثيراً وإن يعمل كل ما فيه خيره وليس له أن يبيع لنفسه مال اليتيم
(مادة ٤٥٧) يصح بيع الوصي مال اليتيم غير العقار لأجنبي منه ومن الميت بطل القيمة ويسبر الدين لا فاحشه

وكذا شراؤه مال الأجنبي منها عقاراً أو منقولاً لليتيم بما ذكر لا فاحشه ولا يصح بيع وصي الأب لمن لا تقبل شهادته له ولا لوارث الميت إلا بالخبرية الآتي بيانها في العقار وغيره فلو كان وصي القاضي لم يجوز لمن لا تقبل شهادته له كما لا يجوز لنفسه!

(مادة ٤٥٨) يجوز للوصي أن يبيع مال اليتيم من أجنبي نسيئة بشرط أن لا يكون الأجل فاحشاً وإن يكون المشتري لا يخفى منه المحمود والامتناع عن الدفع عند حلول الأجل

(مادة ٤٥٩) يجوز لوصي الأب أن يبيع مال نفسه لليتيم وإن يشتري لنفسه مال اليتيم أن كان فيه خير والخبرية في العقار في الشراء التضعيف وفي البيع التصفيف وفي غير العقار أن يبيع ما يساوي خمسة عشر بعشرة من الصغير ويشتري ما يساوي عشرة بخمسة عشر لنفسه من مال الصغير

ولا يجوز لوصي القاضي أن يشتري لنفسه شيئاً من مال اليتيم ولا أن يبيع مال نفسه لليتيم مطلقاً

(مادة ٤٦٠) لا يجوز للوصي قضاء دينه من مال اليتيم ولا اقراضه ولا اقتراضه لنفسه ولا رهن ماله عند اليتيم ولا إرمان مال اليتيم وله رهنة من أجنبي يدين على اليتيم أو على الميت أو على نفسه وأخذ رهن وكفيل بالدين المطلوب لليتيم والميت
(مادة ٤٦١) يجوز للوصي أن يوكل غيره بكل ما يجوز له أن يعمل بنفسه في مال اليتيم وينزل الوكيل بموت الوصي أو الفسخ

(مادة ٤٦٢) لا يملك الوصي إبراء غريم الميت عن الدين ولا أن يخط منه شيئاً ولا أن يؤجله إذا لم يكن ذلك الدين واجباً بعينه فإن كان واجباً بعينه صح الخط

والتأجيل والابراء ويكون ضامناً

(مادة ٤٦٣) للوصي ان يصالح عن دين الميت ودين اليتيم اذا لم يكن لما بينه والفرم منكر وليس له ان يصالح على اقل من الحق اذا كان بينه عادلة او كان الفرم مقرراً به او كان مقضياً به طوي
وان ادعى على الميت او اليتيم حق ولم يدعي بينه عليه او كان مقضياً له به جاز صلح الوصي بقدر قيمة المدعى به

(مادة ٤٦٤) لا يصح اقرار الوصي بدين او عين او وصية على الميت

(مادة ٤٦٥) اذا اقر احد الورثة بدين على الميت صح اقراره في حصته ولا في حصة غيره من بقية الورثة وبأخذ المقر له منها بقدر ما يخصه وهو الارفق وكذا ان اقر له بالوصية بالملك لزمت في ثلث حصته

(مادة ٤٦٦) ينبغي للوصي ان لا يقتولا يسرف في الثقة على اليتيم بل يوسع عليه فيها بحسب ماله وحاله ليكون بين ذلك قواماً وله ان يزيد في الثقة المفروضة ان كانت غير كافية

(مادة ٤٦٧) اذا احتاج اليتيم للنفقة وله مال غائب او لا مال له ولم يكن الوصي ممن يجب نفقة الصغير عليه في صورة كونه لا مال له اصلاً وافق عليه الوصي من مال نفسه في لوازمه الضرورية فليس له الرجوع عليه الا اذا اشهد انه اتفق ليرجع (مادة ٤٦٨) اذا قضى الوصي ديناً على الميت بلا بينة من الفرم وقضاً القاضى ولا تصديق من الورثة فعليه الضمان ان لم يكن للوصي بينة ايضاً على ثبوت الدين وحلف المارث على عدم طوبى بالدين

(مادة ٤٦٩) للوصي اذا عمل اجرة مثل عملوا ان كان محتاجاً والا فلا اجر له (مادة ٤٧٠) اذا كبر الصغار فلم يحاسب الوصي ومصارفها عليهم لكن لو امتنع عن التفصيل لا يجبر عليه والقول قوله بيمينه فيما اتفق هذا ان عرف بالامانة والا اجر على التفصيل باحضاره يومين او ثلاثة وتخوينه بلا جس ان لم يفصل بل يكفى بيمينه فيها لا يكذب الظاهر ما هو مسلط عليه شرعاً

(مادة ٤٧١) اذا مات الوصي مجهلاً مال اليتيم فلا ضمان في تركه فان مات غير مجهل مال اليتيم وكان المال موجوداً فله اخذ بيمينه وان لم يوجد بيمينه بان كان

مستهلكاً فله اخذ بدلوه من تركه الوصي

(مادة ٤٧٢) يصدق الوصي بيمينه فيما هو مسلط عليه شرعاً من التصرفات

(مادة ٤٧٣) لا يصدق الوصي بيمينه في التصرفات التي لم يكن مسلطاً عليها

شرعاً ولا يقبل قوله إلا بينة

(مادة ٤٧٤) لا يقبل قول الوصي فيما يكذبه الظاهر

(مادة ٤٧٥) يقبل قول الوصي فيما يدعيه من الصرف فيما يتعلق باليتم او

مورثه الا في مسائل.

منها ما اذا ادعى انه قضى دين الميت بلا امر قاض او ادعى انه قضاه من ماله
او ان اليتيم استهلك في صفه مالا لاخر فاداه عنه من مال نفسه او مال اليتيم او انه
انفق على محرم لليتيم او ادعى انه ادى خراج ارضه وكان ادعاه في وقت لا تصلح
الارض للزراعة او انه اذن له في التجارة فركبته ديون فقضاها عنه او انه زوجه امرأة
ودفع له مهرها من مال نفسه والمرأة ميتة او اتجر في مال اليتيم ورجح وادعى انه
كان مضارباً

ففي هذه الصور كلها اذا انكر اليتيم بعد بلوغه ضمن الوصي ما لم يتم البينة
على دعواه.

(مادة ٤٧٦) ينبغي للوصي ان لا يدفع للصبي ولا للصنية ماله ما بعد البلوغ
الا بعد تميزها واختبارها في التصرفات فان ائس منها رشداً وصلاًحاً دفع اليها المال
والأفلا

(مادة ٤٧٧) اذا بلغ الولد عاقلاً فجميع تصرفاته نافذة ويلزمه احكامها ولا
يقبل قول وليه او وصيه انه محجور عليه الا اذا كان المحجور بامر الحاكم

(مادة ٤٧٨) اذا بلغ الولد غير رشيد فلا يسلم المال اليه حتى يبلغ خمساً
وعشرين سنة ما لم يؤنس رشده قبلها

(مادة ٤٧٩) اذا بلغ الولد منفصلاً ماله وهو في حجر وصيه فدفع اليه المال طاماً
بفساده عند البلوغ وضاع المال ضمنه الوصي وكما يضمن بالدفع اليه وهو مفسد فكذا

قبل ظهور رشده بعد البلوغ حيث علم عدم رشده قبل البلوغ

(مادة ٤٨٠) اذا ظهر رشده الغلام قبل البلوغ ودفع اليه الوصي المال فضاء

عنه فلا ضمان على الوصي
(مادة ٤٨١) اذا ادعى الوصي الرشد بعد بلوغه وانكر الوصي فلا يؤمر بتسليم
المال اليه ما لم يثبت رشده بحجة شرعية
واذا ثبت الرشد وحكم له به وطلب من الوصي ماله فمضاه مع تمكنه من دفعه
وهلك في به ضمة

﴿ الباب الثاني : في الحجر والمراقة والبلوغ ﴾

﴿ الفصل الاول : في الحجر ﴾

(مادة ٤٨٢) يحجر على الصغير والمجنون والممنوع وذو الغفلة والسفيه والمدينون
(مادة ٤٨٣) الصغير الذي لا يعقل تصرفاته القولية كلها باطله ومثله المجنون
المطبق الذي لا ينفق مجال تاماً من بين وبينه تصرفاته في حال افتاقه حكماً حكم
تصرفات العاقل
(مادة ٤٨٤) تصرفات الوصي المميز للممنوع القولية غير جارية أصلاً اذا كانت
مضرة لما ضرراً محضاً وان اجازها الولي او الوصي
(مادة ٤٨٥) التصرفات التي تصدر من الوصي المميز للممنوع وتكون نافعة لها
نفعاً محضاً جارية ولو لم يميزها الولي او الوصي
(مادة ٤٨٦) المحجور عليه صبياً مميزاً كان أو كبيراً ممنوعاً اذا عقد عقداً من
العقود القولية النافعة بين النفع والضرر توقف توافقه على اجازة الولي او الوصي
فان اجازها وكان قابلاً للاجازة نفذ وان لم يجره او اجازها وكان غير قابل
للاجازة فلا ينفذ أصلاً
(مادة ٤٨٧) الوصي مؤاخذ بافعالها فانما اجنى جناية مالية او نفسية أدى
ضامها من ماله بلا تاخير الى البلوغ للممنوع كالوصي
(مادة ٤٨٨) اذا احتقرض الوصي او الممنوع بلا إذن وليه او وصيه مالا قاتلته
او اختلف ما اودع عنه او ما اعير اليه او ما بيع له بلا إذن الولي او الوصي فلا ضمان

عليه ما لم تكن الوديعة نفساً فعلياً ضامناً
فان قبل الوديعة باذن وليه او وصيه فانتقلها فهو ضامن لها
(مادة ٤٨٩) اذا اقيمت البينة على حرر مكلف وثبت لدى المحاكم الشرعية انه
سفيه يجبر عليه ويمنع من جميع التصرفات التي تخضع للتسخ ويبطلها المزل فيكون
حكمة فيها تحكم الصغير ولا تنفذ عقودة بعد الحجر الا باذن المحاكم ولما تصرفاته قبل
الحجر فهي جارية نافذة

(مادة ٤٩٠) لا يجبر على السفيه البالغ الحر في التصرفات التي لا تخضع
للتسخ ولا يبطلها المزل فيجوز له هذه التصرفات كالنكاح والطلاق والافاق على من
تجب عليه نفقتهم وتزول عنه ولاية الاب او الجد ويصح اقراره على نفسه بوجوب
التصاص في النفس او فيما دونها ونصح وصاياه في سبيل الخير من ثلث ماله
ان كان له وارث

(مادة ٤٩١) يمنع المتقي المأجور الذي يعلم الناس المحيل الباطلة أو ينفي عن
جهل والطبيب الجاهل والمكاري المفسد ومن يمتكر الحرف
(مادة ٤٩٢) يجوز للوصي ان ياذن للصبي بالتجارة اذا جرت فرأه يعقل ان
البيع للملك سالب وإن الشراء له جالب وأنه يصرف الثمن اليسير من الفاحش وهو
ظاهر غير خاف على من يعقل

(مادة ٤٩٣) يجوز للصبي المأذون له في التجارة البيع والشراء ولو بفاحش
الثمن والتوكيل بها والرهن والارتمان والاعارة وأخذ الارض اجارة ومباقة ومزارعة
والايجار والاقرار بالوديعة وبالدين والحط من الثمن بعيب والمعاينة والتأجيل والصلح
وليس للمأذون ان يقرض ولا يهب ولا يكتل ولا يتزوج الا باذن
ولي في النكاح

ولا يمنع الولي والوصي من التصرف في حاله



﴿ الفصل الثاني : في سن التمييز والمراهقة والبلوغ ﴾

(مادة ٤٩٤) سن التمييز للولد سبع سنين فأكثر فاذا بلغ سن الغلام سبع سنين ينزع من المحاضنة وتنتهي ممتلكاته وفي الاثنى تنهي ببلوغها حد الشهوة وقدر يتسع سنين وهو سن المراهقة لها وسن المراهقة للغلام اثنتا عشرة سنة
(مادة ٤٩٥) بلوغ الغلام بالاغتلام والانتزال والاحبال وبلوغ البنت بالحض والحبل والاغتلام مع الانتزال فان لم تظهر هذه العلامات يحكم ببلوغها اذا بلغا من السن خمس عشرة سنة

(مادة ٤٩٦) اذا بلغ الصبي والصبية رشيدت ترول عنها ولاية الولي او الوصي ويكون لها التصرف في شؤون انفسها ولا يجبران على النكاح الا اذا كان بهما عنه أو جنون ولا ترول عنها ولاية الولي او الوصي في المال بمجرد البلوغ بل بظهور الرشد وحسن التصرف في المال

(مادة ٤٩٧) لا خيار للولد بين أبوي قبل البلوغ ذكرًا كان أو اشي
(مادة ٤٩٨) اذا بلغ الغلام رشيدًا وكان مأمونًا على نفسه فله الخيار بين أبوي فان شاء أقام عند من يختار منها وإن شاء انفرد عنها
(مادة ٤٩٩) اذا بلغت الاثنى مبلغ النساء فان كانت بكرًا شابة أو ثيبًا غير مأمونة فلا خيار لها ولا يها او جدها ضمنها اليه وإن كانت بكرًا ودخلت في السن واجتمع لها رأي وعفة أو ثيبًا مأمونة على نفسها فليس لأحد من اوليائها ضمنها اليه

﴿ الباب الثالث : في الهبة ﴾

﴿ الفصل الاول : في اركان الهبة وشرايطها ﴾

(مادة ٥٠٠) تصح الهبة بانجاب من الواهب وقبول من الموهوب له والتفرض يقوم مقام القبول
(مادة ٥٠١) يشترط في صحة الهبة ان يكون الواهب حرًا عاقلًا بالغًا مالكا

للعين التي يتبرع بها
(مادة ٥٠٢) لا يثبت ملك العين الموهوبة إلا بقبضها قبضاً كاملاً كما هو
مبين في مادة ٥٠٧ وإن كانت في يد الموهوب له ملكها بمجرد العقد بدون قبض
جديد بشرط القبول
(مادة ٥٠٣) يجوز لكل مالك اذا كان آملاً للتبرع أن يجب في حال صحته
ماله كله أو بعضه لمن يشاء سواء كان أصلاً له أو فرعاً أو قريباً أو أجنبياً منه ولو
مخالفاً لدينه بشرط
(مادة ٥٠٤) العمري جاتئة للمعبر له ولورثته من بعده وفي جمل نحو داره
للمعبر له متى عمن بشرط أن يردها على المعبر أو على ورثته اذا مات المعبر له أو المعبر
وغنى قوله امرتك داري هذه حياتك أو وحيثك هذه العين حياتك فانما ست فهي
لورثتي فتصح ويطل شرط الرد على المعبر أو ورثته
والرقبي غير جاتئة بمعنى عدم افادتها الملك وهو ان يقول داري لك رقبتي ان
ست قبلك فهي لك وإن مت قبلي فهي لي ومن ارقب شيئاً فهو لورثته وإذا
لم تصح تكون عارية

الفصل الثاني : فيما تجوز هبته وما لا تجوز

(مادة ٥٠٥) هبة المشاع الذي لا يقبل القسمة صحيحة تهدي الملك بقبضها
بشرط ان يكون الموهوب معلوم المقدار
والمشاع الذي لا يقبل القسمة هو الذي يضر التبعيض ولا يبقى متفصلاً بـ أصله
بعد القسمة أو لا يبقى متفصلاً بـ بعدها انتفاعاً من جنس الانتفاع الذي قبلها
(مادة ٥٠٦) هبة المشاع الذي يحمل القسمة لا تقيد الملك بالقبض ولو
كانت للشريك إلا اذا قسم الموهوب وسلم مفرزاً عن غير الموهوب لا متصلاً بـ ولا
مشغولاً بملك الياص
والمشاع الذي يحمل القسمة ما لا يضر التبعيض بل يبقى متفصلاً بـ بعد القسمة
انتفاعاً من جنس الانتفاع الذي كان قبلاً

(مادة ٥٠٧) اذا كان الموهوب متصلاً بحق الواهب اتصال خالصة وممكنة فصله منه فلا يصح هبته شاغلاً كان او مشغولاً ما لم يفصله الواهب ويسلمه للموهوب له ان يسلمه على فصله وقبضه ويفصله ويقبضه بالفعل
واذا كان الموهوب متصلاً بملك الواهب اتصال مجاورة فان كان مشغولاً به فلا تجوز هبته وحده الاً بتصله وان كان شاغلاً له جازت هبته وحده اذا قبضه ولو بالتخيلية بلا فصل

وان قبض الموهوب له العين الموهوبة شائعة بدون فصلها فلا ينفذ فيها تصرفه ويفسخها ان هلكت او استهلكت ويكون للواهب حق التصرف فيها واستردادها من او ورثته ولو كان الموهوب له ذا رحم محرم منه
(مادة ٥٠٨) كل ما كان في حكم المعلوم فلا تجوز هبته أصلاً كدقيق في برودهن في معمم ومن في لبن

(مادة ٥٠٩) تصح هبة اثنين لواحد مشاعاً محميلاً للقسمه بدون قسمته ولا تصح هبته من واحد لاثنيين غيبين الاً بعد قسمته وفرض نصيب كل منها سواً كانا كبيرين او صغيرين او احدهما كبيراً والآخر صغيراً
فان كانا فقيرين صححت هبة المشاع لهما

(مادة ٥١٠) هبة الدين لمن عليه الدين ثم من غير قبول وكذا ابرأؤه عنه ما لم يرده وهذا اذا لم يكن الدين بدل صرف او سلم فلو كان احدهما توقف على القبول

(مادة ٥١١) هبة الدين من ليس عليه الدين باطلة الاً في حوالة ووصية واذا سلب الموهوب له على قبضه بالتوكيل عنه من المدين وقبضه

﴿ الفصل الثالث : فبين يجوز له قبض الهبة ﴾

(مادة ٥١٢) هبة من له ولاية على الطفل للطفل ثم بالايجاب ويتوب قبض الواهب عن قبض الموهوب له سواً كان الواهب أباً أو أما أو غيرها من يعوله عند علم الاب بشرط كون الموهوب معلوماً معيناً مفرراً وكوثة في يد الواهب او في يد

مودته او مستعيره لا في يد مرعنة او فاصبة
وان كانت الهبة لبائع يشترط قبضة بنمو او قبض وكيل عنه ولو كانت في
عقال الواهب

(مادة ٥١٣) اذا وهب اجني هبة لصي جاز لكل من هو في حجر قبضها والصبي
اذا كان صبيًا فقبضة معتبر ولو لمع وجود الاب
(مادة ٥١٤) زوج المرأة الصغيرة يملك بعد زفافها قبض ما وهب لها ولو لمع
حضره أبها وليس له ذلك قبل زفافها ولا بعد بلوغها

الفصل الرابع : في الرجوع في الهبة

(مادة ٥١٥) يمتنع الرجوع في الهبة كلاً او بعضاً ولو اسقط الواهب حقه ما لم
يتمتع مانع من الموانع المذكورة في المواد السبعة الآتية
(مادة ٥١٦) اذا زادت العين الموهوبة زيادة متصلة موجبة لزيادة قيمتها
امتنع الرجوع فيها ولا يتمتع لزيادة سعرها

ولا يتمتع الرجوع بالزيادة المنفصلة المتولدة من العين الموهوبة او غير المتولدة
وإذا ارتفع مانع الزيادة عاد حق الرجوع

(مادة ٥١٧) اذا مات احد العاقدين بعد قبض الهبة سقط حق الرجوع فيها
(مادة ٥١٨) اذا خرجت العين عن ملك الموهوب له فان كان خروجها من
يد خروجا كلياً امتنع الرجوع فيها وان كان خروجها لا بالكلية فلا يتمتع الرجوع
فلو باع بعضه فللواهب الرجوع في الباقي

(مادة ٥١٩) اذا وهب أحد الزوجين بعد الزفاف او قبلة هبة للآخر فلا
رجوع له فيها ولو وقعت الفرقة بينهما بعد الهبة
وإذا وهبت المرأة لزوجها داراً فيها متاع لها صحت الهبة وان كانت
مشفولة بملكها

(مادة ٥٢٠) من وهب هبة لذي رحم محرمته ولو ذمياً او مستأنساً او غير
مستأنس فلا رجوع له طوي

والتأجيل والابراء ويكون ضامناً

(مادة ٤٦٢) للوصي ان يصالح عن دين الميت ودين اليتيم اذا لم يكن لها بينة والغرم منكر وليس له ان يصالح على اقل من الحق اذا كان بينة عادلة او كانت الغرم مقرراً به او كان مقضياً به عليه
وان ادعى على الميت او اليتيم حق ولدعيه بينة عليه او كان مقضياً له به جار صلح الوصي بقدر قيمة المدعى به

(مادة ٤٦٤) لا يصح اقرار الوصي بدين او عين او وصية على الميت (مادة ٤٦٥) اذا اقر احد الورثة بدين على الميت صح اقراره في حصته ولا في حصة غيره من بقية الورثة وبأخذ المقر له منها بقدر ما ينحصة وهو الارفق وكلما ان اقر له بالوصية بالثلث لزمته في ثلث حصته
(مادة ٤٦٦) ينبغي للوصي ان لا يقتروا يسرف في النفقة على اليتيم بل يوسع عليه فيها بحسب ماله وحاله ليكون بين ذلك قولاً ما وله ان يزيد في النفقة المفروضة ان كانت غير كافية

(مادة ٤٦٧) اذا احتاج اليتيم للنفقة وله مال غائب او لا مال له ولم يكن الوصي ممن تجب نفقة الصغير عليه في صورة كونه لا مال له اصلاً وانفق عليه الوصي من مال نفسه في ليازمه الضرورية فليس له الرجوع عليه الا اذا اشهد انه انفق ليرجع (مادة ٤٦٨) اذا قضى الوصي ديناً على الميت بلا بينة من الغرم وقضاً القاضى ولا تصديق من الورثة فعليه الضمان ان لم يكن للوصي بينة ايضاً على ثبوت الدين وحلف الحارث على عدم عليه بالدين

(مادة ٤٦٩) للوصي اذا عمل اجرة مثل عمله ان كان محتاجاً والا فلا اجرة له (مادة ٤٧٠) اذا كبر الصغار فلم يحاسب الوصي ومصاريفها عليهم لكن لو امتنع عن التفصيل لا يجبر عليه والقول قوله بيمينه فيما انفق هذا ان عرف بالامانة والا اجبر على التفصيل باحضاره يومين او ثلاثة وتخوفه بلا جس ان لم يفصل بل يكفى بيمينه فيما لا يكتبه الظاهر ما هو مسلط عليه شرعاً

(مادة ٤٧١) اذا مات الوصي مجهلاً مال اليتيم فلا ضمان في تركه فان مات غير مجهول مال اليتيم وكان المال موجوداً غلة اليتيم وان لم يوجد بيمينه بان كان

مستهلكا فله اخذ بدلوه من تركه الوصي

(مادة ٤٧٢) يصدق الوصي بيمينه فيما هو مسلط عليه شرعا من التصرفات

(مادة ٤٧٣) لا يصدق الوصي بيمينه في التصرفات التي لم يكن مسلطا عليها

شرعا ولا يقبل قوله الا بيمينه

(مادة ٤٧٤) لا يقبل قول الوصي فيما يكذبه الظاهر

(مادة ٤٧٥) يقبل قول الوصي فيما يدعيه من الصرف فيما يتعلق بالتم ان

مورثو الآ في مسائل

منها ما اذا ادعى انه قضى دين الميت بلا امر قاض او ادعى انه قضاه من ماله
او ان التيم اسهلك في صفه مالا لاخر فاداه عنه من مال نفسه او مال التيم او انه
اتفق على محرم للتيم او ادعى انه ادى خراج ارضه وكان ادعائه في وقت لا تصلح
الارض للزراعة او انه اذن له في التجارة فركبته ديون فقضاها عنه او انه زوجه امرأة
ودفع له مهرها من مال نفسه والمراة ميتة او اتجر في مال التيم ورجع وادعى انه
كان مضاربا

ففي هذه الصور كلها اذا انكر التيم بعد بلوغه ضمن الوصي ما لم يتم اليقنة
على دعواه

(مادة ٤٧٦) ينبغي للوصي ان لا يدفع للصبي ولا للصبيبة مالهما بعد البلوغ
الا بعد تحريرتهما واخبارهما في التصرفات فان اتى منها رشدا وصلاحا دفع اليها المال
والا فلا

(مادة ٤٧٧) اذا بلغ الولد عاقلان فجميع تصرفاته نافذة ويلزمه احكامها ولا
يقبل قول وليه او وصيه انه مجبور عليه الا اذا كان المجبور بامر الحاكم
(مادة ٤٧٨) اذا بلغ الولد غير رشيد فلا يسلم المال اليه حتى يبلغ خمساً
وعشرين سنة ما لم يؤمن رشده قبلها

(مادة ٤٧٩) اذا بلغ الولد منقداً لماله وهو في حجر وصيه فدفع اليه المال حالاً
بمساهده عند البلوغ وضاع المال ضمن الوصي وكما يضمن بالدفع اليه وهو منقذ فكذلك
قبل ظهور رشده بعد البلوغ حيث علم عدم رشده قبل البلوغ

(مادة ٤٨٠) اذا ظهر رشده الغلام قبل البلوغ ودفع اليه الوصي المال فضلع

عنه فلا ضمان على الوصي
(مادة ٤٨١) اذا ادعى الصبي الرشد بعد بلوغه وانكره الوصي فلا يؤمر بتسليم
المال اليه ما لم يثبت رشده بحجة شرعية
واذا ثبت الرشد وحكم له به وطلب من الوصي ماله فتمتع به مع تمكنه من دفعه
وهلك في به ضمة

﴿ الباب الثاني : في الحجر والمراهقة والبلوغ ﴾

﴿ الفصل الاول : في الحجر ﴾

(مادة ٤٨٢) يحجر على الصغير والمجنون والمعنون وذوي الغفلة والسفيه والمدينون
(مادة ٤٨٣) الصغير الذي لا يعقل تصرفاته القولية كلها باطلة ومثله المجنون
المطبق الذي لا يفقه بحال وامام بين ويفقه تصرفاته في حال افاقته حكمها حكم
تصرفات العاقل
(مادة ٤٨٤) تصرفات الصبي المميز والمعنون القولية غير جارية أصلاً اذا كانت
مضرة لها ضرراً محضاً وإن اجازها الولي او الوصي
(مادة ٤٨٥) التصرفات التي تصدر من الصبي المميز والمعنون وتكون نافعة لها
نفعاً محضاً جارية ولو لم يميزها الولي او الوصي
(مادة ٤٨٦) المجهور عليه صبياً مميزاً كان أو كبيراً معنوياً اذا عقد عقداً من
العهود القولية الدائمة بين التمتع والضرر توقف نفاذه على اجازة الولي او الوصي
فان اجازها وكان قابلاً للاجازة نفذ وإن لم يميزه او اجازها وكان غير قابل
للاجازة فلا ينفذ أصلاً
(مادة ٤٨٧) الصبي مؤاخذ بافعاله فاذا اجنى جناية مالية او نفسية أدى
ضامتها من ماله بلا تاخير الى البلوغ والمعنون كالصبي
(مادة ٤٨٨) اذا استقرض الصبي او المعنون بلا اخذ وليه او وصيه مالا فاعطاه
او ألقاه ما اودع عنه او ما اعهز اليه او ما يبع له بلا اخذ الولي او الوصي فلا ضمان

عليه ما لم تكن الوديعة نفساً فعلياً ضامناً
 فان قبل الوديعة بأذن وليه او وصيه فانتقلها فهو ضامن لها
 (مادة ٤٨٩) اذا اقيمت الينة على حرٍّ مكلف وثبت لدى الحاكم الشرعي انه
 منبه بجبر عليه وممنوعة من جميع التصرفات التي تخدّل النسخ ويطلها الهزل فيكون
 حكمة فيها حكم الصغير ولا تغذ عقوده بعد الحجر الا بأذن الحاكم ولما تصرفاته قبل
 الحجر فهي جائزة نافذة
 (مادة ٤٩٠) لا يجبر على السفيه البالغ المحر في التصرفات التي لا تخدّل
 النسخ ولا يطلها الهزل فيجوز له هذه التصرفات كالنكاح والطلاق والاذن على من
 نجس عليه نفقه وتزول عنه ولاية الاب او الجد ويصح اقراره على نفسه بوجوب
 القصاص في النفس او في اذنيه ونعم وصاياه في سبل الخير من تلك ماله
 ان كان له وارث
 (مادة ٤٩١) يمنع المتقي الماخذ الذي يعلم الناس المحل الباطلة أو يفتي عن
 جهل والطبيب المجاهر والمكاري الفليس ومن يمتكر المحرف
 (مادة ٤٩٢) يجوز للوصي ان يأذن للصبي بالخيار اذا جرّبه فراء يعقل ان
 البيع للملك سالب وان الشراء له جالب وانه يعرف الفين البسبر من الفاحش وهو
 ظاهر غير خاف على من يعقل
 (مادة ٤٩٣) يجوز للصبي المأذون له في التهازة البيع والشراء ولو بفاحش
 الفين والتوكيل بها والرهن والارتمان والاعارة وأخذ الارض اجارة ومساقاة ومزارعة
 والايجار والاقرار بالوديعة وبالدين والمط من الفين بسبب والحياة والتاجيل والمط
 وليس للمأذون ان يقرض ولا يهب ولا يكتل ولا يتزوج الا بأذن
 وليه في النكاح
 ولا يمنع الولي والوصي من التصرف في حاله



﴿ الفصل الثاني : في سن التمييز والمراقة والبلوغ ﴾

(مادة ٤٩٤) سن التمييز للولد سبع سنين فأكثر فاذا بلغ سن الغلام سبع سنين يتبرع من المحاضنة وتنتهي مضافاً وفي الاشئ تنتهي ببلوغها حد الشهوة وقدر يتسع سنين وهو سن المراقة لها وسن المراقة للغلام اثنا عشر سنة
(مادة ٤٩٥) بلوغ الغلام بالاحتلام والانتزال والاحوال وبلوغ البنت بالمحيض والحمل والاحتلام مع الانتزال فان لم تظهر هذه العلامات بحكم ببلوغها اذا بلغا من السن خمس عشرة سنة

(مادة ٤٩٦) اذا بلغ الصبي والصبية رشيدت ترول عنها ولاية الولي او الوصي ويكون لها التصرف في شؤون انفسها ولا يجبران على النكاح الا اذا كان بها عنه أو جنون ولا ترول عنها ولاية الولي او الوصي في المال بمجرد البلوغ بل بظهور الرشد وحسن التصرف في المال

(مادة ٤٩٧) لا خيار للولد بين أبوي قبل البلوغ ذكرًا كان أو انثى

(مادة ٤٩٨) اذا بلغ الغلام رشيداً وكان مأموراً على نفسه فله الخيار بين أبوي فان شاء أقام عند من يختار منها وإن شاء انفرد عنها

(مادة ٤٩٩) اذا بلغت الانثى مبلغ النماء فان كانت بكرًا شابة أو ثيبًا غير مأمونة فلا خيار لها ولا يها او حبطا عنها اليه وان كانت بكرًا ودخلت في السن واجتمع لها رأي وعفة أو ثيبًا مأمونة على نفسها فليس لأحد من اوليائها عنها اليه

﴿ الباب الثالث : في الهبة ﴾

﴿ الفصل الاول : في اركان الهبة وشراطينها ﴾

(مادة ٥٠٠) صح الهبة باليجاب من الواهب وقبول من الموهوب له والقبض

يقوم مقام القبول

(مادة ٥٠١) يشترط في صحة الهبة ان يكون الواهب حرًا عاقلًا بالغًا مالكًا

للموين التي يتبرع بها
(مادة ٥٠٣) لا يثبت ملك الموين الموهوبة الا بقضها قبضاً كاملاً كما من
موين في مادة ٥٠٧ وان كانت في يد الموهوب له ملكها بمجرد المقد بدون قبض
جديد بشرط القبول
(مادة ٥٠٤) يجوز لكل مالك اذا كان آملاً للتبرع أن يهب في حال صحته
ماله كله او بعضه لمن يشاء سواء كان اصلاً له او فرعاً او قريباً أو أجنبياً منه ولو
مخالفاً لدينه وبشروط
(مادة ٥٠٤) المبرى جارية للمعبر له ولورثته من بعده وفي جمل نحو داره
للمعبر له متى عزم بشرط ان يردها على المبرر او على ورثته اذا مات المعبر له او المبرر
ونحو قوله امرتك داري هذه حياتك او هبتك هذه الموين حياتك فانما مت فهي
لورثتي فتصح ويطلق شرط الرد على المبرر او ورثته
والرقبي غير جارية بمعنى عدم افادتها الملك وهو ان يقول داري لك رقبتي ان
مت قبلك فهي لك وان مت قبلي فهي لي ومن ارقب شيئاً فهو لورثته وانما
لم تصح تكون طارئة

الفصل الثاني : فيما تجوز هبته وما لا تجوز

(مادة ٥٠٥) هبة المفاع الذي لا يقبل التهمة صحيحة عند الملك بقضها
بشرط ان يكون الموهوب معلوم المقتار
والمفاع الذي لا يقبل التهمة هو الذي يضر البعض ولا يبقى متصفاً به اصلاً
بعد التهمة أو لا يبقى متصفاً به بعد ائتنافاً من جنس الائتناف الذي قبلها
(مادة ٥٠٦) هبة المفاع الذي يجنب التهمة لا تعيد الملك بالتبض ولو
كانت للشريك الا اذا قسم الموهوب وسلم مفرزاً عن غير الموهوب لا متصلاً به ولا
مشغولاً بملك الطرف
والمفاع الذي يجنب التهمة ما لا يضر البعض بل يبقى متصفاً به بعد التهمة
ائتنافاً من جنس الائتناف الذي كان قبله

(مادة ٥٠٧) اذا كان الموهوب متصلاً بمن الواهب اتصال خلقه ومكاناً فصلة منه فلا تصح هبة شاغلاً كان او مشغولاً ما لم يفصله الواهب ويسلمه للموهوب له او بسلطة على فصله وقبضه ويفصله ويقبضه بالفعل
واذا كان الموهوب متصلاً بملك الواهب اتصال مجاورة فان كان مشغولاً به فلا تجوز هبة وحده الاً بفصله وان كان شاغلاً له جازت هبة وحده اذا قبضه ولو بالتقليه بلا فصل

وان قبض الموهوب له العين الموهوبة شائعة بدون فصلها فلا يتخذ فيها تصرفاً ويضمها ان ملكت او استهلكت ويكون للواهب حتى التصرف فيها واستردادها من اوزرته ولو كان الموهوب له ذا رحم محرم منه
(مادة ٥٠٨) كل ما كان في حكم المعدوم فلا تجوز هبة أصلاً كالتبني في يروعين في صمم ومن في لبن

(مادة ٥٠٩) تصح هبة اثنين لواحد مشاعاً مجزئاً للقسمه بدون قسمته ولا تصح هبة من واحد لاثنتين غيبين الاً بعد قبضه وفرز نصيب كل منها سواء كانا كبيرين او صغيرين او احدهما كبيراً والاخر صغيراً
فان كانا فقيرين سمحت هبة المشاع لهما

(مادة ٥١٠) هبة الدين لمن عليه الدين ثم من غير قبول وكذا ابراءه عنه ما لم يرده وهذا اذا لم يكن الدين بدل صرف او سلم فلو كان احدهما توفف على القبول

(مادة ٥١١) هبة الدين من ليس عليه الدين باطلة الاً في حواله ووصية واذا سلط الموهوب له على قبضه بالتوكيل عنه من المدينون وقبضه

﴿ الفصل الثالث : فبين يجوز له قبض الهبة ﴾

(مادة ٥١٢) هبة من له ولاية على الطفل للطفل ثم بالايجاب ويؤب قبض الواهب عن قبض الموهوب له سواء كان الواهب اماً او غيرها من يعوله عند علم الاب بشرط كون الموهوب معلوماً معيناً مفرزاً وكوة في يد الواهب او في يد

مودته او مستعمرة لا في يد مريضة او فاقصة
 وان كانت الهبة لبالغ يشترط قبضة بنفسه او قبض وكيله عنه ولو كانت في
 عيال الواهب

(مادة ٥١٣) اذا وهب اجني هبة لصبي جار لكل من هو في حجر قبضها والصبي
 اذا كان مميزاً قبضة معتبر ولو لم يوجد الاب
 (مادة ٥١٤) زوج المرأة الصغيرة يملك بعد زفافها قبض ما وهب لها ولو لم
 حضره أبيها وليس له ذلك قبل زفافها ولا بعد بلوغها

الفصل الرابع : في الرجوع في الهبة

(مادة ٥١٥) يباح الرجوع في الهبة كلاً او بعضاً ولو اسقط الواهب حقه ما لم
 يمنع مانع من المانع المذكورة في المواد السبعة الآتية
 (مادة ٥١٦) اذا رادت العين الموهوبة زيادة متصلة موجبة لزيادة قيمتها
 امتنع الرجوع فيها ولا يتمتع لزيادة سعرها
 ولا يتمتع الرجوع بالزيادة المنفصلة المتولدة من العين الموهوبة او غير المتولدة
 واذا ارضع مانع الزيادة عاد حتى الرجوع
 (مادة ٥١٧) اذا مات احد العاقدين بعد قبض الهبة سقط حق الرجوع فيها
 (مادة ٥١٨) اذا خرجت العين عن ملك الموهوب له فان كان خروجها من
 يد خروجاً كلياً امتنع الرجوع فيها وان كان خروجها لا بالكلية فلا يتمتع الرجوع
 فلو باع بعضه فللواهب الرجوع في الباقي
 (مادة ٥١٩) اذا وهب أحد الزوجين بعد الزفاف او قبلة هبة للآخر فلا
 رجوع له فيها ولو وقعت الفرقة بينها بعد الهبة
 واذا وهبت المرأة لزوجها داراً فيها متاع لما صححت الهبة وان كانت
 مشغولة بملكها
 (مادة ٥٢٠) من وهب هبة للذي رحم هممهنة ولو نسباً او مستأماً او غير
 مستأمن فلا رجوع له طوي

﴿ الفصل الخامس : في أحكام المفقود ﴾

(مادة ٥٧١) المفقود هو الغائب الذي لا بدري مكانه ولا تعلم حياته ولا وفاته
(مادة ٥٧٢) اذا ترك المفقود وكيلاً قبل غيابه لحفظ أمواله وإدارة مصالحه
فلا يتعزل وكيله ببقائه ولا تنزع الورثة المال من يده ولا أمين بيت المال ولو كان
المفقود لا وارث له أصلاً وليس للوكيل تمثيل عقارات المفقود اذا احتاجت الى تمثيل
الآباء من المحاكم

(مادة ٥٧٣) اذا لم يكن المفقود ترك وكيلاً ينصب له القاضي وكيلاً بصحي
أمواله المنقولة وغير المنقولة ويحفظها ويقوم عليها ويحصل غلاته ويربع عقاراته ويقبض
ديونه التي أقرت بها غراماً

(مادة ٥٧٤) للقاضي ان يبيع ما يتسارع اليه الفساد من مال المفقود منقولاً
كان أو عقاراً ويحفظ ثمنه ليعطى له ان ظهر حياً او لمن يستحقه من ورثته بعد الحكم
بموته وليس له ان يبيع شيئاً مما لا يخضع عليه الفساد لتفقه عياله ولا لغرماء

(مادة ٥٧٥) للوكيل المصوب ان يتفق على عرس المفقود وعلى اصوله وفروعه
المستحقين للنفقة من ماله المحاصل في يتو أو الواصل من ثمن بيع ما يتسارع اليه الفساد
أو من مال مودوع عند مقر أو دين على مقر

(مادة ٥٧٦) المفقود يعتبر حياً في حق الأحكام التي تقصر وهي التي تتوقف
على ثبوت موته

فلا يتزوج عرسه أحد ولا يقسم ماله على ورثته ولا تفسخ اجاراته ولا يفرق بينه
وبين عرسه ولو بعد مضي أربع سنين قبل ظهور المحال

(مادة ٥٧٧) المفقود يعتبر ميتاً في حق الأحكام التي تنفد وتضر غيره وهي
الموقوفه على ثبوت حياته فلا يرث من غيره ولا يحكم باستحقاق الوصية اذا أوصى له
بوصية بل يوقف نصيبه في الارث وقسطه في الوصية الى ظهور حياته او الحكم بوفاته
(مادة ٥٧٨) يحكم بوفاته المفقود اذا انقضت أقرانه في بلد فان تعذر انقضاء

عن الأقران وحكم القاضي بموته بعد مضي تسعين سنة من حين ولادته مع حكمة
(مادة ٥٧٩) متى حكم بموت المفقود يقسم ماله بين ورثته الموجودين وهم

صدور الحكم بموت ويرد القسط الموقوف له الى من يرث مورثه عند موته ويرد الموصى له بان كانت له وصية الى ورثة الموصي وتند عند ذلك زوجة عدة الوفاة وتحل للارواح بعد اغضائهما

(مادة ٥٨٠) اذا علمت حياة المفقود او حضر حياً في وقت من الاوقات فانه يرث من مات قبل ذلك من أقاربه

فان عاد حياً بعد الحكم بموته فالباقى من ماله في ايدي ورثته يكون له ولا يطالب احداً منهم بما ذهب

(مادة ٥٨١) اذا ادعت زوجة المفقود موته او ادعاه الورثة او غيرهم من ارباب المحقوق واقامت اليانة على ذلك بمجلس القاضي الوكيل الذي يبت مال المفقود خصماً عنه وان لم يكن له وكيل ينصب له قياً قبل طليق اليانة لاثبات دعوى موته



الجزء الثاني

في الموارث وفيه أبواب

الباب الأول: في ضوابط عمومية

(مادة ٥٨٢) شروط الميراث ثلاثة

« أولاً » تحقق موت المورث أو المحقة بالموت حكماً

« ثانياً » تحقق حياة المورث بعد موت المورث أو المحقة بالاحياء قدسياً

« ثالثاً » العلم بالجهة التي بها الارث وبالدرجة التي يجتمع فيها الموارث والمورث

(مادة ٥٨٣) يتعلق بال الميت حقوق اربع مقدم بعضها على بعض

« أولاً » يبدأ من التركة بما يحتاج اليه الميت من حين موته الى دفنه

« ثانياً » قضاء ما وجب في النعمة من الديون من جميع ما بقي من ماله

« ثالثاً » تنفيذ ما اوصى به من ثلث ما بقي بعد الدين

« رابعاً » قسمة الباقي اذا تعددت الورثة الذين ثبت ارفعهم بالكتاب أو السنة

أو الاجماع ولا فالكمل لواحد منهم اذا انفرد غير الزوج والزوج فانها لا يرثان كل

التركة هذا اذا لم يتعلق بها حق الغير كالرهن أو غيره من الحقوق المتعلقة بمثل المال

في حال الحياة

(مادة ٥٨٤) المستحقون للتركة عشرة اصناف مقدم بعضها على بعض كالترتيب

الآتي

« الأول » صاحب الفرض وهو من فرض له سهم في القرآن العزيز أو السنة

أو الاجماع

« الثاني » العصبة من النسب وهو من يأخذ ما بقي من التركة بعد الفرض أو

الكل عند علم صاحب الفرض

« الثالث » العصة السبئية وهو مولد العاتقة وهي عصوبة سبئية نعمة المقت

« الرابع » عصبته بأقربهم على الترتيب والمقت لا يرث من مقتوه

«الخامس» الرد على ذوي الفروض النسية بقدر حقوقهم
 «السادس» ذوو الارحام عند عدم الرد على ذوي الفروض وذوو الرحم
 الذين لم قرابة الميت وليسوا بصحبة ولا ذوي سهم
 «السابع» مولى المولاة وهو كل شخص والاه آخر بشرط كون الادي حراً
 غير عربي ولا معقلاً لعربي ولا له وارث نسبي ولا عقل عنه بيت المال او مولى مولاة
 آخر وكونه مجهول النسب بان قال انت مولاي ترثني انا مات وتعتل عني انا جيت
 وقال الآخر وهو حر مكلف قبلت فيصح هذا العقد ويصير القابل وارثاً وانما كان
 الآخر ايضاً مجهول النسب الى آخر شروط الادي وقال للاول مثل ذلك وقبلة
 ورث كل منها صاحبة وعقل عنه فمن مات وترك مولى المولاة واحد الزوجين
 فالباقي من التركة بعد نصيب احد الزوجين له

«الثامن» المقرلة بالنسب وهو من اقر له شخص انة اخوه او جهة بحيث لم
 يثبت باقراره نسبة من اقر المقرطان يصير المقرط على ذلك الاقرار الى حين موته فان لم
 يكن للمقرط وارث معروف غير احد الزوجين ومات وترك المقرلة بالنسب المذكور
 فما بقي من التركة بعد نصيب احد الزوجين فهو له

«التاسع» الموصى له بجميع المال وهو من اوصى له شخص لا وارث له غير
 احد الزوجين او لا وارث له اصلاً فله باقي التركة بعد نصيب الزوج او الزوجة
 او كلها

«العاشر» بيت المال يوضع فيو المال الذي لا يستغنى له من ذكر بطريق
 الحفظ ويصرف في مصارفه

الباب الثاني في الموانع من الارث

(مادة ٥٨٥) موانع الارث اربعة
 «الاول» الرق وانراً كان كالفن طلكاتب او ناقصاً كالمدرطام الولد لان
 الرق ينافي أهلية الارث لانها باهلية المملك رقبة
 (مادة ٥٨٦) «الثاني» القتل الذي يتعلق بوحكم القصاص والكفارة وهو

ومنفردة عنهم بشرط عدم وجود المصعب على ما يأتي
 (مادة ٥٩١) الربع هو فرض اثنين من الورثة للزوج اذا كان للميت ولد
 وولد ابن وان سفل وللزوجة اذا لم يكن للميت ولد وولد ابن وان سفل
 (مادة ٥٩٢) الثمن هو فرض صنف من الورثة وهو الزوجة او الزوجات
 اذا كان للميت ولد وولد ابن وان سفل سواء كان منها او من غيرها
 (مادة ٥٩٣) الثلثان هما فرض اربعة من الورثة وهم بنتا الصلب وبنتا
 الابن فصاعداً اذا كانتا منفردتين عن الصلية وللأخوين لا يوين اذا كانتا منفردتين
 عن بنات الصلب وبنات الابن أو واحدة منهن وللأخوين لا ب اذا كانتا منفردتين
 عنهن بشرط عدم المصعب الذكر في الجميع
 (مادة ٥٩٤) الثلث هو فرض اثنين من الورثة فرض الام سواء كان الثلث
 ثلث الكل اذا لم يكن للميت ولد وولد ابن او اثنين من الأخوة أو الأخوات ذكوراً
 أو إناثاً أو منها أو ثلث الباقي بعد فرض أحد الزوجين في زوج أو يوين أو زوجة
 أو يوين ولاثنين فصاعداً من ولد الام ذكوراً أو إناثاً أو منها
 (مادة ٥٩٥) السدس هو فرض سبعة من الورثة وهم الاب والجد ابوالاب
 وان علا اذا كان للميت ولد أو ولد ابن وان سفل وللأم اذا كان للميت ولد وولد
 ابن وان سفل أو ترك اثنين من الأخوة أو الأخوات فصاعداً أو منها وللمحنة واحدة
 كانت أو أكثر ولو ولد الام اذا كان واحداً ولبنات الابن اذا كان معها بنت صلية
 وللأخت لا ب اذا كان معها أخت لا يوين

الباب الرابع : في بيان احوال نصيب ذوي

القروض المتقدمة مع غيرهم من الورثة

(مادة ٥٩٦) الاب له احوال ثلاث الفرض المطلق المخالي عن التصيب وهو
 السدس وذلك مع الابن وان سفل والفرض والتصيب مع البنات وبنت
 الابن وان سفل والتصيب المحض عند عدم الولد وولد الابن وان سفل
 (مادة ٥٩٧) المجد الصحيح وهو الذي لا يدخل في نسبته الى الميت أم كالأب

عند عدم الآ في المسائل الآتية

« الأولى » ان ام الاب لا ترث مع الاب وترث مع الجد

« الثانية » ان الميت اذا ترك الابوين مع أحد الزوجين فلام ثلث ما بقي بعد نصيب أحد الزوجين ولو كان مكان الاب جد فلام ثلث الكل

« الثالثة » ان الاخوة الاثقاء اولأب يسقطون مع الاب اجماعاً ولا يسقطون مع الجد الا عند ابي حنيفة

« الرابعة » ان ابا المفق مع ابيه ياخذ السدس مالم يولد عند ابي يوسف وليس لجد ذلك اتفاقاً ويسقط الجد بالاب

(مادة ٥٩٨) أولاد الام لم احوال ثلاث السدس للواحد والثلث للآخرين فصاعداً ذكرهم وانايم في القصة سواء يسقطون بالابن وابن الابن وابن سفل وبالبنت وبنت الابن وابن هنل وبالباب والجد

(مادة ٥٩٩) الزوج له حائلان النصف عند عدم الولد وولد الابن وابن سفل والرابع مع الولد او ولد الابن وابن سفل

(مادة ٦٠٠) الروجة او الزوجات لمن حائلان الربع للواحدة او أكثر عند عدم الولد أو ولد الابن وابن سفل والثلث مع الولد او ولد الابن وابن سفل

(مادة ٦٠١) البنات الصليات لمن احوال ثلاث النصف للواحدة اذا انفردت والثلثان للآخرتين فصاعداً ومع الابن للذكر مثل حظ الانثيين وهو يوصيهم (مادة ٦٠٢) بنات الابن كبنات الصلب ومن احوال ست النصف للواحدة

اذا انفردت والثلثان للآخرتين فصاعداً عند عدم بنات الصلب ومن السدس مع الواحدة الصلية تكمة للآخرين ولا يرثن مع البنات الصليات اثنتين فصاعداً الا ان يكون بمخاضهن او أسفل منهن غلام فيوصيهم ويكون الباقي بينهما للذكر مثل حظ الانثيين ويسقطن بالابن بخلاف بنات الصلب

(مادة ٦٠٣) الاخوات لاب وام لمن احوال اربع في النصف للواحدة والثلثان للآخرتين فصاعداً ومع الاخوة الشقيق للذكر مثل حظ الانثيين ويصرف عصبة به

لاستوائهم في القرابة الى الميت ومن الباقي مع البنات او بنات الابن (مادة ٦٠٤) الاخوات لاب كالاخوات لابوين ومن احوال سدس الصلب

للواحدة اذا انفردت والفلان للاثنتين فصاعدا عند عدم الاخوات لابوين ولمن
السنس مع الاخوة الواحدة لابوين تكمل للثلاثين ولا يرثن مع الاخوين لابوين الا ان
يكون معن أخ لاب فيصيب السانس من الاحوال المذكورة ان يصرن عصبة مع
البنات الصليات او مع بنات الابن كما تقدم في الاخوات لابوين

(مادة ٦٠٥) الاخوة والاخوات لابوين والاخوة والاخوات لاب كلهم
يسقطون بالابن وابن الابن وان سفلوا بالاب والمجد وتسقط الاخوة والاخوات لاب
بالاخ لابوين وبالاخت لابوين اذا حارت عصبة مع البنات او مع بنات الابن

(مادة ٦٠٦) للام احوال ثلاث السنس ان كان للبهت ولد او ولد ابن
وان سفل او مع الاثنين من الاخوة والاخوات فصاعدا من اي جهة كانا ولما تلك
الكل عند عدم المذكورين وتلك ما بقي بعد فرض احد الزوجين وذلك في مسنتين
احدهما زوج وابيان وثانيها زوجة وابيان ولو كان مكيان الاب جد فللام ثلث
جميع المال بعد فرض الزوج او الزوجة كما تقدم

(مادة ٦٠٧) وللجدة السنس لام كانت اولاب واحدة كانت او اكثر اذا كن
صحيحات محاذيات في الدرجة لاث القرى تحجب البعدي ويسقطن أي المجدات
كلهن سواء كن أبويات اي من جهة الاب او اميات اي من جهة الام او مختلطات
بالام وتسقط المجدات الابويات دون الاميات بالاب وكذلك تسقط الابويات
بالمجد الأم الاب وان طلت فانها ترث مع المجد لانيها ليست من قبله وهكذا القرية
تحجب البعدي من اي جهة كانت وكانت وارثة او محبوبة اذا كانت جدة ذات قرابة واحدة
كأم ام الاب والاخرى ذات قرابتين او اكثر كأم ام الام وهي ايضا ام اي الاب
ينسب السنس بينها انصافا

الباب الخامس : في الارث بالتصيب

(مادة ٦٠٨) الماصب شرعا كل من حاز جميع التركة اذا انفرد او حازها
أبنة القرائن والعصبة ترثان نسي وسبي فالنسي على ثلاثة اقسام عاصب بنسب
وعاصب بغيره وعاصب مع غيره

القسم الأول

(مادة ٦٠٩) العاصب بنصه هو كل من لم ينج في عصيته الى الغير ولا يدخل في نسبه الى الميت اشئ وهو اربعة اصناف بعضها اولى بالميراث من بعض على الترتيب الآتي بعد

الصف الأول ابن الميت وان سفل فمن مات وترك ابناً لا غير فالل مال كله للابن بالعصوبة

الصف الثاني الاب او الجدة الصحيح وان سفل عند عدم الابن فمن مات وترك ابناً وباكاً او جدها فالنسب للاب او الجدة بالفرض والباقي للابن بالعصوبة

الصف الثالث الاخوة لايوين ثم لاب ثم بنو الاخوة لايوين ثم لاب عند عدم الاب او الجدة فمن مات وترك اباً او جدها وباكاً لايوين او لاب فالل مال كله للاب او الجدة بالعصوبة ولا شيء للاخ لان الاب او الجدة اولى رجل ذكر عند عدم الابن او مات وترك اخاً وابن اخ فالل مال كله للاخ ولا شيء لابن الاخ عند وجود الاخ

الصف الرابع عم لايوين ثم لاب ثم بنو العم لايوين ثم لاب وان سفلوا عند عدم الاخ وبنوهم فمن مات وترك عمّاً لايوين او لاب وباكاً لايوين او لاب او ابن اخ لايوين او لاب فالل مال كله للاخ او ابنه ولا شيء للعم لان الاخ او ابنه اولى او مات وترك عمّاً لايوين او لاب وابن عم فالل مال كله للعم دون ابن العم ثم عم ابي لايوين ثم لاب ثم بنو عم الاب لايوين ثم لاب وابن سفلوا عند عدم ذلك العم وابن عم عمه الصحيح لايوين ثم لاب ثم بنو ابن سفلوا عند عدم عم الاب لايوين او لاب وبنو ابن سفلوا ثم على الترتيب المذكور

(مادة ٦١٠) قاعدة كل من كان اقرب للميت درجة فهو اولى بالميراث كالابن ثم الاب او الجدة وكل من كان ذا قرابتين اولى من ذي قرابة واحدة سواء كان ذو القرابتين ذكراً او انثى فان الاخ لايوين اولى من الاخ لاب والاخت لايوين اذا صارت عصبة مع البنت الصلية او بنت الابن اولى من الاخ لاب وابن الاخ لايوين اولى من ابن الاخ لاب وعم الميت لايوين اولى من العم لاب وكذلك الحكم في اعمام ابي وعمام جد

﴿ القسم الثاني ﴾

(مادة ٦١١) العصة بنين في كل اثنى احتاجت في عصبها الى الغير وشاركت ذلك الغير في تلك العصبة ومن اربعة من الاناث فرضهن نصف او ثلثان كالبنيات الصليات وبنات الابن والاخوات لابوين والاخوات لاب محتاج كل واحدة معن في العصبة الى اخوين او محتاج بعضهم الى من يقوم مقام اخوين وقسم الثركة بينهم للذكر مثل حظ الانثيين

(مادة ٦١٢) من لا فرض لها من الاناث واخوها عصة فلا تصير عصة باخيا كالم مع العمة لابوين فان المال كله للم دويها وكذا الحال في ابن الم لاب مع بنت الم لاب وابن الاخ لاب مع بنت الاخ لاب

﴿ القسم الثالث ﴾

(مادة ٦١٣) العصة مع الغير في كل اثنى احتاجت في عصبها الى الغير ولم يشاركها ذلك الغير في تلك العصبة وهما اثنتان اختلا بوين واحت لاب تصير كل واحدة منها عصة مع بنت الصلب او مع بنت الابن سواء كانت واحدة او اكثر

(مادة ٦١٤) الفرق بين هاتين المصبتين ان الغير في العصة يفرق يكون عصة بنفسه فتعدي بسببه العصبة الى الاثنى وفي العصة مع غيره لا يكون عصة بنفسه اصلاً بل تكون عصوبة تلك العصة بحجامة لذلك الغير

(مادة ٦١٥) والسببي هو مولى الصانقة وهو طوطم بالتصبيب واخر العصابات ومقدم على ذوي الارحام والرد على ذوي النروض والمعتق يرث من معتقه ولو شرط في عتق ان لا ولاء له طوطم عصة المعتق المذكور على الترتيب الذي تقدم في العصابات السبية

فتكون العصة السبية للمعتق مقدمة على السبية والمراد بالعصة السبية السبية للمعتق ما هو عصة بنفسه فقط فيكون ابن المعتق عند طم المعتق اولي العصابات بالارث ثم ابن ابوت وان سفل ثم ابن ثم جد وان خلا الى آخر العصابات ولا ولاء لمن هو

عصبة للمعتق بنوه او مع غيره على من اعتقه ومن ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه
وولائه له فمن مات وترك مولى العتاقة ولا وارث له فالمال كله للمولى ثم لعصبته
على ما تقدم

(مادة ٦١٦) مولاة العتاقة كيول العتاقة فيما تقدم والاصل انه ليس للنساء
من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتبن او كاتب من كاتبن او دبرن
او دبرن دبرن او جرولاء مصتهن او معتق مصتهن فمن مات وترك مولاة العتاقة
فالمال كله لها

﴿ الباب السادس : في الحجب ﴾

(مادة ٦١٧) الحجب مع شخص معين عن ميراثه كولو او بعضه بوجود شخص
آخر هو نوحان الاول حجب نقصان عن حصة من الارث الى اقل منها كانتقال
الزوج بالولد من الصف الى الربع وانتقال الزوجة مع وجود الولد من الربع الى
الثلث والام من الثلث الى السدس والاب من الكل الى السدس
الثاني حجب حرمان من الميراث كحجب ابن الاخ بالاخ

(مادة ٦١٨) حجب الحرمان لا يدخل على ستة من الورثة وهم الاب والام
والابن والبنات والزوج والروجة ويدخل حجب الحرمان على من عدا الستة المذكورين
وحجب النقصان يدخل على خمسة وهم الام وبنت الابن والاخت لاب والزوجان
(مادة ٦١٩) يحجب المجد من الميراث بالاب سواء كان المجد يرث بالتصصيب
كجد فقط او بالفرض وحده كجد مع ابن او بالفرض والتصصيب كجد مع بنت وحجب
ام الميت المجدات سواء كن من جهة الام او من جهة الاب او من جهة المجد

(مادة ٦٢٠) الابن يحجب ابن الاب وكل ابن ابن اسفل يحجب باين ابن
اعلى منه وتسقط الاخوة من الميراث ذكورا واناثا سواء كانوا لابوين او لاب
لام بالاب والمجد وبالبنين وبني البنين وان سعلوا
(مادة ٦٢١) الاخ لاب يحجب بالاب والابن وابن الابن وبالاخ الشقيق
وبالاخت الشقيقة اذا صارت عصبة مع الغير

(مادة ٦٢٣) ابن الاخ الشقيق بحجب بسبعة وم الاب والجد والابن طاف
الابن والاخ الشقيق وبالاخ لاب وبالاخت لابيون اولاب اذا صارت حصة
مع الغير

(مادة ٦٢٤) ابن الاخ لاب بحجب بثانية من الورثة وم السبعة المذكورون
بالمادة السابقة وبابن الاخ الشقيق

(مادة ٦٢٥) الاخوة لام يحجبون بسنة بالاب والجد والابن وابن الابن
والبنات الصلبية وبنت الابن

(مادة ٦٢٥) الم الشقيق بحجب بسبعة وم الاب والجد والابن وابن الابن
والاخ لابيون وبالاخ لاب وبالاخت لابيون اولاب اذا صارتا حصتين وابن الاخ
لابيون اولاب

(مادة ٦٢٦) ابن الم الشقيق بحجب بالورثة المحاجين المذكورين في
المادتين السابقتين وبالم لابيون وكذا ابن الم لاب بحجب بمن ذكر وطوبان
الم الشقيق

(مادة ٦٢٧) اذا اجمع بنات الميت الصليات وبنات الابن وحازت البنات
الفلتين بان كن اثنتين فاكتر سقط بنات الابن كيف كن واحدة كن او اكثر فمرت
درجهن او بعدت القسط درجهن او اخلطت الا اذا وجد ذكر من ولد الابن فانه
يصيب اذا كان في درجهن او انزل ممن ولا يصيب من تحت من بنات
الابن بل يحجبون

(مادة ٦٢٨) الاخوات لابيون اذا اخلن الفلتين بان كن اثنتين فاكتر
سقط ممن الاخوات لاب كيف كن الا اذا كان ممن اخ لاب فانه يصيب

(مادة ٦٢٩) الاخت لابيون اذا اخلت النصف فانها لا تحجب الاخوات
لاب بل لمن معها السلس

(مادة ٦٣٠) المحروم من الارث باق من ماله الميتة في الباب الثاني لا
يجب احكام الورثة والمحجوب بحجب غير كالاثنين من الاخوة والاخوات فانه
يجبها الاب وبها يحجبان الام من الثلث الى السلس



﴿ الباب السابع : في يان مسائل متنوعة ﴾

(مادة ٦٢١) يوقف الحمل من التركة نصيب ابن واحد او بنت واحدة أيها كان أكثر هذا لو كان الحمل يشارك الورثة او يجهيم حجب نقصان فلو كان يجهيم حجب حرمان وقف الكل ويؤخذ الكفيل من الورثة في صورة النقصه ويرث الحمل ان وضع حياً او خرج أكثر حياً فأت لا ان خرج أقله فأت الا ان خرج بميتة فأت يرث ويورث فاذا ظهر الحمل فان كان مستحقاً لجميع الموقوف فيها وان كان مستحقاً للبعض ياخذ ما يستحقه والباقي يعطى لكل وارث ما كان موقوفاً من نصيبه

(مادة ٦٢٢) المقتود من انقطع خبره ولا بدري حياته ولا موته وحكمه ان يوقف نصيبه من مال مورثه كما في الحمل فان كان المقتود ممن يجهم المحاضرين لم يصرف لم شيء بل يوقف المال كله وان كان لا يجهم حجب حرمان يعطى لكل واحد منهم الاقل من نصيبه على تقدير حياته وماتوا فاذا حكم بموته بعد ان لم يبق من أقرانه أحد في تلك حالة لورثته الموجودين عند الحكم بموته ولا شيء لمن مات منهم قبل الحكم بذلك لان شرط التوريث بقاء الوارث حياً بعد موت المورث وما كان موقوفاً لاجل من مال مورثه يرد الى ورثه مورثه وان ظهرت حياته استحق ما كان موقوفاً لاجل من مال مورثه

(مادة ٦٢٣) المختنى هو انسان له أكثر رجل وامرأة وليس له شيء منها فأت بال من الذكر فظلام وان بال من الفرج فاختى وان بال منها فأحكم للاسقى وان استويا بان خرج منها مفاً فمشكل وهذا قبل البلوغ فان بلغ وخرجت له لحيه أو وصل الى امرأة او احمل كما يحتمل الرجل فرجل وان ظهر له ندي اولين او جاض او حبل أو أتى كما يؤتى النساء فامرأة وان لم تظهر له علامة أصلاً او تعارضت العلامات فمشكل وله حقت في الميراث اضر الحالين فلو مات ابنه وترك معه ابناً واحداً فلابن سهران وللنثى سهم لاه الاضر

(مادة ٦٢٤) ولد الزنا وولد اللعان يرثان الام وقرباتها وترث هي وقرباتها منها ولا يرث الاب ولا قرابته منها

(مادة ٦٣٥) لا توارث بين الفرقي والمعدى والمحرقي اذا كانوا ممن يرث

بعضهم بعضاً لا يعلم ايها مات أولاً ويقسم مال كل منهم على ورثته الاحياء
(مادة ٦٣٦) الخارج هو ان يصالح الورثة على اخراج بعضهم من الميراث
على نفقة معلوم من التركة او غيرها وهو جائز عند التراضي فمن صالح على نفقة من
التركة فاطرح سهامه من التصحيح ثم اقس باقي التركة على سهام الباقين كمن مات
وتركت زوجاً وأمّاً وعمّاً فالمسئلة من ستة النصف للزوج والثلث للام والباقي للم
فصالح الزوج عن نصيبه على ما في ذمته للزوج من المهر فيقسم باقي التركة وهو ما
عدا المهر بين الام والعم اثلاثاً سهان للام وسهم للم

باب الثامن : في العول والرّد

(مادة ٦٣٧) العول هو زيادة في عدم سهام ذوي الفروض ونقصان من
مقادير انصافهم من التركة فانما زادت سهام اصحاب الفروض في تركه ميت على
مخرج التركة يزداد مخرج التركة لثوبى سهامهم فيدخل النقص في مقادير انصاف الورثة
بسبب زيادة عدد السهام كما اذا مات الميت عن زوجها وشقيقتها فمخرج اصل
التركة من ستة اسهم وطالت يسلمها الى سبعة لان فرض الزوج النصف وفرض
الشقيقتين الثلثان فزادت الفروض بسهم وهو السلس وهكذا يعول هذا المخرج الى
ثمانية بالثلث كم طام ويعول الى تسعة بالنصف كم طام ويعول ايضا الى عشرة
بالثلثين كم طام آخر لام وانما كان مخرج التركة من اثني عشر سهماً يعول الى ثلاثة
عشر كزوجة فرضها الربع وشقيقتين فرضها الثلثان طام فرضها السلس طام خمسة
عشر كم طام لا طام الى سبعة عشر كم طام آخر لام وانما كان مخرج التركة من اربعة
وعشرين فانها تعول الى سبعة وعشرين فقط كزوجة فرضها الثمن وبتين فرضها
الثلثان طام بين فرض كل منها السلس

(مادة ٦٣٨) الرّد ضد العول وهو رد ما فضل عن فرض ذوي الفروض
ولا مستحق له من العصة فيرد ما فضل على ذوي الفروض بقدر سهامهم الا على
الزوجين واصحاب الرّد من الورثة سبعة واحد من الذكور وواحد لام وستة من
الاناث ومن بنت الصلب وبنت الابن والاخت لابوين والاخت لاب والاخت لام

والام والجدعة الصغرى لا فرق بين ان يكون احد السبعة المذكورين واحداً او متعدداً
سوى الام ومن انفرد منهم حاز جميع التركة

ومسائل الرد اقسام اربعة احدها ان يكون في المسئلة صف واحد من يرد
عليه ما فضل عن الفروض عند عدم من لا يرد عليه وحيث قد قسم التركة على عدد
رؤوسهم كما اذا ترك الميت يتيم او اخنتين او جدتين فتقسم التركة بينهما نصفين
والثاني ان يكون فيها صنفان او ثلاثة من يرد عليه عند عدم من لا يرد عليه وحيث قد
تقسم التركة من مجموع سهامهم اذا كان فيها سدسان كجة واخذت لام تقسم من اثنين
لكل منها نصف المال وتقسم من ثلاثة اذا كان فيها ثلث وسدس كولدي أم معها
فلولدي الام الثلثان وللام الثلث من التركة ومن اربعة اذا كان فيها نصف وسدس
كبت وكبت ابن او بنت وام فللبنت ثلاثة ارباعها ولبنت الابن او الام ربعها
ومن خمسة اذا كان فيها ثلثان وسدس كبتين وام او كان فيها نصف وسدسان كبت
وبنت ابن وام او كان فيها نصف وثلث كاخت لابوين وام واخذت لابوين واخذت
لام فيعطى في الاولى اربعة اخماسها للبنتين وللام خمسها وفي الثانية يعطى للبنت
ثلاثة منها ولبنت الابن واحد وللام واحد وفي الثالثة يعطى للاخت من الابوين
ثلاثة وللام او للاختين لام سهران والثالث ان يكون مع النصف الواحد من يرد عليه
من لا يرد عليه وحيث قد يعطى من لا يرد عليه نصيبه من اقل مخارج فرضه ويقسم الباقي
على من يرد عليه كزوج وثلاث بنات فيعطى للزوج فرضه الربع واحد من اربعة
ويقسم الباقي على عدد رؤوس البنات الثلاث في هذا المثال لاستقامة الباقي على عدد
رؤوسهن والرابع ان يكون مع الصنفين من يرد عليه من لا يرد عليه وحيث قد يعطى
من لا يرد عليه نصيبه من اقل مخارج فرضه ويقسم الباقي على سهام من يرد عليه
كزوجة وحنة واخذت لام فيعطى للزوجة فرضها الربع واحد من اربعة ويقسم
الباقي على سهام من يرد عليه من الصنفين المذكورين وهو مستقيم في هذا المثال
على السهام فيعطى للجنة سهم وهو الربع وللأختين لام سهران وهما النصف



﴿ الباب التاسع : في ذوي الأرحام وكيفية توريثهم ﴾

(مادة ٦٣٩) ذوي الأرحام على أربعة أصناف بعضها أولى بالميراث من بعض على الترتيب في المواد الآتية

الصف الأول من ينسب للميت وم أولاد البنات وإن سفلوا ذكورا كانوا أو إناثا وأولاد بنات الابن كذلك

(مادة ٦٤٠) الصف الثاني من ينسب إليهم الميت وم الاجداد الساقطون كما في أم الميت وأبي أمه وأبجدات الباقطات لأن طون كأم أبي أم الميت ثم أم أبي أمه

(مادة ٦٤١) الصف الثالث من ينسب إلى أبي الميت وم أولاد الاخوات سواء كانت تلك الأولاد ذكورا أو إناثا وسواء كانت الاخوات لأبوين أو لأب أو لأم وبنات الاخوة وإن سفلن سواء كانت الاخوة من الابوين أو من أحدهما وبني الاخوة لأم وإن سفلوا

(مادة ٦٤٢) الصف الرابع من ينسب إلى جدي الميت ومها ابواب وإن الأم سواء كانتا فرسين أو بعيدين أو إلى جديته ومها أم الأم ثم الأب سواء كانتا قريبتين أو بعيدتين وم الأعمام لأم والعلمات والأخوال والمخالات على الإطلاق ثم أولادهم وإن سفلوا ذكورا كانوا أو إناثا

(مادة ٦٤٣) الصف الأول من ذوي الأرحام أولاد الميراث أقربهم إلى الميت درجة كبنات البنات فإنها أولى بالميراث من بنت بنت الابن فإن استووا في الدرجة بأن يسلوا كلهم إلى الميت بدرجتين أو ثلاث درجات مثلا فولد الطارث أولى من ولد ذي الرحم كبنات بنت الابن فإنها أولى من ابن بنت البنات

فإن استووا درجاتهم في القرب ولم يكن فيهم مع ذلك الاستواء ولد طارث كبنات ابن البنات وابن بنت البنات أو كانوا كلهم يسلون بطارث كابن البنات وبنت البنات فيعتبر إبداء الفروع المتساوية في الدرجات المذكورة ويقسم المال عليهم باعتبار حالة ذكورهم وإناثهم أعني أن كانت الفروع ذكورا فقط أو إناثا فقط

تساوي في القسمة وإن كانا ذكورا وإنانا فلذلك مثل حظ الاثنين هذا ان اخقت
صفة الاصول في الذكورة والانوثة وان اختلفت صفة الاصول في الذكورة والانوثة
كبت ابن بنت وابن بنت بنت قسم المال على اول بطن اختلف بالذكورة والانوثة
وهو هنا البطن الثاني وهو ابن بنت وبنت بنت فتعبر صفة الاصول في البطن الثاني
في هذه الصورة فيقسم عليهم اثلاثا ويعطى كل من القروع نصيب اصوله فيقتضى يكون
ثلثاه لبنت ابن البنت نصيب أبيها وثلثه لابن بنت البنت لانه نصيب امو

(مادة ٦٤٤) الصف الثاني وهم الساقطون من الاجداد والجدات اولام
بالميراث اقربهم للبنت من اي جهة كان اي سواء كان الاقرب من جهة الاب او
من جهة الام مثالة مات عن ام ابني ام ام كان المال كله لام ابني ام
لقربها ولا فرق بين كونها مدليا بوارث او غير وارث ولا بين كونها ذكرا او انثى
وان استوت درجاتهم فاما ان يكون بعضهم مدليا بوارث او كلهم يدلون بوا
كلهم لا يدلون بغيري الاول لا يقدم المدلي بوارث على غيره بخلاف الصف الاول
مثالة مات عن ابني ام ابني ام فاما ابني ام فاما ابني ام فاما ابني ام فاما ابني ام
الصحيحة اعني ام الام والثاني بالجد القاسد اعني ابا الام وفي الآخرين كآبي ام اب
ابني ام ام وكآبي ابني ام فاما ابني ام فاما ابني ام فاما ابني ام فاما ابني ام
وبعضهم من جانب الام كالمثال الاول فاما ان نتخذ كالمثال الثاني فان اختلفت
قربتهم فالبلدان لقربة الاب والثلث لقربة الام كأنه مات عن اب وام ثم ما اصاب
قربة الاب فيقسم بينهم على اول بطن وقع فيه الخلاف وكذا ما اصاب قربة الام وان
لم يختلف فيهم بطن فالقسمة على ابدان كل صف

وان اتحدت قربتهم اي كلهم من جانب الام والاب فاما ان تنفق صفة من
ادلى بوا في الذكورة والانوثة او يختلف فان اخقت الصفة اعتبرت ابدانهم وتساوا
في القسمة لو كانوا ذكورا فقط او انانا فقط وان كانوا مختلطين فلذلك مثل
حظ الاثنين

وان اختلفت الصفة فالقسمة على اول بطن اختلف للذكر ضعف الانثى ثم تجمل
الذكور طائفة والاناث طائفة على قياس ما تقرّر في الصف الاول
(مادة ٦٤٥) الصف الثالث وهم اولاد الاخوات مطلقا وبناات الاخوة مطلقا

وبنواخوة لام المحكم فيه كالمحكم في الصف الاول اعني اولاد بالميراث اقربهم الى الميت درجة ولواثي قبنت الاخوت اولى من ابن بنت الاخ لانها اقرب فان استويا في القرب فولد المصبة اولى من ولد ذي الرحم كبنيت ابن اخ وابن بنت اخ كلاهما لابوين اولاد او أحدهما لابوين والآخرون المالك كبنيت ابن الاخ لانها ولد المصبة

وان استويا في القرب وليس فيه ولد المصبة كبنيت بنت الاخ وابن بنت الاخ او كان كلهم اولاد المصبات كبنيت ابني الاخ لابوين اولاد وبعضهم اولاد المصبات وبعضهم اولاد اصحاب الفرائض كبنيت اخ لابوين اولاد وبنت اخ لام او كانت كلهم اصحاب فرائض كبنات اخوات متفرقات ينقسم المال على الاصول اي الاخوة والاخوات مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول فما اصاب كل فريق ينقسم بين فروعهم كما في الصف الاول

(مادة ٦٤٦) الصف الرابع وهم الذين ينتمون الى جدي الميت او جدتي وم العبات على الاطلاق والاعمام لام والاخوات والمخالات مطلقاً اذا اجتمعوا وكان حيز قرابتهم متفقاً بان يكون الكل من جانب واحد كالعلمات والاعمام لام فانهم من جانب الاب والاخوات والمخالات فانهم من جانب الام فالأقوى منهم في القرابة اولى اعني من كان لابوين اولى من كان لاب ومن كان لاب اولى من كان لام ذكوراً وانما كان ذكوراً وانما كانت ذكوراً واستوت قرابتهم في القوة فلذلك يمثل حظ الاثنين كم وعمة كلاهما لام او خال وخالة كلاهما لابوين اولاد اولاد

وان كان حيز قرابتهم مختلفاً فلا اعتبار لقوة القرابة ويكون الظاهر لقرابة الاب والثلث لقرابة الام كعمة لاب وام وخالة لام ثم ما اصاب كل فريق من قرابي الاب والام ينقسم بينهم كما لو اتحد حيز قرابتهم

(مادة ٦٤٧) اولاد الصف الرابع المحكم فيه كالمحكم في الصف الاول اعني اولاد بالميراث اقربهم الى الميت درجة من اي جهة كان

فان استويا في القرب الى الميت وكان حيز قرابتهم متفقاً بان يكون قرابة الكل من جانب الاب او من جانب الام فمن كان له قوة القرابة فهو اولى اعني من كان

اصلة لايوين فهو اولى من كان اصلا لاب
 فان استوط في القرب بحسب الدرجة وفي القرابة بحسب القوة وكان حيز قرابتهم
 متخذاً بان كان الكل من جهة الاب او من جهة الام فولد الصبة اولى كينت الم وابن
 العمة كلاهما لايوين او لاب المال كله لبنت الم لانها ولد الصبة
 وان استوط في القرب ولكن اختلف حيز قرابتهم بان كان بعضهم
 من جانب الاب وبعضهم من جانب الام فلا اعتبارها
 لقوة القرابة ولا لولد الصبة ويكون الطفلان لمن يدى
 بقرابة الاب والثلث لمن يدى بقرابة الام
 والله سبحانه وتعالى اعلم
 « تم الكتاب والله »
 « المستعان »
 (آمين)



